الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
جامعـــــة بومـــــرداس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
وعلوم التسيير

قســم: العلــوم التجارية.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر.

تخصص: مالية وتجارة دولية.

الموضـــــوع:

دور الجمارك الجزائرية في تسهيل عمليات التصدير دراسة حالة المديرية الجهوية لدارالبيضاء

من إعداد الطلبة:

- حمـــار فريـــال.
- محفـــوف محمـــد نجيـــب.

تحت إشراف الأستاذة:

شيخـــي خديجـــة.

السنة الجامعية: 2021-2022

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

بدأنا بأكثر من يد وقصينا اكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم.. والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام.. وخلاصة مشوارنا في هذا العمل المتواضع..

اهدي هذا العمل الى الينبوع الذي لايمل العطاء..الى انبع زهرة تفتحت لي فيهذا الوجود.. الى المع ذرة تحدق لها العيون.. الى احن وارق ام.. تحزن بحزني وتفرح لفرحي.. الى من تتهاون لحظة واحدة للدعاء لي..

..امي العزيـــزة..

والى الذي لم يبخل بشيء من اجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني ان ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر الى..

.. والدي العزيز..

الى من ساندني في دراستي وكانو العون الدائم لي.. تينهينان ومهدي.

الى من أعرفهم ولم ينسوني..الى كل صديقاتي واصدقائي..

إهداء

الحمد لله الذي تتم بنعمه الصالحات الحمد لله وشكر له على توفيقه وامتنانه ولم نكن لنصل الى ما نحن عليه لولا فضل الله علينا

اما بعد أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من جعلهما الله سببا من أسباب دخول الجنة، والدي، أمي وأبي، سعدي وقدوتي ومصدر فخري واعتزازي وسندي في هذه الحياة، وأرجو من الله عز وجل أن يحفظهما ويطيل في عمرهما مع وافر الصحة والهناء، وأن يزيدهما رفعة وعزا وان يجازيهما عني خير الجزاء في الدنيا والآخرة إليكما والدي؛ وجميع عائلة محفوف

والى أخوتي سندي في الدنيا ولهم فضل في كل ما وصلت اليه

وإلى من ساندوني بصورة مباشرة وغير مباشرة كل من احبتي واصدقاء الاعزاء وكل رفاق الدراسة

وفي الاخير ارجو من الله تعالى ان يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج

محـمــد نجـيـب

شكر وتقدير

بعد عناء وتعب الأيام، وجب علينا الثناء على

الرحيم الرحمن، فالحمد لله ولي النعم ودافع

النقممما تعسر من أمر إلا يسره، وما اشتد بلاء إلا

أزاله، فله الحمد والشكر بعد أن وفقنا لإتمام هذا

البحث المتواضع ونسأله فيه التوفيق والنجاح وان يجعل هذا خالصا لوجهه الكريم.

وبكل احترام وتقدير نتوجه بالشكر إلىالأستاذة المشرفة"شيخـي خديجـة" التي ساعدتنا ولم تدخر جهدافي انجاز هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بالشكر الكبير إلى جميع إطارات وموظفي المديرية الجهوية للجمارك بالدار البيضاء، مؤسسة كاوة فود، ومؤسسة الماسة الذهبية، ونخص بالذكر السيد: المفتش العميد "مناد"

وإلى كل من أمدنا بالعون والمساعدة من بعيد أو قريب حتى ولو بالكلمة الطيبة.

والى لجنة المناقشة

إلى كل هؤلاء نقول شكرا

ونسأل المولى عز وجل أنيوفقهم إلى كل خير، وينفع بعلمهم طلاب العلم، والصلاة والسلام على النبي الهادي الأمين محمد بن عبد الله وعلى صحبه أجمعين.

المستخـــلص

وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي

جـامعة بومرداس

كليـة العلـوم الاقتصادية، والعلوم التجـارية وعلـوم التسيير

دور الجمارك في تسهيل عمليات التصدير.

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات لنيـل شهـادة الماستر في علوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطلبة: **تحت إشراف الاستاذ الدكتورة:**

حمار فريال

محفوف محمد نجيب شيخي خديجة

مستخلص

تم التطرق في هذه الدراسة لموضوع مهم وهو دور الجمارك الجزائرية في تسهيل عملية التصدير وذلك من خلال دراسة مختلف المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية والتصدير والاستيراد، وكذلك الجمارك الجزائرية والإجراءات التي تقوم بها للتصدير في الجانب النظري، وكذا القيام بدراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة 2010-2020.

وتم تطبيق الدراسة النظرية من خلال القيام بدراسة ميدانية على مستوى المديرية الجهوية للجمارك الجزائر الخارجية (دار البيضاء) بالتنسيق مع مؤسسة أوبتيلا (كاوا فوود) حيث تم القيام بالإشراف على عملية تصدير منتجاتها نحو مؤسسة الماسة الذهبية (ليبيا) ومعرفة جميع الإجراءات اللازمة من إيداع طلب بتصدير إلى وصول بضاعة لدى المستورد.

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

Université Boumerdès

Faculté des Sciences Economiques, Sciences Commerciales et des Sciences de Gestion

Sujet :le rôle des douanes algériennes dans la facilitation des opérations d'exportation.

Thèse présentée pour l'obtention d'un master Sciences Commerciales

Spécialité : finance et commerce internationale

Présenté par: **Encadré par:**

Hamar feriel

Mahfouf med nadjib **Ms. chikhi Khedîdja**

Extrait

Dans cette étude, nous avons abordé un sujet important, qui est le rôle de la douane algérienne dans la facilitation du processus d'exportation, en étudiant divers concepts liés au commerce extérieur, à l'exportation et à l'importation, ainsi que la douane algérienne et les procédures qu'elle entreprend à l'exportation. Du côté théorique, et de notre part une étude analytique de la réalité des exportations algériennes hors hydrocarbures. Sur la période $2010-2020$.

Et nous avons appliqué l'étude théorique en faisant une étude de terrain au niveau de la direction régionale des douanes étrangères d'Algérie (dar el baida) alger en coordination avec la Fondation Optilla (kaoua Food), où nous avons supervisé le processus d'exportation de ses produits au profit de la Golden Diamond Fondation (Libye) et connaissant toutes les démarches nécessaires depuis le dépôt de la demande d'exportation jusqu'à l'arrivée des marchandises chez un importateur.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء الشكر المستخـلص	I III IV
فهرس المحتويات	VIII
قائمة الجداول	XI
قائمة الأشكال	XIII
المقدمة.	أ
الفصل الأول:الخلفية النظرية للتجارة الخارجية والتصدير.	
تمهيد	01
المبحث الاول : مفاهيم أساسية للتجارة الخارجية.	02
المطلب الأول: تعريف وأهمية وأسباب قيام التجارة الخارجية.	02
المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية	04
المطلب الثالث: سياسة التجارة الخارجية.	12
المبحث الثاني: عموميات حول عملية الاستيراد.	16
المطلب الأول: مفهوم وأهداف الاستيراد.	16
المطلب الثاني: أنواع عملية الاستيراد.	17
المطلب الثالث: اجراءات عملية الاستيراد.	18
المبحث الثالث: مدخل لعملية التصدير.	22
المطلب الأول: مفهوم ماهية التصدير.	22
المطلب الثاني: انواع واستراتيجيات ووظائف التصدير.	26
المطلب الثالث: نظريات التصدير والظروف المحيطة به.	30
المطلب الرابع: الوثائق اللازمة عند التصدير.	33
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: اساسيات حول الجمارك.	
تمهيد	38
المبحث الأول: لمحة عن ادارة الجمارك الجزائرية.	39
المطلب الأول: ماهية الجمارك الجزائرية.	39
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لإدارة الجمارك والمهام الأساسية لها.	44
المطلب الثالث: الوسائل الاساسية لإدارة الجمارك الجزائرية وعلاقات الجمارك بمحيطها.	47
المبحث الثاني: الانظمة الجمركية الاقتصادية.	54
المطلب الأول: عوامل نشأة وتعريف وخصائص الانظمة الجمركية.	54
المطلب الثاني: انواع الانظمة الجمركية.	59
المطلب الثالث: آليات عمل ووظائف الانظمة الجمركية ودورها.	61
البحث الثالث: التشريع الجمركي.	65
المطلب الأول: الضريبة الجمركية.	65

المطلب الثاني: القيمة الجمركية.	67
المطلب الثالث: التعريفة الجمركية.	68
خلاصة الفصل.	74
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع الصادرات خارج المحروقاتوالدراسة الميدانية في المديرية الجهوية للجمارك الدار البيضاء.	
تمهيد.	76
المبحث الأول: دراسة تحليلية لواقع الصادرات خارج المحروقات في الفترة 2010-2020.	77
المطلب الأول: الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.	77
المطلب الثاني: معوقات رفع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.	82
المطلب الثالث: سبل وحلول رفع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.	86
المبحث الثاني: اساليب ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.	89
المطلب الأول: انشاء مؤسسات أو هيئات داعمة لصادرات خارج المحروقات.	89
المطلب الثاني: الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية.	94
المطلب الثالث: الإطار القانوني وتنظيمي لتشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.	95
المبحث الثالث: دراسة ميدانية للمؤسسة المستقبلة إدارة الجمارك للدار البيضاء.	100
المطلب الأول: تقديم المؤسسة المستقبلة.	100
المطلب الثاني: تقديممؤسساتKaoua Food والماسة الذهبية.	103
المطلب الثالث: أهم الإجراءات والتسهيلات المقدمة من طرف الجمارك.	106
خلاصة الفصل	113
الخاتمة	115
قائمة المراجع	119

قائمـــــة الجـــداول

الرقـم	عنوان الجـدول	الصفحـة
(01)	تكلفة انتاج السلعتين بين "س" و"ص" في الدولتين أ و "ب ".	05
(02)	تكلفة انتاج الخمور والمنتوجات في إنجلترا والبرتغال.	06
(03)	كمية العمل ورأس المال لإنتاج ما قيمته مليون دولار امريكي.	08
(04)	نوعية علاقة الجمارك بمحيطها الخارجي.	54
(05)	تطور الصادرات خارج المحروقات خلال فترة 2010-2020.	77
(06)	أهم الصادرات خارج المحروقات.	79
(07)	بيانات للكمية والسعر ونوع الشوكولاتة (فاتورة).	107

فهـــرس الأشكـــال

الرقـم	عنوان الشكـل	الصفحـة
(01)	الإنتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية.	11
(02)	مسار دورة المنتج.	12
(03)	يمثل الشكل الهيكل التنظيمي لمديرية الجمارك الجزائرية.	45
(04)	أثر الرسم الجمركي على الصادرات.	72
(05)	يمثل الشكل قائمة أسواق الاستيراد لمنتج تم تصديره من قبل الجزائر في 2020.	82
(06)	أهم العراقيل التي تواجه المؤسسات الجزائرية في التصدير إلى الأسواق الدولية.	85
(07)	الهيكل التنظيمي لمديرية الجهوية لجمارك الدار البيضاء.	101
(08)	مباشرة عمليـــــة التصدير.	112

مقدمـــة عامـــة

كل دول العالم لا تستطيع أن تعيش منعزلة عن بعضها البعض مهما اختلفت سوآءا من حيث أنظمتها السياسية أو من حيث درجات التقدم الاقتصادي، والحاجة لإشباع احتياجات الأفراد من السلع والخدمات ورؤوس الأموال يجعل من الضرورة الاندماج فيما يعرف بالتجارة الخارجية أمام استحالة تلبيتها محليا، وتعتبر التجارة الخارجية أنها عملية مبادلة السلع والخدمات بين دول العالم.

أما زمانيا تعتبر التجارة الخارجية من أقدم العلاقات التجارية، ويعني به الخروج من دائرة العزلة، ومما لا شك فيه أن التجارة الخارجية عرفت عدة تطورات والتحولات فقد شهد ذلك الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، وذلك من خلال حماية الاقتصاد الوطني باعتماده على الملكية العامة لوسائل الإنتاج أين كانت التجارة الخارجية تخطط وتنظم من طرف الدولة، أي سياسة تجارية تعتمد على احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد وبحكم أهميتها في اقتصاديات الدول، وكذا في المبادلات التجارية، تعرضت لعدة تطورات بدءا من الأفكار البدائية للتجاريين مرورا بالمدرسة الكلاسيكية ثم المدرسة الحديثة إلى أن وصلت إلى ما هي عليه حاليا.

والتجارة الخارجية أداة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية للبلد، وخلق قيم مضافة والتي يعبر عنها عادة بالصادرات من السلع والخدمات، إضافة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية التي لها مساهمتها هي أيضا في التنمية، من خلال عوامل الإنتاج التي تتبعها ما يعني تحسينا للهياكل القاعدية وزيادة الإنتاجية مما يعني زيادة في دخول الحكومات والأفراد.

كما اتسع نطاق التجارة الخارجية بزيادة وتقدم وسائل النقل والمواصلات، بالإضافة إلى التقدم الكبير في مختلف العلوم والفنون والاختراعات واستخدامها في الإنتاج، هذا ما أدى إلى ظهور الفوائض المتزايدة في الإنتاج عن الاستهلاك المحلي، وقد جعل من ذلك التجارة الخارجية العامل في رفع مستوى التقدم الاقتصادي.

لا يمكن الحديث عن التجارة الخارجية دون التحدث عن إدارة الجمارك بحكم تواجدها على النقاط الحدودية ومراقبتها لتدفق السلع والخدمات من الإقليم الجمركي، ومراقبة كل ما يدخل ويخرج من الوطن أي مراقبة التجارة الخارجية، وكذا مراقبة الحدود وذا بالإضافة إلى تحصيل الرسوم والحقوق الجمركية مع قيامها بكل التدابير والإجراءات الجمركية.

فيما يخص الجانب الاقتصادي فإن إدارة الجمارك تعمل على حماية الاقتصاد الوطني وتنشيط التجارة الخارجية إماجبائيا فيتمثل في تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية الواجبة على المبادلات الخارجية سواء كانت تصدير أو استيراد، فهي بالتالي تعتبر مصدر ماليا.

وعند الحديث عن إدارة الجمارك معناه التحدث عن عملية التصديروالتسهيلات الجمركية الممنوحة لذلك، ففي جانب التصدير تعمل إدارة الجمارك على تسهيل الإجراءات المتعلقة بعملية التصدير، وذلك

من خلال تبسيط في الوثائق وتسريع في الإجراءات على مستوى الميناء وتقديم بعض الامتيازات كالإعفاء الجمركي وهذا من شأنه أن يعمل على الزيادة في حجم الصادرات.

❖ **الإشكالية:**

من خلال المقدمة السابقة نكون أمام موضوع للنقاش وهو موضوع بحثنا فنتطرق لطرح الإشكالية التالية:

➢ **فيما تتمثل الآليات التي تجسدها الجمارك الجزائرية في ترقية عملية التصدير؟**

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية يتطلب الإجابة على عدد من التساؤلات الفرعية:

1. ما هو مفهوم التجارة الخارجية وما هي أسباب قيامها؟
2. ما هي أهم النظريات للتجارة الخارجية؟
3. ما هي مفهوم إدارة الجمارك؟
4. ما هي الإجراءات الجمركية المتعلقة بعملية التصدير؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

1. تعتبر التجارة الخارجية الوريد الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض، أما أسباب قيامها فتكمن في الندرة النسبية.
2. تشمل نظريات التجارة الخارجية النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والحديثة.
3. إن الجمارك عبارة عن إدارة عامة تسهر على الاستيراد والتصدير وعلى تطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية.
4. اعتمدت الجزائر تسهيلات ومجموعة من الاجراءات المختلفة لتسهيل عملية التصدير.

❖ **أهمية الدراسة:**

توضيح وتبيان دور الذي يمكن أن تقدمه الجمارك في تسهيل عملية التصدير في الجزائر، والإجراءات الجمركية المتخذة من أجل دعم وتحفيز عملية التصدير في الجزائر.

❖ **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة بعد الإجابة على الإشكالية المطروحة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- التعرف أكثر على الجمارك.
- تبقى قدرة الجمارك المتوقفة إلى حد كبير على سعيها نحو مدى رقابتها وحرصها على تطبيق التشريع الجمركي.

– محاولة تشخيص التجارة الخارجية عموما والصادرات خصوصا في ظل أو في دور الجمارك الجزائرية.

❖ **الإطار الزماني والمكاني:**

يتناول موضوع الدراسة دور الجمارك الجزائرية في تسهيل عمليات التصدير في الجزائر خلال الفترة (2010_2020) وكانت كذلك من خلال دراسة ميدانية في المديرية الجهوية للجمارك الجزائرية للدار البيضاء.

❖ **منهجية الدراسة:**

تبعا لتعدد الجوانب المتعلقة بإشكالية هذا البحث، استخدمنا عدة مناهج، للإجابة على إشكالية البحث والتحقق من صحة الفرضيات و من هذه المناهج لمنهج الوصفي للإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بنظريات التجارة الخارجية، السياسات التجارية و صادرات وكذلك عند الحديث على الجمارك، وكذا عرض مختلف الأنظمة الجمركية التي قامت بها الإدارة الجمركية....، كما قمنا باستخدام المنهج التحليلي، و ذلك من أجل تحليل مختلف الجداول التي تبرز واقع الصادرات خارج الحروقات، وأيضا اعتمدنا على المنهج التاريخي لما عرضنا مختلف التطورات التي مرت بها الصادرات الجزائرية وكذا تطورات مديرية الجمارك، عند استعراضنا للأساس النظري والخلفيات الذهبية لكل من نظريات التجارة الخارجية، السياسات التجارية، وغيرها، مع دراسة تطبيقية على مستوى مديرية الجمارك.

واعتمدنا كذلك على مجموعة من اساليب وهي:

- **أسلوب البحث الأكاديمي:** الذي يعتمد على المراجع المختلفة مثل الكتب والدوريات والدراسات المقدمة في هذا الموضوع.
- **الأسلوب الميداني:** وذلك عن الاطلاع على مختلف المعطيات الإحصائية من جداول وارقام و وثائق تتعلق خاصة بالواقع الجزائري والجمركي وصادرات.
- **أسلوب المقابلات الشخصية:** وذلك مع بعض المسؤولين الذين لاختصاصهم علاقة مباشرة بموضوع البحث، للاستفادة من آرائهم وخبرتهم أو لعرض آرائنا واقتراحات عليهم لإبداء الرأي فيها مثل مختلف أراء مقدمة من طرف أعوان الجمارك.

❖ **أهمية الدراسة:**

توضيح وتبين الدور الذي يمكن أن تلعبه الجمارك في تسيير وتسهيل عملية التصدير، الإجراءات الجمركية المتخذة من أجل دعم عملية التصدير.

❖ **مبررات اختيار الموضوع:**

ترجع سبب اختيار هذا الموضوع النقاط التالية:

- الرغبة في توسيع الاطلاع على الموضوع وارتباطه بتخصص مالية وتجارة الدولية.
- الاهتمام والرعاية الشديدة بالموضوع.
- معرفة مدى نجاعة قطاع الجمارك والدور الذي يلعبه هذا القطاع في تسيير عملية التصدير.
- قلة الدراسات الميدانية والنظرية التي تناولت وبعمق الإشكالية المطروحة.
- محاولة ضبط المعنى الحقيقي لبعض المصطلحات والمفاهيم الأساسية في موضوعنا والتي شاهدت نقاشات اقتصادية كبيرة.

❖ هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول:

تطرقنا في الفصل الاول الى دراسة نظرية حول مفاهيم أساسية لتجارة الخارجية والتصدير والاستيراد فقسمنا الفصل الاول الى ثلاث مباحث البحث الأول يتناول التجارة الخارجية والمبحث الثاني يضم الاستيراد أما المبحث الثالث فموضوعه التصدير.

اما في الفصل الثاني قسمنا دراستنا الى ثلاث مباحث كذلك وفي الفصل الثاني تطرقا مفاهيم عامة حول الجمارك الجزائرية والأنظمة الجمركية الاقتصادية وإلى عناصر التشريع الجمركي.

والفصل الأخير "الثالث" فهو عبارة دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وقيام بدراسة ميدانية او تطبيقية على مستوى مديرية الجمارك دار البيضاء الجزائروذلك لمعرفة لدور الجمارك والإجراءات الجمركية التي تتم من أجل تسهيل عملية التصدير.

❖ صعوبات البحث:

إن أي بحيث لا يخلو من صعوبات وعراقيل وأهم ما واجهنا في هاته الدراسة:

- قلة المصادر والمراجع الحديثة للدراسات الاقتصادية وافتقار المكتبات العامة إليها.
- قلة الاحصائيات السنوات أخيرة متعلقة بواقع الصادرات.
- مواجهة العديد من الصعوبات خلال الدراسة التطبيقية .

الفصـــــــــــل الأول:

الخلفيـة النظـرية للتجـارة الخارجـية والتصديـر.

تمهيد.

كانت الدول تعيش قديما في ظل اقتصاد مغلق، حيث كانت تجارتها على شكل مقايضة داخل البلد الواحد، ومع التطور ازدادت الحاجات بزيادة عدد السكان وتنوع سلوكهم الاستهلاكي، واتجاه العولمة الحالي، واتفاقيات منظمة التجارة العالمية قد فتح العالم اقتصاديا، امام التوجهات الاقتصادية والثقافية والسياسة العالمية الامر الذي أدى الى ضرورة الانتقال الى اقتصاد مفتوح وذلك بفتح أسواقها للعالم الخارجي.

كما يعاد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يمكن تصور العالم تغييرها، فلا يمكن لاي دولة ما ان تستقل باقتصادها عن بقية العالم سوآءا كانت متقدمة او نامية، اين تمثل التجارة الخارجية همزة وصل بين الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها لبعض بطريقة تجعل كل منها يتأثر ويؤثر بالأخر عن طريق التجارة الداخلية، وبينها وبين العالم الخارجي كالتجارة الخارجية، فبذلك تشكل فرعا من فروع الاقتصاد الوطني وتعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة.

ولا يمكن الحديث عن التجارة الخارجية دون تناول اهم عنصرين في هذا القطاع وهما الواردات والصادرات وتعتبر هذه الأخيرة موضوع المعالجة باعتباره عنصر أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية ويساهم أيضا في تطوير الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة المدخرات الوطنية، وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات.

وقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

- **المبحـــث الأول:** يتناول مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها وكذا أسباب قيامها والعوامل المؤثرة فيها، واهم النظريات المفسرة لها وكذا التطرق لاهم سياسات التجارة الخارجية.
- **المبحـــث الثانـــي:** يتضمن مفهوم الاستيراد وانواعه وكذا إجراءات عملية الاستيراد.
- **المبحـث الثالـث:** يشمل ماهيات التصدير وكذا أنواع واستراتيجيات ووظائف التصدير ونظريات التصدير والوثائق الازمة اثناء التصدير.

المبحث الأول: مفاهيم عامة للتجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لاي بلد، كما لها دور مهم في اقتصاديات دول العالم، حيث أصبحت تشكل أحد الأدوات الأساسية لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية العالمية، ومن خلال هذا المبحث سنحاول ابراز مفهوم التجارة الخارجية، أهميتها، أسباب قيامها، مع التطرق الى العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها وأسباب قيام التجارة الخارجية.

استعملت كلمة التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها.

أولا: تعريف التجارة الخارجية:

يرجع مصطلح التجارة الخارجية الى حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة فقد تعددت التعاريف منها:

عرفت التجارة الخارجية انها مجموعة من المعاملات الاقتصادية الدولية التي تشمل على السلع والخدمات المختلفة، وعناصر الإنتاج من عمالة وحركة رؤوس الأموال والتكنولوجيا التي تعبر الحدود الإقليمية للدول المختلفة في العالم.[1]

وكذلك تعرف التجارة الخارجية أنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.[2]

يقصد بالتجارة الخارجية أيضا أنها الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة في المعاملات التجارية في صورها الثلاث، المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، وتنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية.[3]

مما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية على انها حركة السلع والخدمات وانتقال رأس المال وتخضع لعدة جوانب سياسية، حيث تتضمن الهجرة الدولية، وظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات، أو هي

---

[1] مراد عبدات، **التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وامام التحديات التبادل الحر**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، غير منشورة، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014، ص:02.

[2] السيد محمد احمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية كلية التجارة –جامعة الإسكندرية**، مؤسسة رؤية لطباعة والنشر وتوزيع، مدرسة النفيس، 2009، ص:08.

[3] جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، القاهرة: مصر، 2005، ص: 117.

الصفقات العابرة للحدود، وتربط بين دول العالم كما أنها من فروع الاقتصاد حيث تهتم بزيادة رفاهية البلاد، ذلك من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بين الدول.

ثانيــا: أهمية التجارة الخارجيــة:

لا شك ان هناك دورا كبيرا للتجارة الخارجية على مستوى الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي ويعتبر مستوى او معدل التجارة الخارجية للدولة مؤشر للنمو الاقتصادي فيها والذي ينعكس بدوره على النواحي الاجتماعية والعلمية والسياسية للدولة، حيث لا يمكن لأي دولة ان تعيش منعزلة عن بقية العالم، فأهمية التجارة تختلف من دولة الى أخرى، ان الهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول وذلك بسبب الندرة لتلك السلع في الدول المستوردة، ويترتب على تلك العملية التبادلية فوائد يتم من خلالها ظهور الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمعات[1].

وتتجلى الأهمية فيما يلي:[2]

- تحقيق أكبر اشباع ممكن من السلع والخدمات، مما لو لم يكن هناك تجارة خارجية وذلك من خلال الحصول على سلع وخدمات يصعب انتاجها محليا.
- توفير السلع التي تكون الدولة غير قادرة على انتاجها محليا، لأسباب تعود الى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الإنتاجية لها.
- تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة، التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني.
- تحقيق المكاسب المتوقعة من الحصول على سلع وخدمات بكلفة أقل، مما لو تم انتاجها محليا.

ثالثـــا: أسباب قيام التجارة الخارجية:

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول الى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، فلا تستطيع اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، ويمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الخارجية في النقاط التالية:

– التخصص الدولي: حيث أن كل دولة تتخصص في انتاج السلع التي تتمتع في انتاجها بميزة نسبية مما يزيد من انتاجها ووجود فائض لديها في هذه السلع وبالتالي عليها استبدالها بسلع أخرى من انتاج الدول الأخرى والتي تتمتع تلك الدول بدورها بميزة في انتاجها.

[1] السيد احمد السريتي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 08-09.
[2] حسام علي داود، **اقتصادية التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص ص: 17-18.

– اختلاف الميول والأذواق لدى الشعوب من حيث رغبتهم بالحصول على السلع المنتجة في الدول الأخرى.[1]

– اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العلية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا، وعلى العكس من ذلك في حال انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا، حيث يخضع الإنتاج لسوء الكفاءة الإنتاجية وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.

– الفائض في الإنتاج المحلي الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا.

– الأسباب الاستراتيجية والسياسية، المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجر بها عالميا.[2]

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية.

ظهرت التجارة الخارجية في أواخر القرن الثامن عشر وأواخر القرن التاسع عشر ونشأت هذه النظريات كرد فعل للتجاريين الذين يقومون بفرض القيود على التجارة للحصول على كمية معتبرة من المعدن في ذلك الوقت.

اولا: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية:

1. نظرية الميزة المطلقة (أدم سميث):

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير أدم سميث (ADAM SMITH) في كتابه المعروف ثروة الأمم صدر عام 1977 في نيويورك حيث استخدم سميث مفهوم الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول او ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة.[3]

كما يرى أدم سميث أهمية تعميم مزايا التخصص وتقسيم العمل، فتنتج كل دولة السلع التي تتمتع فيها بميزة مطلقة وتصدرها للخارج، وتستورد بالمقابل السلع التي تنتجها بكفاءة أقل من الدول التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة، سواء كانت هذه الميزة راجعة إلى وفرة الثروات الطبيعية أو غيرها.[4]

ولتحليل ظاهرة التخصص وتقسيم العمل، يعرض لنا أدم سميث أن هذه الظاهرة تتوقف بدوها على سعة السوق من جهة، ومقدار رأس المال من جهة أخرى.[5]

---

[1] نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2008، ص ص: 10-11.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، **مرجع سبق ذكره**، ص:17.

[3] السيد محمد أحمد السريتي، **مرجع سبق ذكره**، ص:21.

[4] طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2010، ص:21.

[5] سامي عفيفي حاتم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة 3، مطبعة الاسراء، القاهرة، ،2003، ص ص: 115-116.

ولتوضيح هذه الفكرة يفترض سميث أن التجارة الخارجية تقوم بين دولتين فقط، تنتج كل منهما سلعة فقط، ويمكن إيضاح ذلك من خلال المثال التطبيقي المبين في الجدول ادناه:

الجدول رقم 01: تكلفة انتاج السلعتين " س" و " ص" في الدولتين "أ" و"ب".

الدول	تكلفة انتاج السلعة س (ساعات العمل)	تكلفة انتاج السلعة ص (ساعات العمل)
أ	10	5
ب	6	8

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي للمبادئ**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص ص: 384-385.

يبين الجدول أعلاه أن انتاج وحدة واحدة من السلعة يتطلب 10 ساعات عمل في الدولة "أ" و6 ساعات عمل في الدولة "ب". وأن انتاج وحدة واحدة من السلعة "ص" يتطلب 5 ساعات عمل في الدولة "أ" و8 ساعات عمل في الدولة "ب".

ومنه يتم استنتاج ان النفقة المطلقة لإنتاج السلعة "س" في الدولة "ب" هي اقل منها في لدولة "أ"، وان النفقة المطلقة في انتاج السلعة "ص" في الدولة "أ" هي اقل منها في الدولة "ب". فبالتالي فان الدولة "ب"تتمتع بميزة مطلقة في انتاج السلعة "س" و الدولة "أ" تتمتع بميزة مطلقة في انتاج السلعة "ص"، وعلى هذا الأساس فان:

- الدولة "أ" تتخصص في انتاج السلعة (ص).
- الدولة "ب"تتخصص في انتاج السلعة (س).

فمن التحليل السابق يمكن استنتاج بعض النتائج التي تتعلق بنظرية النفقات المطلقة، المتضحة فيما يلي:[1]

- تعتبر هذه النظرية امتدادا لنظرية التجارة الخارجية، حيث تقوم كل منهما على قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين دول العالم المختلفة تماما كما هو الحال داخل الدولة.
- تعود التجارة الخارجية بالفائدة على كافة الدول أطراف التبادل الدولي.
- تساهم التجارة الخارجية في زيادة تراكم الرأس مالي والقدرة الإنتاجية لكافة الدول المشتركة في التبادل الدولي.
- يركز ادم سميث على النفقة المطلقة وليس النسبية لكل دولة.

2.نظرية النفقات النسبية (دافيد ريكاردو) :

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الكبير دافيد ريكاردو بنقد النظرية السابقة وذلك في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية، وطبقا لهذه النظرية فإن ريكاردو يؤكد بأنه ليس كل الدول تستطيع أن

[1] سامي حاتم عفيفي، **مرجع سبق ذكره**، ص:120.

يكون لديها ميزة مطلقة في الإنتاج، وقد بينريكاردو أن شرط توفر ميزة مطلقة للدولة في إحدى السلع ليس ضروريا لكي تحقق هذه الدولة مكاسب من الدخول في التجارة الدولية، بل يكفي أن يتوفر للدولة ما أسماه ريكاردو بالميزة النسبية لإحدى أو بعض السلع التي تنتجها.[1]

ينتج البرتغال النسيج والنبيذ بتكاليف مطلقة أقل من بريطانيا ليثبت أنه يمكن قيام التخصص وبالتالي التبادل بينهما حتى ولو لم تكن لبريطانيا أية ميزة مطلقة في أي منتوج، وتم تأييد الفكرة من خلال الجدول الاتي:

جدول رقم 02: تكلفة إنتاج الخمور والمنسوجات في إنجلترا والبرتغال.

البلد	المنسوجات	الخمور
إنجلترا	100 ساعة	120 ساعة
البرتغال	90 ساعة	80 ساعة

المصدر: د. زايري بلقاسم، اقتصاديات **التجارة الدولية**، ابن نديم للنشر والتوزيع، ص: 102-105.

من المثال السابق نلاحظ أن البرتغال تنتج السلعتين بتكلفة مطلقة أقل من تكلفة إنتاجها المطلق في إنجلترا، إلا أن التكلفة النسبية لإنتاج الخمور فيها (أي البرتغال) أقل من التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات.

اما التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات في إنجلترا فهي أقل من التكلفة النسبية لإنتاج الخمور، ومنه يكون من مصلحة البرتغال وفق هذا المثال أن تتخصص في إنتاج الخمور، وأن تعتمد على إنجلترا في تزويدها بالمنسوجات، ومن مصلحة إنجلترا أن تتخصص في إنتاج المنسوجات وأن تعتمد على البرتغال في تزويدها بالخمور.[2]

ويمكن توضيح ذلك بمقارنة التكلفة النسبية لإنتاج السلعتين في إحدى الدولتين مع التكلفة النسبية لإنتاجها في الدول الأخرى، ويتم ذلك كالآتي:

في البرتغال:

$$\frac{\text{تكلفة إنتاج العصير}}{\text{تكلفة إنتاج المنسوجات}} = \frac{\text{80ساعة عمل}}{\text{90 ساعة عمل}} = 0,898$$

أي أن في البرتغال إنتاج وحدة واحدة من علب العصير تعادل 0,898 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات.

[1] العصار رشاد وآخرون، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن،2000، ص ص: 25-26.
[2] محمود يونس، مقدمة نظرية للتجارة الدولية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 30.

في انجلترا:

تكلفة إنتاج العصير = 120ساعة عمل / 100ساعة عمل = 1,2

تكلفة إنتاج المنسوجات

أي تكلفة إنتاج وحدة واحدة من الخمور تعادل 1,2 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات. ومنه تكون تكلفة إنتاج الخمور بالنسبة للمنسوجات في البرتغال أقل منها في إنجلترا. فمن مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج الخمور.

والخلاصة أنه لا يمكن التأكد من أن التخصص الدولي قد تم على أساس المزايا النسبية، حيث لا يمكن معرفة النفقات مقارنتها على مستوى دولي.

3. نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت ميل):

من خلال هذه الدراسة حاول جون ستيوارت ميل استكمال النقص الذي ظهر في نظرية ريكاردو عن طريق تحديد معدل التبادل الفعلي، وليس المحتمل، لأنه كان مهتما بتحديد الشرط الأساسي لقيام التجارة الخارجية الخاص باختلاف التكاليف النسبية فقط وليس التكاليف المطلقة، وقد تناول ميل جانبي العرض والطلب في الاعتبار وليس في جانب العرض فقط كما فعل السابقون، وعلى هذا الأساس ركز ميل في نظريته على الكفاءة النسبية للعمل، كبديل للتكلفة النسبية التي قدمها ريكاردو في تحليلاته.[1]

كما أوضح ستيوارت أن توزيع النفع يتوقف على عاملين أساسيين هما:[2]

1.3 الطلب: أي حجم طلب كل من البلدين على سلع البلد الأخر .

2.3 مرونة الطلب: أي مدى مرونة طلب كل من البلدين على سلع البلد الأخر، حيث تميل نسبة الاستبدال في صالح الدولة التي يكون طلبها على سلع الدولة الأخرى قليلة المرونة.

ثانيـــــا: النظريات النيوكلاسيكية:

تهتم النظرية الكلاسيكية بتفسير قيام التجارة الخارجية على قانون التكاليف النسبية، أي ما يدعو الدول إلى التبادل هو اختلاف التكاليف النسبية، فهي لم توضح أسباب هذا الاختلاف بين الدول وهذا يؤدي الى وجود نظرية جديدة صاغها أولينوقد اعتمد على أفكار هيكشر مما أدى إلى تسمية هذه النظرية بنظرية هيكشر – أولين.

1. نظرية هيكشر_أولين:

[1] د. زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، ابن نديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية–ناشرون، من دون سنة، ص ص:105–102.

[2] أشرف احمد العدلي، **التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص ص: 18–19.

وترجع أهمية نظرية وفرة عوامل الانتاج في تطبيـق نظريــة الثمن والتـوازن التي تستخـدم في نظريـة العرض والطلب على نظرية التجارة الخارجية، يرى "أولين" أن سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة وهذا ليس لاختلاف في أسعار عوامل الانتاج إنما يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، تقوم التجارة الخارجية على أساس النفقات النسبية، ثم يزداد الطلـب على منتجات كل دولـة وتستفيد من مزايا الحجم الكبير للإنتاج وهكذا يتضافر العاملين عامل وفرة عوامل الانتاج وعامل الحجم الكبير[1] .

التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة، فقد قام "هيكشر" بتحليل هذه الفروض التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية.

2. نظرية لغز ليونتيف (LEONTIEF):

قـام هـذا الاقتصـادي بتطبيـق اختبـار للنظريـة الحديثـة للتجـارة الخارجيـة علـى صـادرات وواردات الولايات المتحدة لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الانتاج، على أساس أن الولايات المتحدة تتمتـع بـوفرة فـي رأس المـال وندرة فـي عنصـر العمـل، ووصـل إلـى نتيجـة أن التجـارة الدوليـة بين الولايـات المتحدة والدول الأخرى إنما تقوم على تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال، فطبقا لتلك النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال، وإذن فإن على أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل.[2]

واستخدم في التقدير جدول مدخلات ومخرجات للاقتصاد الأمريكي لعام 1997. وتتلخص النتائج التي توصل اليها في الجدول الاتي:

الجدول03: يمثل كمية العمل ورأس المال لإنتاج ما قيمته مليون دولار أمريكي.

الاحتياجـات بمـا قيمتـه مليـون دولار	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
رأس المال	2.6 مليون دولار	3.1 مليون دولار
العمل	1882313	170004

المصدر: د. محمد احمد سريتي، **اقتصادية التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية لطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية 2009.

ومن خلال الجدول نستنتج أن وحدة الصادرات تتطلب كمية من رأس المال أقل مما تتطلب وحدة السلع المنافسة للواردات، وأن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من العمل أكبر مما تحتاجه وحدة من السلع المنافسة للواردات.

[1] رعد حسن الصون، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا،2000، ص:38.

[2] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005، ص:170.

وهذا ما جعل ليونتيف يكتشف أن صادرات الولايات المتحدة تكون أساسا من سلع كثيفة العمل وأن وارداتها تتكون أساسا من سلع كثيفة رأس المال، وأظهرت عدة دراسات نتائج تفسيرات ليونتيف هي:[1]

1.2 فعالية عنصر العمل كفاءته:

حاول ليونتيف أن يفسر التناقض استنادا الى كفاءة وإنتاجية العمل الأمريكي تفوق كفاءة وإنتاجية العامل الأجنبي بمقدار ثلاث مرات، فمن الممكنأن تكون الولايات المتحدة دولة وفيرة العمل.

2.2 تحيز الطلب:

تتواجد ميزة بالنسبة لكل دولة في انتاج السلع التي تستخدم عامل الإنتاج الأوفر بكثافة، وبالتالي تتخصص في انتاج وتصدير السلع ولكن ظروف الطلب قد تغير مسار الأمور، فاذا كانت الدولة الغنية في رأس المال تفضل استهلاك المزيد من السلع كثيفة رأس المال فانه لا يبقى فائض للتصدير، اذن قد تصدر السلع كثيفة العمل بدلا من تصدير سلعة الميزة ويطلق على هذه الحالة انعكاس الطلب.

3.2 انعكاس كثافة عناصر الإنتاج:

يشير انعكاس كثافة عوامل الإنتاج الى الموقف الذي تكون فيه سلعة معينة كثيفة رأس المال في دولة وفيرة العمل، وتكون سلعة كثيفة رأس المال في دولة وفيرة رأس المال، ويتوقف الأمر على درجة أو سهولة اجلال عنصر انتاجي معين يتم استخدام هذا العنصر الإنتاجي بكثافة أعلى مما كانت عليه، وبالتالي قد تتحول السلعة من سلعة كثيفة العمل الى سلعة كثيفة رأس المال والعكس.

4.2 هيكل الحماية:

هو مجموعة التدابير الجمركية التي يتم استخدامها للتأثير على حجم التجارة الخارجية للدولة، ومنه تؤثر على حرية التجارة.

5.2رأس المال البشري:

في السنوات الأخيرة ركزت الدراسات بصفة خاصة على الاستثمارات في رأس المال البشري كتفسير لنفقات التجارة الخارجية من جهة، وكتبرير للغز ليونتيف من جهة أخرى، ومنه يمكن تقسيم عنصر العمل الى مجوعتين حسب مستوى المهارة والتدريب، فالمجموعة الأولى تضم العامل الغير ماهر، والمجموعة الثانية تضم العامل الماهر.

ثالثـــا: النظرية الحديثة.

بعد تناول النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية والنظرية النيوكلاسيكية وتم استعراض بعد ذلك نظرية نسب عوامل الإنتاج، يمكن القول بوجود اجماع بين هذه النظريات على قبول مبدأ الميزة النسبية

[1] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة، الجزائر،2010، ص:51.

كمبدأ مفسر ومقبول لقيام التجارة الدولية، ولكن تختلف النظريات فيما بينها في تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية.

1.نظرية تشابه الطلب:

يعتبر الاقتصادي السويدي ليندر من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج التفسير التجارة الدولية، فيما يخص المواد الخام فان تفسير –ليندر– للتجارة هو نفس تفسير –هيكشر واولين– على أساس اختلاف نسب عناصر انتاج، اما فيما يخص السلع الصناعية فانه يرجع قيام تجارة فيها الى تشابه نمط الطلب في البلاد المختلفة، فطبقا ل–ليندر– لا يستطيع أي بلد ان يحقق ميزة نسبية في انتاج سلعة صناعية إذا لم تكن هذه السلعة مطلوبة في السوق المحلية.

تتمثل فرضية تشابه هيكل الدخل او تشابه التفاصيل او الطلب التي قدمها ليندر فيما يلي: "يزداد حجم التجارة في السلع المصنعة بين دول تتشابه في أنماط الطلب ".[1]

2. نموذج المنافسة غير الكاملة:

يعتبر الهيكل الرئيسي لنظريات التجارة التقليدية يقوم على فرض سيادة المنافسة تامة، حيث تتكون كل صناعة من عدد كبير من الشركات المنتجة لسلع متجانسة وأدى ذلك الى عجز هذه النظريات عن تفسير أنماط التجارة التي تفرزها هياكل سوق غير تنافسية، وفي الواقع يتم إيجاد الأسواق الغير تنافسية هي الشكل الراجع، فتوجد اشكال متنوعة من الاحتكار واحتكار القلة والمنافسة الاحتكارية، وتتأثر التجارة الدولية بهذه الهياكل.

3. النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية:

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطوير وتعديل لنموذج هيكشر أولين بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، تنشأ وفورات الإنتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية، من هنا يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير كالولايات المتحدة الأمريكية، والدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير كبلجيكا وهولندا... . [2]

1.3 نموذج الفجوة التكنولوجية:

يفسر هذا النموذج التجارة الخارجية بإمكانية الدولة حيازة طرق فنية متقدمة ومتطورة تكسبها الميزة النسبية عن باقي الدول عن طريق إنتاج جديد أو منتجات أفضل جودة بأقل نفقات إنتاجية [3]، وأطلق

---

[1] ا يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الخارجية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص:55.

[2] سامي حتم عفيفي، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مطبعة الاسراء، الطبعة الثالثة، مصر، 2003، ص: 206.

[3] سامي حتم عفيفي، **نفس مرجع أعلاه**، ص:218.

عليها الاقتصادي بوزمر MV. Pasmerمؤسس هذا النموذج اسم تجارة الفجوة التكنولوجية التي يمكن تحديدها من خلال البيان التالي :

الشكل رقم (01): الإنتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية.

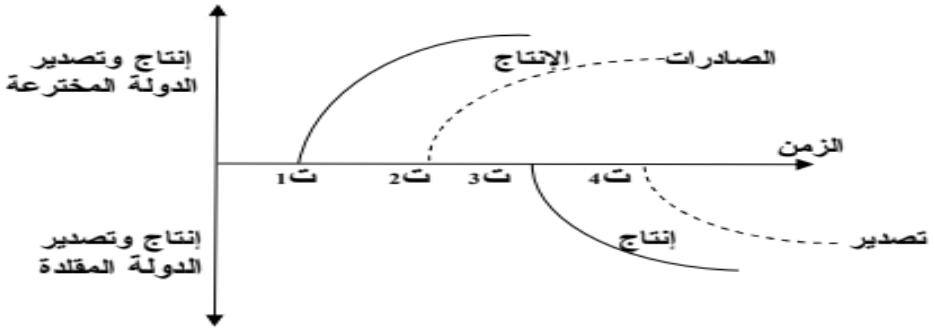

المصدر: حاتم سامي عفيفي، اقتصاديات التجارة الدولية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 239.

ويقصد بفجوة الطلب: الفترة بين ظهور إنتاج سلعة دورة المنتج في الدولة موطن الاختراع (ت1) وبداية استهلاك السلعة في الخارج (ت2).

فجوة التقليد: الفترة بين بداية الإنتاج في الدولة موطن الاختراع (ت 1) وبداية إنتاج نفس السلعة في الخارج.

2.3 نموذج دورة حياة المنتج:

قام الاقتصادي فرنون بتطوير نموذج ديناميكي للميزة النسبية حيث افترض أن التقدم التكنولوجي يبدأ بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية لتمتعها بدخل فردي عال جدا وسوق ضخم يوفر الحوافز اللازمة للمخترعين والمبدعين، لتمتعها أيضا بوفرة نسبية في المهارات والقدرات الفردية والعلمية، فالتفوق يعطي أمريكا دورا رياديا في تطوير منتجات جديدة وتصنيعها وبعد تحقيق النجاح في السوق الأمريكي، فإن هذه المنتجات تستحوذ على إيجاد الأسواق الخارجية للمنتجات الأمريكية من خلال تصديرها، ذلك يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتاج هذه السلع فيها إلى درجة تمكنها من البدء فيتصدير السلع للسوق الأمريكي مما يؤدي إلى أن تصبح أمريكا مستوردة للسلع التي كانت تنتجها وتصديرها في السابق ويقسم فرنون مراحل تطور الإنتاج إلى ثلاث مراحل هي:

الشكل رقم 02: مسار دورة المنتج.

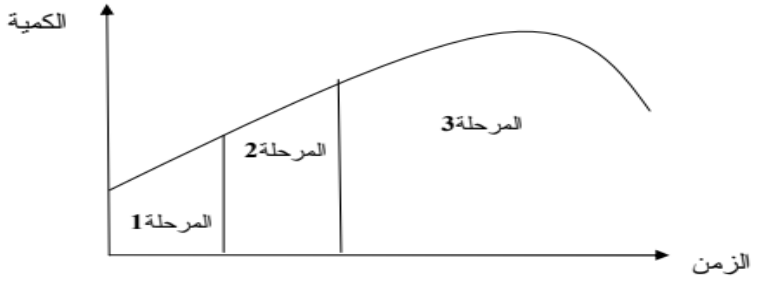

- **المرحلة 01: مرحلة المنتج الجديد:**

حيث من المفروض أن تتم هذه المرحلة في الدولة الصناعية صاحبة الاختراع أو المنتج يبدأ تسويقه محليا أو في الأسواق القريبة، وفي هذه المرحلة تحاول هذه الدولة تغطية تكلفة الإنتاج لذا تكون طويلة نسبيا، كما أن المعروض من المستوى الجديد يتم في حدود ضيقة وبكميات قليلة لمعرفة حجم الطلب عليها واختبار ذوق المستهلكين.

- **المرحلة 2: مرحلة المنتج الناضج أو الاستثمار في دول العالم:**

تشييع النول المخترعة طلبها المحلي الذي يصل إلى مستوى من النمطية في الوقت نفسه تصدر هذه السلع إلى دول صناعية أخري ويزداد طلب هذه الأخيرة، تنتقل إليها فتون الإنتاج فتصبح مصنعة هي بدورها ويتزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات في تسويق المنتجات دوليا.

- **المرحلة 03: مرحلة المنتج النمطي أو النمطية الشديدة:**

يصبح المنتج في هذه المرحلة في نمطية شديدة في أسواق الدول الكبرى الصناعية، وتبدأ الدول التي استوردت هذه السلعة وأنتجتها في تصديرها، وتلجأ الدول الأخرى إلى إقامة مشروعات في بعض الدول النامية انخفاض مستويات الأجور بها حتى تصبح الولايات المتحدة الأمريكية دولة مستوردة لهذه السلعة.

المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية.

يعتبر نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم أنه يخضع لتشريعات ولوائح رسمية من طرف أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات التي تواجهه على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي بين مجموعة من الدول، والهدف من هذه السياسات هو تحقيق المصلحة الاقتصادية. سيتم تناول او التطرق في هذا المطلب الى تعاريف لسياسة التجارة الخارجية وأهم أنواعها.

أولا: تعريف السياسات التجارية:

هناك عدة تعريفات وهي كالاتي:

يمكن تعريف السياسات التجارية على أنها: "مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الخارجية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم، وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة. [1]

وتعرف أيضا هي مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول.[2]

مما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها مجموعة القرارات والإجراءات والتشريعات التي تتخذها أي دولة، وتضم هذه التشريعات تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية لأي دولة مع باقي دول العالم، وأن السياسات التجارية تشمل التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف والاستثمار، وهدف هذه السياسات هو دفع أو إعاقة استيراد أو تصدير السلع والخدمات.

ثانيــا: أهداف السياسات التجارية:

تطبق السياسات التجارية من طرف أي دولة هو بالأساس من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، ويمكن أن نبرز أهم هذه الأهداف فيما يلي:

1. **الأهداف الاقتصادية:** وتتمثل فيما يلي:[3]
   - تحقيق موارد للخزينةالعامة.
   - تحقيق توازن ميزان المدفوعات.
   - حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية.
   - حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق.
   - حماية الصناعات الناشئة والاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية.
2. **الأهداف الاجتماعية:** وتتلخص فيما يلي:[4]

-حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المنتجين الصغار أو منتجي السلع التي تمثل أهمية للدولة والمجتمع.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، "**السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع: تحليل جزئي**"، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، 2003، ص: 124.

[2] د. محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية، **مرجع سبق ذكره**، ص:111.

[3] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 300.

[4] دياب محمد، **التجارة الدولية في عصر العولمة الأولى**، دار المنهل اللبناني_ بيروت،2010، ص: 300.

-إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات المختلفة.

-حماية الصحة العامة بمنع استيراد السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول وغيرها .

3. الأهداف السياسية والاستراتيجية: وتبرز فيما يلي:

-توفير أكبر قدر من الأمن أو الاستقلال من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.

-توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الإستراتيجية خاصة في فترات الأزمات والحروب.

ثالثا: أنواع السياسات التجارية:

تقوم التجارة الخارجية على قواعد ثابتة وهي التصدير والاستيراد فالقواعد والإجراءات منصب على هاتين القاعدتين فالدولة قد تعتمد تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية ولأهداف معينة ولمدى اعتماد اقتصادها على العالم الخارجي، يوجد نوعان من التجارة الخارجية هما:

1. سياسة الحرية التجارية:

1.1 تعريفها: يمكن تعريف حرية التجارة بانها عبارة عن مجموعة القواعد، والإجراءات والتدابير، التي تعمل على إزالة او تخفيض القيود المباشرة لتعمل على زيادة تدفق التجارة عبر الحدود لتحقيق اهداف معينة، كما تسمى أيضا السياسة التحريرية او الحرية التجارية، وهي بمعنى اطلاق الحرية لتبادل وعدم تدخل الدولة فيه، حيث ان تطبيق هذه السياسة يعني قيان التخصص وتقسيم العمل على أساس اختلاف النفقات النسبية، أي على أساس الكفاءات النسبية او المميزات النسبية، وتخصص دولة ما في انتاج سلعة او لسلع التي تنخفض لديها نفقات انتاجها نسبيا، يعني ان الموارد الاقتصادية قد وضعت في الاستخدامات الممكنة لها داخل الاقتصاد ومن ثم تتحقق اكبر إنتاجية لعناصر الإنتاج، وبالتالي تحقيق اكبر ناتج وطني[1]، وهذا لا يعني ان سياسة الحرية التجارية تعني انه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فان كل السلع والخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها الى دول أخرى، وانما يتوقف ذلك على نوعية السلع.[2]

2.1 الحجج المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية: [3]

- حرية التجارة الخارجية تساعد على التخصص في الإنتاج.

---

[1] مليك محمودي، **دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة: الجزائر، 2012، ص: 21.

[2] السيد محمد احمد سريتي، **التجارة الخارجية**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص: 126-127.

[3] بوشايب حسينة، **واقع واقاق التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات المعاصرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص ص: 31-32.

- حرية التجارة الخارجية تؤدي الى انخفاض الأسعار الدولية.
- حرية التجارة الخارجية تحد من قيام الاحتكارات.
- حرية التجارة الخارجية تشجع التقدم الفني.
- حرية التجارة الخارجية تؤدي الى توازن الإنتاج.
- حرية التجارة الخارجية تؤدي الى المنافسة الدولية.

2. سياسة حماية التجارة:

1.2 تعريفها: يقصد بها ان تقوم الدولة بوضع مجموعة من لقوانين والسياسات بقصد حماية سلعها او سوقها المحلية من المنافسة الأجنبية، وذلك من خلال فرض الروم الجمركية على الواردات او وضع حد اقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية لأنشطتها المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية وهنا مجموعة أخرى من الإجراءات الغير جمركية التي تحقق نفس الهدف.[1]

2.2 مبررات السياسة الحمائية:يستند أنصار المذهب الحمائي للدفاع عن سياستهم إلى الحجج التالية[2] :

-حمايـة الصـناعة الوطنيـة بـاقتراح الحمايـة للصـناعات الناشـئة علـى أسـاس أنهـا لا تسـتطيع منافسـة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة، بسب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى ويكون ذلك عن طريق حمايتها جمركيا خاصة للصناعات التي تتوافر لقيامها عوامل النجاح.

-توفير العدالة في توزيع الدخل القومي .

- تحقيق الأمن الوطني والاستقرار الاقتصادي.

- تنويع الإنتاج الصناعي وعلاج العجز في ميزان المدفوعات.

- الرسوم الجمركية كوسيلة لمكافحة الإغراق الممارس لغزو الأسواق العالمية حيث تغير نوعا من التميز الاحتكاري، لهذا فإن الدولة تلجأ دائما إلى حماية صناعتها الوطنية من أثر سياسة الإغراق .

- معالجة البطالة من خلال توفير الحماية للصناعات المحلية ضد المنافسة الأجنبية التيتهدد بالإفلاس وبالتالي تسريح العمال .

[1] محمد صفوة قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، مطبعة العشرة، بدون تاريخ نشر، ص: 318.

[2] عادل أحمد حشيش، نجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ص: 102.

المبحث الثاني: عموميات حول الاستيراد.

يعتبر الاستيراد في ميدان التجارة الخارجية نشاط اقتصادي مهم في تسير نشاط المؤسسة أو دولة ما حيث يوفر المواد الرئيسية المستعملة في عملية الإنتاج والغير متوفرة في السوق المحلي.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف الاستيراد.

من خلال هذا المطلب سيتم تطرق الى معرفة مفهوم وأنواع الاستيراد

اولا: مفهوم الاستيراد:

يقصد بعملية الاستيراد تلك العملية التي من خلالها تدخل البضائع أو المنتوجات الأجنبية إلى الإقليم المحلية والبضائع المعنية بعملية الاستيراد تستقبل في البلاد المستورد إما لسد الاحتياجات المحلية أو بغرض العبور أو إعادة تصديرها بعد تعديلها[1] .

كما يعرف الاستيراد انه عملية دخول أي سلعة الإقليم الجمركي الوطني.[2]

ويعرف الاستيراد انه تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها وبصفة نهائية غير المقيم في البلد وذلك بغض النظر عن المقيم إذا كان متواجد داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها[3].

كما يمكن تعريف الواردات على أنها مظهر من مظاهر التبادل الدولي أو العلاقات الاقتصادية الدولية وتأخذ عادة شكل سلع مادية تنقل عبر الحدود السياسية كما تأخذ أيضا شكل خدمات تؤدي من دعاية دولية إلى دعاية دولية أخرى إما بانتقال مؤدي الخدمات بأنفسهم، كما هو الحال بالنسبة للخيرات الفنية وإما بانتقال ملتقى الخدمات كماهو الحال بالنسبة للسياحة.[4]

ويعرف الاستيراد كذلك على انه اقتناء السلع والخدمات من الخارج إلى داخل الإقليم الجمركي ويكون ذلك عن طريق عملة أجنبية وتكون قابلة للتحويل بكل حرية.[5]

ومن خلال هذه التعاريف نعرف الاستيراد على انه نوع من المبدلات تجارية يهدف لسد او لتلبية احتياجات معينة من خلال اقتناء مختلف السلع والخدمات من الخارج.

ثانيـــــا: اهداف الاستيراد:

[1]Denis Brume, le commerce international, 2éme édition, édition Bréal, mentenil, 2009.

[2]Guide général, de commerce international, echtion, p19.

[3]Akadarakacem comptabilités. Édition, Alger 2006 p130.

[4]عادل احمد حشيش واخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

[5]حجارة ربيحة، **حرية المبادلة في التجارة الخارجية**، مذكرة ماجستير في القانون فرع قانون اعمال كلية حقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزوا، 2007، ص 97.

إن الهدف الرئيسي للاستيراد هو توفير جميع الإمكانيات المادية والمعنوية لتغطية النقص الموجود في التسوية المساعدة في القيام بوظيفتها وهناك أهداف أخرى تسطر في عملية الاستيراد تتجلى فيما يلي:[1]

-استمرار عملية الإنتاج حيث يجب القيام بوظيفة الاستيراد على نحو لا تتعرض معه برامج الإنتاج والاضطراب للمحافظة على المستوى المطلوب من الجودة بالنسبة للمنتوجات المستوردة.

-توفير احتياطات المشروع بأقل تكلفة ممكنة خاصة الاحتياجات الغير المتوفرة محليا، او تكلفة الإنتاج المحلية تفوق تكلفة استيرادها.

- إنشاء وتطوير علاقة داخلية بين الوحدات الأخرى التي يتكون منها المشروع.
- جلب الحاجات من فوائض إنتاج الدول الأخرى.
- جلب التكنولوجيا وتطوير الاقتصاد الوطني.
- تلبية حاجيات المستهلكين وتحسين مستوى المعيشة.
- تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله أي مؤسسة تقوم بعملية الشراء.
- تموين السوق الداخلي بالمنتجات والمواد الأولية من خارج البلاد بعد تقدير لمختلف المعلومات.

المطلب الثانـــي: أنواع الاستيراد:

هناك عدة أنواع مختلفة من الاستيراد وهذا يرجع إلى اختلاف الجهة المستوردة، وكذلك وجهة استخدام ما تم استيراده من الخارج أي مثلا قيام بعملية الاستيراد من أجل قيام بعملية الإنتاج، أو تلبية رغبات الزبائن...إلخ ومن بين هذه الطرق نميز: [2]

أولا: الاستيراد للاتجار: وهو كل ما يستورده الشخص الطبيعي والمعنوي المقيد بسجل المستوردين وفقا لأحكام القانون.

ثانيــا: الاستيراد للإنتاج السلعي والخدمي: وهو كل ما نستورده المشروعات الإنتاجية لبيعه بعد تغيير حالته، وما تستورده المشروعات الخدمية بما يحقق تأدية الخدمة فيما تقوم به أو يوكل إليها من أعمال ويشمل ذلك مستلزمات الانتاج أو التشغيل أو أداء الخدمة بما في ذلك الخامات والمواد الأولية والسلع الوسيلة وغيرها من الأجزاء.

[1] صديقي محمد عفيفي، **التسويق الدولي**، نظم الاستيراد والتصدير، وكالة المطبوعات الكويت، 2002، ص: 563.

[2] نسيمة ناصر، **دراسة تحليلية لميزان التجاري في الجزائر للفترة 2005-2006**، مذكرة ماستر تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص: 31.

ثالثـــا: الاستيراد للاستخدام الخاص: هو كل ما يستورد لغير التجار او الانتاج من أصول رأسمالية وقطع غيار ومواد الدعاية والاعلان وغيرها لاستخدامها على نحو تتحقق به منفعة للنشاط المستورد وليس لشخصه، وما يستورد للتأجير التمويلي يعد استخداما خاصا عدا سيارات الركوب.

رابعـــا: الاستيراد للاستعمال الشخصي: وهو كل ما يستورده الشخص الطبيعي لتحقيق منفعة له أولعائلته من سلع مناسبة من حيث نوعيتها وكميتها من الاستعمال الشخصي أو العائلي وعلى نحو لا يحمل صفة التجار.

خامســا: الاستيراد للحكومـة: هو ما تستورده الوزارات والمصالح والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية والأشخاص الاعتبارية العامة لتحقيق أغراضها.

المطـلب الثالــث: اجراءات عملية الاستيراد.

من خلال هذا المطلب سيتم تناول بعض إجراءات عملية التصدير تتمثل فيما يلي:[1]

أولا: اتخاذ القرار:

ويتم بناءا على توافر مجموعة من المعلومات التي يفرضها طبيعة المشروع التجاري أو الصناعي، وطبيعة السلعة والمواد التي يتم التعامل بها وفقا لقوانين الدولة، فيكون بذلك الاستيراد أما من أجل عملية التصنيع أو الاستيراد ومن اجل اعادة التصدير او من أجل التوزيع والبيع في السوق المحلي، لذا لابد من دراسة الطلب واحتمالات توقعه "التنبؤ به"، الذي بدوره يختلف باختلاف طبيعة المشروع، فمثلا إذا كان المشروع صناعي يقوم بأعمال التصنيع فإن الطلب يتم تقديره حسب الطرق التالية:

- دراسة السوق المحلي وحاجته لهذه السلعة في الوقت الحالي والمستقبل عن طريق القيام ببحوث السوق وطلبات الزبائن الذين يزورون المصنع أو معارضه.
- جداول الإنتاج ومعدل دوران المخزون.
- من خلال العطاءات التي تطرحها بعض المنشآت العامة أو الخاصة يمكن التعرف على المواد المطوبة ومواصفاتها.

ثانيــا: دراسة أسواق التصدير:

يتم في هذه المرحلة البحث عن مصادر التوريد المناسبة في الأسواق الخارجية، وأهم هذه المصادر التي تقدم معلومات عن الموردين ما يلي:

[1] جاسم محمد منصور، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2013، ص ص: 164-165.

-الملحقين التجاريين سفارات بعض الدول.

- الكتالوجات Catalogues التي تصدرها الشركات العالمية.

- عن طريق وزارة الصناعة والتجارة والغرف التجارية.

وتجري دراسة مفصلة لأسواق الموردين الذين تم اختيارهم وطلب عروضهم وبه ان شروط البيع والتسليم والدفع، ويطلب منهم أحيانا عينات من السلع التي ينتجونها.

ثالثــا: الإستراتيجية:

تقوم الشركة بعد استلام العروض المطلوبة من الموردين بوضع استراتيجية للاستيراد معتمدة في ذلك على بعدين، الأول طبيعة السوق المحلية وقدرته الاستيعابية بحاجته لهذه السلع، والأخر إمكانات وموارد الشركة ومدى قدرتها على التفاوض وقبول شروط الموردين سواء الإمكانات المالية اوالتسويقية أو أي عناصر أخرى.

يعتبر التفاوض مسألة شائعة وضرورية في التجارة الخارجية، في المستورد القوي القادر على التفاوض يكون لديه نقاط قوة والقدرة التي تمكنه من اكتساب الصفقة وتحويلها لصالحه، وقبل المباشرة بالاستيراد يجب التأكد من عدم وجود عوائق حكومية أو جمركية أو سياسية أو أي تحفظات أخرى.

رابعــا: اعداد البرامج:

تتم في هذه المرحلة ترجمة السياسات والأهداف إلى نواحي عملية حيث تضع الشركة خطة دقيقة تعكس هذه الاستراتيجيات، أي أنها تقوم بتوزيع المعلومات والبيانات الكاملة عن المورد وفقا لنموذج معين، يتضمن اسماء وعناوين الموردين، وطرق الشراء وشروط البيع والدفع والتعليم..... الخ، وبعد ذلك يجري ترتيبها حسب نقاط معينة تضعها الشركة وفقا لأهدافها وسياستها-

خامســا: التفاوض والتعاقد:

تقوم الشركة بالاتصال والتفاوض مع الموردين الذين تم اختيارهم من اجل تحديد شروط الدفع والتسليم والبيع وشروط أخرى، وفي حالة الاتفاق يجري تنظيم العقد حسب الشروط المتفق عليها.[1]

سادســا: التراخيص:

يتمثل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص أي اذن سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك، وقد يكون الغرض من هذا النظام تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عنها وقد يستعمل أيضا لحماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول فيرفض الترخيص

[1] الياس قوجيل، **تأثير بعض العوامل الاقتصادية على الواردات 2 الغذائية في الجزائر**، دراسة قياسية، 1970- 2015، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة أم البواقي، 2016-2017، ص: 06.

متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها، وقد تمنح السلطات هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد أو شرط وقد تصدرها وفقا لأسس معينة، وقد تعتمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يتيح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد.[1]

سابعــا: التمويل والائتمان:

تختلف شروط الدفع والتسليم والتمويل، حسب شروط الاتفاق ما بين المستورد والمصدر وحسب النقد في سعر الصرف، وأهم الطرق المستخدمة بالدفع في التجارة الخارجية المبادلة اي المقايضة، الدفع المقدم، الدفع لأجل، الكمبيالات والاعتمادات المستندية التي تعتبر اهم الطرق الشائعة في التجارة الخارجية.[2]

ثامنــا: بوالص الشحن:

يختلف نوع البوليصة باختلاف الجهة التي تصدرها ووسيلة النقل المستخدمة وهي عبارة عن وثيقة يصدرها الشاحن أو وكيله ويثبت استلامه للبضائع التي سيقوم بنقلها، وهي تمثل مسؤولية الحيازة للبضاعة المنقولة، ويقوم المصدر بتسليم البوليصة والفاتورة التجارية المصدقة شهادة المنشاء وأية وثائق أخرى مطلوبة الى البنك لغايات التحصيل.

تاسعــا: ميناء الوصول:

عند وصول البضاعة المستوردة الى الميناء يتم تفريغ الشحن طبقا لشروط البوليصة ولا تسلم البضائع الا لمن يحمل البوليصة الأصلية أو من جيزت باسمه أو بواسطة وكيل يقدمها إلى وكلاء الشحن للحصول على إذن استلام يبين حالة البضائع عند وصولها موجهة لدائرة الجمارك التخليص على البضاعة.

عاشــرا: التخليص:

عندما يستلم المستورد إذن التسليم الصادر من وكيل الشحن يقوم بتعبئة نموذج من قبل دائرة الجمارك يرفق مع مجموعة من المستندات والوثائق التجارية من أهمها:

1. **الفاتورة التجارية:** وهي مستند محاسبي يبين قيمة البضاعة ونوعيتها وتكاليف نقلها.
2. **شهادة المنشأ:** وهي شهادة تصدرها الغرف التجارية وتتضمن تحديد البلد الذي صدرت فيه البضاعة.

[1] هشام محمود الاقداحي، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الإسكندرية، 2009، ص:416.

[2] جاسم محمد منصور، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2013، ص ص: 196-197.

3. رخص الاستيراد: وهي الاذن والسماح باستيراد البضاعة، وهي الزامية لكافة البضائع المستوردة للسوق المحلي.

4. شهادة المقاطعة: تطبيقا لما نصت عليه قرارات المقاطعة العربية يجب تقديم شهادة المقاطعة تثبت فيهاالشركة المصدرة عدم تعاملها مع إسرائيل.

5. قائمة التعبئة: وهي قائمة الطرود المشحونة وأوزانها وأحجامها ومحتوياتها التفصيلية

بالإضـافة إلـى عـدة وثـائق أخـرى ثبوتيـة كالشـهادة الزراعيـة وشـهادة مراجعـة، بيـان الحمولـة، إذن التسليم...الخ.

6. الحيازة: بعد استيفاء العمليات الجمركية والرسوم يتم الإفراج عن البضاعة وذلك ليتمكن المستورد أو وكيله من استلامها ونقلها للمستودعات، وفي بعض الحالات يتم السماح للمستورد بموجب قانون الجمارك وبعد موافقة السلطات بحجب البضاعة قبل اتمام العملية الجمركية لقاء ضمان نقدي أوبنكي يقدمه للسلطات كتعهد بإتمام الاجراءات الجمركية خلال فترة لاحقة.

المبحث الثالث: مدخل لعملية التصدير.

يعد التصدير خيارا استراتيجيا لنمو التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية، نتيجة الدور الهام الذي يساهم في تغيير الهيكل الاقتصادي بالشكل الذي يدفع القطاعات الإنتاجية لتطور والنمو والمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: ماهية التصدير:

من خلال المطلب سيتم تناول المفاهيم الأساسية للتصدير.

أولا: مفهوم عملية التصدير:

بما أن التصدير مجال واسع لقد تعددت التعاريف المتضمنة لمعناه ومن أهمها ما يلي:

يعرف التصدير بأنه انتقال السلع وغيرها من الخيرات والممتلكات المادية، من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية.[1]

ويعرف أيضا بأنه قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات، سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيم مضافة وتوسع ونمو وانتشار فرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها.[2]

يعرف أيضا بأنه العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج هذه الحدود ويمكن أن تكون بكثرة أو بقلة.[3]

كما يعرف التصدير على أنه هو الأسلوب الأكثر انتشارا من التجارة العالمية، ويعني أسلوبا مرنا وسهل الاستخدام والتصدير لا يحتاج إلى استثمارات مالية كبيرة وبأقل ما يمكن من الموارد البشرية المتاحة.

وعليه فإن التصدير يحقق ميزتين أساسيتين هما: [4]

1. عدم تحمل تكاليف إنشاء تسهيلات إنتاجية في السوق الأجنبي، وهي تكاليف عادة ما تكون كبيرة.
2. إن هذا الأسلوب قد يتماشى مع رغبة الشركة في تحقيق اقتصاديات الحجم الكبيرة والموقع الاقتصادي المفضل بالنسبة للشركة.

---

[1] بن يوسف حسينة، **ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر**، 2000 .2001 رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011-2012، ص:23.

[2] فريد النجار، **التصدير والمعاصر والتحالفات الإستراتيجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص:15.

[3] بن عربية مونية، **التسويق الدولي ودوره في تفعيل عملية التصدير خارج قطاع المحروقات (دراسة حالة وحدة مصبرات عمر بن عمر قالمة)**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص:02.

[4] شادلز هل باريث جونز، **الإدارة الاستراتيجية (مدخل متكامل)**، دار المريخ للنشر الرياض، المملكة العربية، السعودية، 2008-2010، ص:629.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التصدير على انه عملية إستراتيجية تتمثل في بيع المنتجات المتنوعة (سلع وخدمات) من طرف المؤسسات المحلية (بلد منشأ) إلى خارج الدولة، أي لدول أخرى وذلك في إطار اتفاقية التبادل التجاري من أجل تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية واقتحام الأسواق الأجنبية.

ثانــيا: أهمية التصدير:

يعتبر التصدير أحد أبرز العوامل التي تساهم في جذب رؤوس الأموال ومختلف العملات الصعبة وذلك لتحقيق أفضل معدلات نمو، فهو وسيلة من الوسائل التي تحقق التنمية الاقتصادية، وتتمثل أهمية التصدير في:

1. على المستوى الوطني بالنسبة للدولة[1]:

- تشجيع وتنمية الصادرات يزيد في تنويع مصادر الدخل لدى الدولة، إضافة إلى دعم ميزان المدفوعات ويؤدي إلى جلب العملة الأجنبية.
- استفادة الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة اقتصاديا واجتماعيا وسياسي.
- الإسهام في دعم عجلة التنمية المحلية، لأن عملية التصدير تحتاج إلى مهارات، والاحتكاك بالعالم الخارجي من طريق المنافسة يؤدي إلى جلب التكنولوجيا الحديثة.
- تلعب الصادرات كذلك دورا هاما في معالجة الخلل في الميزان التجاري، وبالتالي في ميزان المدفوعات باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي، مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف.
- يعتبر التصدير من أبسط أشكال اكتساح الأسواق الدولية، لأنه يتضمن أقل نسبة مخاطرة بالمقارنة مع الطرق الأخر للاستثمار المباشر والمشروعات المشتركة.

2. على المستوى المحلي بالنسبة للمؤسسة: [2]

- يعتبر التصدير المخرج بالنسبة للكثير من المؤسسات مما تعانيه من فائض في طاقات الإنتاج، وفي المخزون المحلي نتيجة معوقات التسويق المحلي.
- كذلك يساهم التصدير في خلق مناصب شغل من خلال التوسع في نشاط المؤسسة، بغية تحقيق أكبر عائد من خلال رفع حجم الإنتاج.
- بناء سمعة جيدة للمؤسسة على المستوى المحلي، وزيادة رقم أعمالها.

---

[1] عتيق شيخ، **الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر دراسة حالة النفايات**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، ص: 85.

[2] Bruno Bernard Laetitia, VIGNAUD l'export facile pour les pme et pmi du Maghreb ITCIS Édition, 2009, imprime chez Arak Alger page : 23.

- تزداد ضرورة التصدير مع كون المشروعات الوطنية تعتمد الى حد كبير على استيراد الخامات والمواد والمعدات من الخارج، وهذاالاستيراد ينبغي أن يقابله تصدير للمنتجات لتعويض آثار التسهيل بالعملات القابلة التحويل العملة الصعبة.
- يساعد التصدير في تجنب حدة المنافسة أو انخفاض الطلب في السوق المحلي.
- ان عمليات التصدير تلعب دورا استراتيجيا بالنسبة للمؤسسات، من خلال تحقيق أرباح إضافية وتحسين مردودية منتجاتها.

ثالــثا: أهداف عملية التصدير:

تمكن اهداف عملية التصدير في تحويل المنتجات المحلية للأسواق الخارجية ولان عوائدها هذه الاخيرة تعتبر مصدرا هاما وأساسيا لتمويل عملية التنمية الاقتصادية فيعتبر هذا الهدف الاساسي وراء عملية التصدير، بالإضافة إلى مجموعة تتمثل فيما يلي[1] :

1. **الأهداف المرتبطة بالاستراتيجية التجارية:** والتي تتمثل في:
   - تجاوز السوق الوطنية المشبعة.
   - التوزيع الجغرافي للمخاطر.
   - التكيف مع المنافسة.
   - التواجد في السوق الدولية.
2. **الأهداف المرتبطة بالجانب المالي:** والتي تتمثل في:
   - الزيادة في رقم الأعمال.
   - رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.
   - تسمح المنافسة في الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة.
3. **الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:** والتي تتمثل في:
   - تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة.
   - استغلال الكفاءات المهنية المتوفرة.
   - خفض الكلفة الإنتاجية.
   - الرفع من جهود البحث والتطوير.

رابــعا: دوافع عمليات التصدير:

[1] حمشة عبد الحميد، **دور التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل تطورات الدولية الراهنة**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة محمد خيضر، 2013، ص:50.

تختلف دوافع تصدير على أهدافه حيث أصبح اللجوء إلى التصدير، وتحقيق تنمية في قطاع الصادرات من أهم الدوافع الاقتصادية وإضافة إلى وجود عديد من دوافع أخرى، حيث يمكن إدراج أو تصنيف دوافع هذه العملية إلى نوعان دوافع أساسية أو رئيسية وأخرى ثانوية ويمكن تحديدها فيما يلي:[1]

1.4 الدوافع الرئيسية:

تتمثل الدوافع الرئيسية سياسية التوجه والتصدير فيما يلي:

- التخلص من العجز التجاري الذي تعاني منه العديد من الدول النامية.
- تشجيع إدارة المؤسسة على ممارسة نشاط التصدير.
- تحقيق مردود مناسب من تسويق المنتج في الأسواق الخارجية.
- الاستفادة من وفورات الحجم الكبير في التسويق.
- تنويع مخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية.
- تشغيل طاقات ومواد فائضة ومعطلة.
- اغتنام فرص تسويق خارجية تحقق مردودا مشجعا الاستمرار في التصدير.
- تغيير وكلاء المؤسسة في الأسواق الخارجية، والقرب من الزبائن.
- تنفيذ طلبات معلقة لم تتوفر إمكانات الإيفاء بها.
- صغر السوق المحلية غير القادرة على استيعاب السلع المنتجة محليا.
- ركود وتدهور الطلب في السوق المحلية وإقدام المؤسسة على إيجاد منافذ خارجية لتصريف منتجاتها.

2.4 الدوافع الثانوية:

إضافة الى الدوافع الرئيسية هناك دوافع اخرى ثانوية تقل اهمية مقارنة بدوافع الرئيسية لكن رغم ذلك تلعب دور في تشجيع المؤسسة على التصدير أهمها:[2]

- توفر خبرات ومعارف لدى المؤسسة في النشاط التصديري وممارسته.
- القدرة على تحمل المخاطر الخارجية أكثر من المخاطر الداخلية.
- الخصائص العالمية المتوفرة في المؤسسة (لإنتاج، بيع، تسويق دولي) متعدد الجنسيات.
- تطوير وإدارة الأفراد العاملين في المؤسسة.
- تطوير الإنتاج وطرق استجابته البيئة الخارجية.
- توفير حاجة السوق المحلية من السلع التي تصدرها المؤسسة.

---

[1] بلقلة إبراهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، 2009، ص:92.

[2] Humbert MAR TINI exportateurs techniques de sécurisation financière des exportations, ITCIS ,édition, 2010, imprime par Algerprint page: 11.

خامسا: أهم ملامح نجاح عملية التصدير:[1]

لكي يمكن قول إن عملية تصدير ناجحة يجب مرورا بمجموعة من عوامل التي تعتبر عوامل نجاح عملية التصدير وهي:

- الموارد المتاحة والجاهزة لنجاح عملية التصدير.
- طرق ومنهجية التسويق.
- التزام الإدارة الواضح بعملية التصدير.
- متطلبات جودة السلعة.
- مدى التوزيع الفعلي في نطاق الأسواق الخارجية، وبالتالي مدى تقليل الاعتماد على عند محدود من الأسواق الرئيسية التقليدية مع عما يصاحب هذا الاعتماد عن ضغوط اقتصادية وسياسية.
- مدى القدرة على تحقيق زيادة مطردة في حصيلة الصادرات من سلع وخدمات تقليدية وجديدة دون أن يترتب على ذلك زيادة في التكلفة وخاصة بالنسبة لعوامل الإنتاج النادرة نسبيا.
- مدى استقرار وانتظام والتصدير إلى مختلف الأسواق الخارجية عما يدعم الموقف التنافسي في تلك الأسواق ليساعد على زيادة حصتها منها.

بالنظر لما تقدم، فان البلد مجبر على التصدير بواسطة تنمية وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير خاصة في الظرف الراهن الذي يتميز بتناول كثيف للنشاطات الإنتاجية وكذا تفاقم حدة المنافسة الدولية التي خلفتها الشركات المتعددة الجنسيات.

المطلب الثاني: أنواع وإستراتيجيات ووظائف التصدير.

سيتم من خلال الطلب دراسة أنواع استراتيجيات ووظائف التصدير.

أولا: أنواع عملية التصدير:

استطاعت دولة عند قيامها بعملية التصدير توجه لعدت طرق تتمثل هذه الطرق أو الأنواع في التصدير بشكل مباشر أو غير مباشر أو مشترك.

1. التصدير المباشر:

هو دخول الشركة بصورة مباشرة في عمليات التصدير مع تحملها كلف الاستثمار والخاطرة ومفترضة بأن العوائد المتحققة من وراء دخولها المباشر يغطي كلف الاستثمار فضلا عن رغبتها في عدم إعطاء حصة من عوائدها إلى الوسطاء وتتم عملية التصدير المباشر من خلال: [1]

[1] محمد بن دليم القحطاني، **كيف يمكن التعرف على جاهزية المؤسسات العربية لتصدير منتجاتها في الأسواق العالمية**، ملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، المنعقد في تونس، 2007، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص: 139.

1.1 إنشاء قسم التصدير في الأسواق الخارجية: حيث تخصص المنشأة في بلدها الأصلي قسما خاصا لعمليات التصدير، بإشراف مدير يرأس مجموعة مستخدمين، وتنحصر مهام القسم في أداء كافة الأنشطة المتعلقة بالتصدير، والقيام بعمليات البيع الفعلي المنتجات، وتقديم المساعدة التسويقية للمنشأة في مجال الأسواق الخارجية.

2.1 إنشاء فروع في الأسواق الخارجية: هنا يتم إرسال لجان وممثلين الى الدول الأجنبية وهذا للترويج والتعريف بالمنتجات المحلية، ويتم هذا بعدة أشكال كالمشاركة في المعارض والصالونات الدولية.[2]

3.1 إرسال مندوبي بيع بالخارج: وهذا عن طريق إنشاء شركات تابعة (فرعية) لشركة الأم، حيث تتولى عدم مهام التخزين والتفريغ وهذا لتقريب المنتجات للمستهلك في الخارج.

2. التصدير الغير مباشر:

يتم التصدير غير المباشر من خلال قيام الوسطاء (وكلاء البيع أو وكلاء التصدير) بشراء المنتج مباشرة من المصنع، ومن ثم إعادة بيعه إلى دولة أجنبية، وتحت اسم وكيل البائع أو وكيل التصدير، وعليه فإن المصدرين غير المباشرين ليس لديهم اتصال مباشر مع المستهلكين في الأسواق الأجنبية.[3]
ويأخذ الاشكال التالية:

- **التصدير من خلال الاعتماد على وكلاء:** حيث يقوم الوكيل بالبحث عن المشترين في الأسواق الخارجية مقابل حصوله على عمولة.
- **المنظمات التعاونية:** حيث تقوم هذه المنظمات بالتعاون مع الشركات المنتجة للبحث لها عن أسواق خارجية لمنتجاتها وتكون هذه المنظمات تحت سيطرة ورقابة الشركات المنتجة.

وهذه الطريقة في الدخول الأسواق الخارجية تحقق ميزتين أساسيتين هما:[4]

- انها تقلص التكاليف المترتبة على الاستثمار لكون الشركة ليست بحاجة إلى إيجاد وتطوير قسم التصدير وإيجاد قوة بيعية للعمل فيه، وتحمل التكاليف الإضافية مقابل ذلك.
- تقليل هذه المخاطرة الأدنى حد ممكن تكون هؤلاء الوسطاء الذين يبنون عن الشركة في التصدير لهم الإلهام والمعرفة الكافية عن الأسواق الخارجية ولذلك بالأخطاء بالعمل ستكون قليلة جدا-

3. التصدير المشترك أو المنظم:

---

[1] ثامر البكري، **التسويق أسس ومفاهيم معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة العربية، 2006، ص:280.

[2] عمار جمعي إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة حاج لخضر باتنة 2011، ص:152.

[3] نظام موسى سويدان شفيق إبراهيم حداد، **التسويق المعاصر بمفاهيم جديدة طرأت بعد عام 2004-2007**، دار حامد لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص:391.

[4] ثامر البكري، التسويق أسس ومفاهيم معاصرة، **مرجع سبق ذكره**، ص:141.

هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين ذوي اهتمام مشترك للتصدير معا، وهو يشكل أسلوبا فريدا في تنظيم النشاط التصديري، حيث تقوم الشركات بالاشتراك في تنظيم معين لتحسين أنشطتها التصديرية.[1]

ثانيــا: استراتيجية التصدير:

1. تعريفها:

تعرف استراتيجية التصدير بانها أسلوب علمي تعتمد عليه المؤسسات المصدرة لفرض نفسها امام المؤسسات المنافسة الأجنبية في الأسواق الخارجية وذلك باتخاذ عدة وسائل وتدابير مختلفة[2].

كما تعرف بأنها الطريقة الأبسط للدخول إلى السوق الخارجي، حيث أن الشركة قد تقدر بشكل غير فعال الفرائض من حين إلى آخر، وقد تقوم الشركة بعمل تعهدات فعالة للتوسع في التصديرات إلى الأسواق الخاصة وفي كلتا الحالتين تقوم الشركة بتصنيع كل من حالها في بلدها الأم.[3]

من خلال التعرفين السابقين يمكن القول ان استراتيجية التصدير هي أسلوب تقوم به مؤسسة او أي سلطة من اجل تحقيق النمو في اقتصادها الوطني والخروج من دائرة الركود، وذلك من خلال تحريك مجالات التنمية الاقتصادية عن طريق رسم الخطوط العريضة للسياسة التنموية.

ثانيــا: أنواع استراتيجيات التصدير: [4]

1. استراتيجية النمو المعتمدة على المنتج:

تسعى المؤسسة في هذه الحالة لتحقيق هدف اختراق عدد كبير من الأسواق، لمنتج واحد ويتم ذلك من خلال:

- القيام بتحديد المنتج الأساسي للمؤسسة.
- القيام بتسويق المنتوج في السوق المحلية وتعميمها وطنيا ثم دوليا.
- تكييف المنتوج للسوق الخارجي المراد الدخول اليه.
- القيام بتعديل المنتوج المعروض فيها وتنميته بالطرق التقنية.

2. استراتيجية النمو المعتمدة على الأسواق:

يجب على المؤسسة في هذه الاستراتيجية القيام بمراقبة سوق معينة من حيث المنتوج المعروض فيها، والذي يكون من نفس النوع الخاص بالمؤسسة، وكذلك تعمل على مراقبة سعره وكميته.

3. توفير البيئة المناسبة لاستراتيجية التصدير:

---

[1] رضوان المحمود العمر، **التسويق الدولي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص: 141.

[2] الجبارية كحلي، **دور استراتيجية التصدير لتحسين الأداء المؤسسات**، دراسة حالة مؤسسة حدود سليم التوصيل وتصدير التمور، مذرة ماستر، جامعة بسكرة، 2014، ص:19.

[3] محمود جاسم محمد الصميدعي، **استراتيجية التسويق، مدخل كمي وتحليلي**، الطبعة الثانية، دار حامد للنشر والتوزيع، 2004، ص: 249.

[4] ايزام خالد، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص: 16.

ان وجود بيئة صالحة لتطوير عمليات التصدير تسمح بتكوين استراتيجية واضحة لتنمية الصادرات في المؤسسات وتتطلب هذه البيئة القيام بالخطوات التالية:[1]

1.3 في مجال التخطيط: تم وضع استراتيجية التصدير التي تستند على أن التصدير وأحد العناصر الرئيسية لاستراتيجية التنمية في المستقبل، تحدد فيها السلع المستهدف تصديرها، والسلع المراد تصنيعها بغرض التصدير للأسواق المستهدفة والتوجه نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي وسلاسل القيمة من خلال توريد وتوفير منتجات وسيطة متخصصة بدلا من المنتجات النهائية حيث المنافسة الشديدة.

2.3 في مجال منظومة التصدير: انشاء مراكز لتنمية الصادرات، كهيئة مستقلة ذاتية التمويل تقدم خدماتها للمؤسسات المصدرة، وتوفر المعلومات الكافية حول فرص التصدير، وآليات عمل الأسواق العالمية والتغيرات المستمرة في احتياجات وتفضيلات المستهلكين.

3.3 في مجال الترويج للتصدير: الاهتمام بموضوع للممثلين الخارجيين وتوجيه جهود البعثات الدبلوماسية في الخارج نحو ترويج الصادرات الوطنية.

4.3 في مجال البيئة التمكينية للتصدير: في هذا المجال يجب على المؤسسة أن توفر ما يلي:

- تشجيع مؤسسات ضمان الصادرات من المنتجات المحلية ذات القيمة المضافة العالية.
- تبسيط إجراءات شهادة المطابقة الصادرة من الهيئة التصديرية، وتعزيز قدرات هيئة المواصفات لمنح شهادة المطابقة عند تصدير السلع تسهيلا لدخولها الى الأسواق الخارجية.
- تشجيع قيام مؤسسات نقل وشحن كبيرة ذات خدمات عالية لعمليات التصدير.

ثالـثـا: وظائف التصدير:[2]

1.الوظيفة المديرية: تقوم هذه الوظيفة بتحضير وسير مراقبة سياسة التصدير وذلك في إطار السياسية العامة للمؤسسة وتتمثل هذه السياسة العامة في:

- تسطير الأهداف، المنتجات، البيع، الاتصال والبحث عن قنوات التوزيع.
- مراقبة التسيير.
- الاستثمار والمردودية.
- تنظيم ومراقبة العلاقات مع الأعوان.
- تركز وظيفة المديرية بصفة عامة على التنبؤ.

2. الوظيفة التجارية: هي النواة الاساسية للهيكل تصديري ومهامها تتمثل فيما يلي:

---

[1] عماري جمعي، **استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2010-2011، ص: 169.

[2] مدني جميلة، **دور الجمارك في ترقية وتطوير التجارة الخارجية**، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة دالي براهيم، الجزائر، 2009-2010، ص ص: 50،51.

- دراسة السوق.
- هيئة العروض.
- تسيير المفاوضات التجارية.
- اختيار وتنشيط قنوات البيع.
- تأمين الاتصال بين الزبائن.
- تنظيم البحث التجاري.

3.الوظيفة الإدارية: يتمثل نشاطها في تسيير الطلبيات ويمكن أن تكون موكلة لمصالح مختصة (مالية، التأمين) وهذا عندما تقتضي أهمية المؤسسة في هذا المجال.

4. وظيفة الإمداد: مكلف بإدارة توجيه السلع (برمجة الإرسال، اختيار المكلف بالعبور، تغليف السلعة) ويكلف بقسم التصدير عندما تكون المؤسسة المصدرة بالدرجة الأولي.

المطلب الثالث: نظريات التصدير والظروف المحيطة به:

تفاوتت وظهرت عديد من أفكار ونظريات مرتبطة بعملية التصدير الصادرة من مختلف مفكرين اقتصاديين أو مدارس ففي هذا مطلب سوف نتطرق لأبرز النظريات التي أولت وأعطت أهمية لعملية التصدير وتتمثل هذه النظريات فيما يلي:

أولا: النظريات المحيطة بالتصدير:

1. التصدير عند التجاريين:

أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة (الثروة) للأمة هي التجارة الخارجية، كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة هذه التجارة، ولم تقتصر مطالبتهم بتدخل الدولة في التجارة وإنما طالبوا بضرورة تدخلها المتكامل في الحياة الاقتصادية لضمان نجاح التجارة، من أجل تحقيق هدف جمع الثروة للأمة ،كما طالبوا كذلك بتدخل الدولة من أجل تنظيم علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى بحيث تجلب هذه التجارة أكبر قدر من المغانم للدولة وتحد من الأضرار أو الخسائر التي تنجم عنها.

وقد رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة يأتي من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة، مما يحتم عليها أن تقلل من وارداتها من الدول الأخرى وأن تزيد من صادراتها إلى تلك الدول، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات من الخارج[1].

[1] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 01، الجزائر،2002، ص ص: 6-8.

2. التصدير عند الكلاسيك:

منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت تتراجع أفكار التجاريين، وبدأت أفكار الكلاسيك في البروز والتي نادت بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، وقامت بعرض فكرة الحرية الاقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي، وأصبحت هناك مفاهيم جديدة ترى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهذا ما يخالف مطالبة الفكر التجاري بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد.

وتناول مفكرو مدرسة الكلاسيك بيان دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة، وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية الى جانب جذب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان انتاج السلع التصديرية.

3. التصدير في الفكر الحديث:

ظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لما سبقهم من الاقتصاديين إزاء دور الصادرات منهم سينجر (singer)، نركس (Nurks)، ميردال (Myrdal)، ماركس (Marx) حيث أشار هذا الأخير إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب لثروات الدول الضعيفة، أما ميردال فانه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية، أما ميردال فانه يشير الى أن التجارة الخارجية لتؤدي إلى الركود الاقتصادي، أما نركس فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءة، وضرب مثال اعلى ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا وأستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير غير مواتية، وإزاء ذلك بيَن تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة، هذا ما يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة[1].

ثـانيـا: الظروف المحيطة بالتصدير:

[1] وصاف سعيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص:02.

هناك عوامل وظروف كثيرة من شأنها أن تؤثر وتعرقل عملية التصدير ومن أبرز هذه الظروف المحيطة بالتصدير نذكر:[1]

1.الظروف الاقتصادية الداخلية:

حيث ترتبط إما بحالة النمو أو الركود الاقتصادي، تضعف حركة التصدير وعليه يجب على المصدر أن يقوم بتحليل هذه الحالات، ويجب عليه كذلك تحليل التضخم والوضعية المالية للدولة المتعامل منها من حيث حجم مخزوناتها وديونها فيها الخارجية بالعملة الصعبة.

2. الظروف الاقتصادية الدولية:

حيث ينظر لها من خلال وضعية العملات الأجنبية على المستوى الدولي لأن السوق الصعبة متقلبة مما يؤثر على حجم المعاملات الخارجية.

3. الظروف الداخلية للمؤسسات القائمة بالتصدير:

حيث يجب على المؤسسة هنا تحديد حجم ونوعية التصدير وذلك من خلال:

1.3 من حيث المنتج أو الخدمة المقدمة وهي تتعلق بـ:

_ ثمن المنتج.

_ نوعية المنتج والخدمات المرتبطة به مثل خدمات ما بعد البيع.

2.3 من حيث الأجهزة المكلفة بالتصدير وهي:

_ المصالح المكلفة بالتصدير الموجود داخل المؤسسة.

_ تسيير الموارد البشرية المكلفة بالتصدير مثل توظيف العمال وغيرها.

3.3 من حيث القنوات المعتمدة في التوزيع وهي:

_ المنهجية المعتمدة لغزو الأسواق الخارجية مثل قنوات التصدير وغيرها.

_ تنظيم التوزيع.

4.3 من حيث سياسة الاتصال والتي تتعلق:

– مدى استعمال المؤسسة المصدر من وسائل الاتصال مثل معارض دولية، الإنترنت وغيرها.

4. الظروف السياسية:

حيث أن التصدير كغيره من المعاملات الدولية يتأثر بالأوضاع السياسية القائمة في بلاد الاستيراد والتصدير.

5. الجوانب القانونية:

[1]–علي بشير محمد، **القاموس الاقتصادية**، المؤسسةالعربية للدراسات النشر، بيروت،2000، ص ص: 70–73.

إن اختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية بين دول العالم أدى إلى اختلاف الأنظمة القانونية وبذلك يجب على رجال الأعمال المعرفة التامة بتلك القوانين، وبذلك ظهرت المنظمات الدولية المنظمات العالمية للتجارة ومؤتمرات الأمم المتحدة للاقتصاد والتجارة وغرفة التجارة الدولية لتسهيل هذه المعاملات المتعلقة بمختلف أنواع المعاملات التجارية.

6. الجوانب الثقافية:

حيث تتعلق بالعادات والتقاليد واللغة والمادي الذي تتعامل معه للاستفادة منه يجب تحديد التصدير المناسب له.

المطلب الرابع: الوثائق اللازمة أثناء التصدير:

عند عملية التصدير يجب اللجوء إلى مجموعة من الوثائق تتعلق بالبضاعة، وذلك من أجل جمركة البضاعة ويحتوي الملف على الوثائق التالية[1]:

أولا: المستندات المبدئية:

1. يستخرج المصدر شهادة الإجراءات الجمركية: وتعتبر المستند الجمركي الذي يتم على أساسه الشحن سواء بالباخرة أو الطائرة وأهم البيانات التي يحتوي عليها اسم المصدر وجنسيته، رقم سجل المصدرين نوع البضاعة كميتها، الوزن، الجهة المصدر إليها، وسيلة الشحن.

2. فـاتورة مبدئيــة: وتحتوي على اسم العميل المرسل إليه، البضاعة، البلد المصدر إليها، الكمية، الصنف، السعر، القيمة الإجمالية، نوع العملة.

3. استثمار ترخيص الصادرات: ويتم اعتمادها من أحد البنوك المعتمدة من الإدارة العامة للنقد وتعبر عن استيراد قيمة البضاعة المصدرة إلى الخارج وتحرير هذه الاستمارة من ثلاث نسخ ومن أهم البيانات التي تحتوي عليها الاستمارة هي: اسم العميل، البلد، المصدر إليها، نوع البضاعة، القيمة، نوع العملة، اسم المصدر، الكمية المصدرة، طريقة الدفع، استرداد القيمة.

4. ترخيص التصدير: يطلب هذا الترخيص في بعض الحالات وليس بالنسبة لجميع عمليات التصدير، وهو يحدد الكمية، المصدر بتصديرها، قيمة البضائع المصدرة، نوع العملة، السعر، طريقة الدفع.

5. مطابقة الدعم: وهذا المستند لا يقدم إلا وسائل العزل والمنتجات وتصدر هذه الشهادة من نسختين يحتفظ الجمرك وتصدر الصورة الثانية إلى المصدر بعد اتمام الشحن مؤشرا عليها بالكمية التي تم شحنها وتاريخ الشحن.

[1] فؤاد مصطفى محمود، **التصدير والاستيراد**، دار النهضة العربية، بدون سنة، ص ص: 411-415.

6. كشف المحتويات وقائمة العبوة: وهي عبارة عن كشف تفصيلي عن أرقام الطرود وصفتها وكمية البضائع المعبئة في كل طرد من الطرود والأوزان القائمة والصافية.

7. شهادة صحية: تصدرها هيئات تابعة للصحة بعد القيام بفحص الوسائل الغذائية كالمعلبات من طرف المندوبين والتحقق من أنها مطابقة لشروط التصدير.

8. سند الشحن: هو إيصال يحرره الناقل الى الشاحن يفيد باستلام للبضاعة ملك الثاني موضحا به البضاعة وبياناتها وكذا ميناء الوصول المتفق عليه، ولهذا يعتبر سند الشحن المستند الأساسي في العمليات التجارية وهي ثلاث أنواع: سند الشحن الرئيسي، سند الشحن الأصلي، سند غير قابل للتفاوض.

ثانيا: المستندات النهائية:

تلك هي أهم المستندات التي يبدأ إعدادات فور الانتهاء من إتمام عملية الشحن والتي يجب تقديمها للبنك ناتج الاعتماد.

1. بوليصة الشحن: ويرمز لها بالرمز BIL وتعتبر بمثابة إيصال من قبطان الباخرة أو من التوكيل الملاحي بصفته وكيلا من مالك الباخرة يفيد استلامه للبضاعة وتعهد بتسليمها في ميناء التفريغ بنفس الحالة التي تم استلامها بما ويجب أن تشمل البوليصة على البيانات التالية:

_عدد الطرود وأنواعها (نوع البضاعة)، الوزن القائم والصافي، اسم الشاحن البلد المصدر إليه البضائع، حجم الطرود، اسم المرسل إليه، اسم الجهة التي ستحضر بوصول البضاعة في ميناء التفريغ، بيان التولون، الجهة التي سيتم فيها دفع التولون في ميناء الشحن أو الوصول، ولا بد أن تكون نظيفة clean ولا تكون قديمة لا يوجد شطب او كشط فيها.

2. الفاتورة التجارية: وهي وثيقة تجارية يصدرها البائع والتي تحول حقوق الملكة منه إلى المستورد، وهي التي تصدر من عدة صور بالإضافة إلى الأصل، وأهم البيانات التي تحتوي عليها رقم الفاتورة، اسم المصدر، اسم المستورد وعنوانه والبلد المصدر إليه البضاعة وأوزانها وملكيتها، سعر الوحدة، القيمة الإجمالية للبضائع، أساس التعاقد، اسم الباخرة، رقم الاستمارة، ثم طريقة الدفع إذا كان الاعتماد فيذكر الاعتماد واسم البنك المفتوح طرفه ثم ميناء الشحن وميناء التفريغ وتاريخ الشحن والتولون.

3 .الكمبيالة المستندية: الساحب هو المصدر، والمسحوب عليههو فاتح الاعتماد أو المشتري أو البنك المفتوح لديه اعتماد، ويكون السحب لأمر ويظهر لصالح البائع أو البنك، وهو الذي سوف يحمل قيمتها، السحب يكون اما بالاطلاع أو مؤجل السداد، ويكون من نسختين يكتب على الأولى في حالة دفع النسخة الأولى لا تدفع الثانية ويكتب على الثانية في حالة دفعها لا تدفع الأولى.

4 .شهادة المنشأ: وهي وثيقة تتضمن تحديد أصل البضاعة التي تم إنتاجها وتكسب منشأ السلعة أهمية من ضرورة التعرف على مكان إنتاج السلعة وذلك للاعتبارات التالية:

1.4 الحصول على معاملة خاصة في الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدولة المستوردة.
2.4 استخدامها في حظر دخول بعض السلع من إنتاج ذو المحددة لأسباب صحية أو سياسية.

5. شهادة بيطرية: تصدر من إدارة المخابر البيطرية بالنسبة للحيوانات أو المواشي وأهم ما تحتوي عليه أن هذه البضاعة خالية من الأمراض

6. شـهادة المراجعـة: فـي بعض الأحيـان ينص الاعتمـاد أو التعاقد محلـي قيـام أحد شـركات المراجعة معاينة البضاعة قبل وأثناء الشحن للتحقق من استيفائها للمواصفات والشروط المتعاقد عليها وأن تصدر شاهدة مراجعة الوزن والصنف.

7. التصريح بالتصدير: هو وثيقة قانونية تسمح للمصدر أن يصدر بضاعة وذلك بعد الاطلاع على وثائق بالملف الخاص لعملية التصدير وقيام بالفحص الميداني للبضاعة وبعد التصريح بالتصدير بمثابة رخصة التنقل.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق اليه في التجارة الخارجية، فهي مهمة بالنسبة للحياة الاقتصادية، وكل المدارس الاقتصادية حاولت إعطاء تفسيرا واضحا للتجارة الخارجية وهذا من خلال اختلاف شقيها الكلاسيكي والحديث، والتي جاءت تدعم مبدأ التخصص وتقسيم العمل من أجل الدفاع عن مصالح شعوبها.

ومن خلال عرض أهم النظريات التي حاولت تفسير التجارة الخارجية، فالنظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية تسمح بتفسير جزء من التبادل الدولي الحالي وسبب قيام التبادل، وتعود بالمكاسب على الدول القائمة بالتبادل، أما النظريات الحديثة فهي تفسر الجزء الأخير من التبادل الدولي والمتعلق بالدول المتقدمة فيما بينها، ومنه يرجع التبادل ما بين هذه الدول الى اقتصاديات الحجم والى تشابه الأذواق وتنوع المنتجات.

تعتبر السياسة التجارية المتمثلة في مبدأ الحرية ومبدأ الحماية التي تتعلق بالتجارة الخارجية من التشريعات الرسمية لكل دولة، الهدف الرئيسي منها هو تصريح الاقتصاد الوطني، والحفاظ على ثبات سعر الصرف، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، كما تم معرفة الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية والتي على أساسها يقاس مدى تقدم الشعوب وكذا مدى تخلفها.

وتم تسليط الضوء على الصادرات بحيث تحتل مكانة مهمة كونها تساهم في التنمية الفعالة، وهذا ما يستدعي الى تنويع وتوسيع الصادرات والتخلص من هيمنة قطاع النفط لتوفير النقد الأجنبي (العملة الصعبة)، وغياب التنوع في الصادرات يؤدي الى عرقلة حركة التجارة الخارجية، وذلك يستلزم الاهتمام بعدة قطاعات وانتهاج استراتيجيات شاملة.

الفصـل الثانـي:

أساسـيات حـول الجمـارك.

تمهيد.

لكل دولة في العالم إقليم جمركي مع دول أخرى حيث تقوم بالتبادل وتكوين العلاقات التجارية وهذا يؤدي إلى زيادة وتحرير التجارة الخارجية، وتعتبر الجمارك العنصر الأساسي المسؤولة عن هذا التبادل فهي إدارة تسهر على حماية وتحرير التجارة الخارجية.

وإدارة الجمارك عبارة عن خدمة عمومية موضوعة تحت وصاية وزارة المالية أي هي أحد الركائز الأساسية للدولة، وتعتمد عليها هذه الأخيرة في حماية الاقتصاد الوطني من جهة وتمويل الخزينة العمومية من جهة أخرى هذا من خلال المهام المنوطة بها، كما تمارس إدارة الجمارك نشاطاتها وأعمالها عبر مصالح موزعة في كامل التراب الوطني وفقا للنطاق الجمركي المحدد قانونا، ويخضع جهازها الجمركي لنفس التقنيات والعمليات المعمول بها على المستوى العالمي، حيث تعمل على تنفيذ الإجراءات التنظيمية التي تسمح بتطبيق قانون التعرفة والتشريع الجمركي..ولهذا نقوم بتسليط الضوء في هذا الفصل على هذا القطاع(الجمارك).

والتعرف عليه من خلال معرفة مهامه ووسائله وتنظيمه الهيكلي ... وكذلك التطرق لأنظمة هذا القطاع الأنظمة الجمركية ومعرفة عناصر التشريع الجمركي ولهذا سيتم تقسيم الفصل كما يلي:

- **المبحث الأول:** سيتناول لمحة عن الجمارك.
- **المبحث الثاني:** سيضم الأنظمة الجمركية.
- **المبحث الثالث:** سيتناول التشريع الجمركي.

المبحث الأول: لمحة عن ادارة الجمارك الجزائرية.

عند سماع مصطلح الجمارك في الوهلة الأولى يحل في ذهن الكثيرين على أن الجمارك هي مجرد ضريبة جمركية تفرض على السلع عند دخولها الحدود الجمركية للدولة، إلا أن مفهوم الجمارك أكثر بكثير من كونها ضريبة، فلجمارك هي عبارة عن قواعد ونظم واتفاقات أو جهاز مراقبة تعمل على تطبيق القوانين، كما تعتبر هيئة من الهيئات الحكومية التابعة لوزارة المالية، حيث تمثل إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لحماية وخدمةالاقتصاد الوطني، والدور الذي تلعبه في مراقبة التجارة الخارجية.

المطلب الأول: ماهية الجمارك الجزائرية.

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق الى مفهوم الجمارك.

أولا: تعريف الجمارك:

تعد الجمارك جهاز إداري وتنظيمي تابع لوزارة المالية يتولى تنفيذ ورسم السياسة الجمركية لها بناءاعلى الأوامر والتعليمات التي تصدرها الحكومة وفق إطار قانوني وتعليمات خاصة ومحددة وضعت منقبل الدولة تبين (أهداف، مهام، آليات، عمل، مرجعيتها الإدارية والقانونية، جهازها الإداري) بما يكفل تحقيق المصلحة العليا للبلاد من حيث حماية الاقتصاد الوطني والرقابة على الواردات والصادرات ودعمالصناعات المحلية وبناء الأمن الاجتماعي من خلال مكافحة التهريب والمخدرات والرقابة على السلع والبضائع والأشخاص بما يكفل تحقيق إيراد مالي للدولة وحماية أمنها الاجتماعي والسياسي[1].

عرفت الجمارك كذلك على أنها إدارة تسعى إلى تنظيم الإجراءات القانونية والتطبيقية التي تسمح بتطبيق التعريفة والتشريع الجمركيين.[2]

ثانيا: تعريف الجمارك الجزائرية:

لقد أولت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال أهمية خاصة لتجارتها الخارجية، متخذة بذلك العديد من الإجراءات التي تخدم سياسة إحكام قبضتها على كافة مقومات الإنتاج وموارد الاقتصاد المحلي. وعليه فقد كانت السياسة الجمركية تماما مهما من هذه السياسة، من خلال مساهمتها في توجيه المبادلات التجارية الجزائرية في الاتحاد الهيكلي أو الجغرافي الذي يخدم مصلحة الدولة العليا.[3]

1خالد عليان سليمان علي أحمد المشاقبة، **إدارة التخليص الجمركي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص:134 .

[2] المادة 3 من **قانون الجمارك الجزائرية** لسنة 1998.

من خلال ما سبق يمكن تعريف الجمارك على أنهاعبارة عن إدارة عامة تسهر على الاستيراد والتصدير وعلى تطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية والتشريع الذي يضبط العلاقة المالية مع الخارج ومراقبة ذلك، تعتبر الجمارك الجزائر أداة فعالة لضبط لاقتصاد بصفة عامة، وضبط التجارة الخارجية بصفة خاصة كما تسهر بكامل أعضائها على تطبيق القوانين واحترام التشريعات التي تضم المبادلات الاقتصادية وتحركات الأشخاص ووسائل النقل البرية والبحرية وكذا الجوية من وإلى الخارج.

ثالثا: مجال نشاط وإدارة الجمارك:

تمارس عملها في سائر الأقاليم الجمركية وفق الشروط المحددة في القانون وتقوم بالتحديد منطقة الخاصة للمراقبة على طول الحدود البحرية والبرية وتشكل هذه المنطقة النطاق الجمركي.[1]

وحسب هذه المادة 29 من قانون الجمارك فإن ما يعرف بالنطاق الجمركي والذي يشمل:[2]

1.المنطقة البحرية : تتكون من المياه الإقليمية و المنطقة المتاحة والمياه الداخلية كما هي محددة في التشريع المعمول به.

2. المنطقة البرية:

-تمتدعلى الحدود البحرية من الساحل إلى خط مرسوم على بعد 30 كلم منه

- كما تمتد على الحدود البرية من بعد الإقليم الجمركي إلى خط المرسوم على بعد 30 كلم منه.

-وتسهيل لقمع الغش يمكن عند الضرورة تحديد عمق المنطقة البرية من 30 كلم إلى غاية 30 كلم غير أنه يمكن تمديد هذه المسافة إلى غاية 400 كلم وولايات تندوف، أدرار، تمنراست.

- وأيضا تحديد كيفيات تطبيق هذه المادة بقرار وزاري مشترك بين الوزراء المكلفين بالمالية والدفاع الوطني وسلطات عدة منها: الحراسة المراقبة والتفتيش.

رابعا: نبذة تاريخية حول نشأة الجمارك الجزائرية:

تعتبر الجمارك الجزائرية أهم هيئة وطنية في الدولة باعتبارها هيئة مساعدة أو مساهمة الأولى في مداخيل الدولة وهي مؤهلة قانونا وتقوم بمراقبة العمليات التجارية والمالية مع الخارج، وعرفت الجمارك الجزائرية عديد من تحولات جذرية وتطورت عميقة مرتبط بالتطورات التي مر بها الاقتصاد الوطني في مختلف مراحله من الاستقلال إلى يومنا هذا.

1. فترة ما بين 1962-1969:

كان على رأس الجمارك السيد" **بناط** خلفه"، السيد "**باي**" وتميزت هذه المرحلة بـ: [3]

---

[1] **الجريدة الرسمية عدد 61 المتضمنة لقانون الجمارك**، الصادر 1جمادى اولى 1419 الموافق ل 29 اوت 1998، المادة 28، ص :19.

[2] **المادة 29 من قانون الجمارك، 98.**

[3] موسى بودهان، **النظام القانوني لمكافحة التهريب في الجزائر**، دار الحديث للكتاب للطباعة والنشر الجزائر، 2007، ص :99.

الرقابة الجمركية المحدودة للتجارة الخارجية لعدة أسباب موضوعية ومبررات عملية منها:

– عدم استعداد مصالح الجمارك ونقص تكيفها مع مجريات ذلك الوقت.

– تبعية الجمارك من حيث الوصاية لجهات مختلفة، إذ كانت على المستوى الوطني مديرية مركزية تابعة لوزارة الاقتصاد والمالية، ثم مديرية وطنية تابعة لرئاسة الجمهورية، المديرية مركزية تابعة لوزارة المالية من جديد، وكانت لها على المستوى المحلي أربع مديريات هي: (الجزائر، وهران، عناية، والأغواط) موروثة من العهد الفرنسي.

أما أهم ما يمكن تسجيله على هذه الفترة فيتمثل في الآتي:

– استمرار العمل بالقوانين والنظم الفرنسية إلا ما تعارض منها مع السيادة الوطنية.

– فيفري 1963: إنشاء رسم خاص على الواردات مقدرة بـ 3%.

– ماي 1963: تحديد نظام الحصص الذي يحدد كمية السلع المستوردة كمحاولة لرقابة التجارةالخارجية.

– أكتوبر 1963: إنشاء أول تعريفة جمركية جزائرية.

–أفريل 1964: إحداث آليات مراقبة الصرف.

– فيفري 1986: تمت مراجعة نظام التعريفة وتعديله باعتماد تعريفات جديدة.

2. فترة ما بين 1970–1978:[1]

كان على رأس الجمارك السيد ابن عيسى محمد" ثم خلفه "**موسى محمد**" تميزت هذه الفترة بعدة أحداث عرفتها البلاد منها:

– تأميم تدريجي للتجارة الخارجية، وخلق أنشطة مسيرة من طرف شركات وطنية لإنجاز صناعة وطنية، تسير احتكار الاستيراد والتصدير وتوزيع المواد الضرورية للسوق الجزائرية.

– إصدار تعريفة جمركية جديدة سنة 1973.

– تمديد نظام الحصص السابق الذكر.

– تحديد نظام الترخيص الشامل للاستيراد الذي انتظر تعميمه حتى سنة 1973.

3. الفترة ما بين 1978–1987:

كان على رأس الجمارك الرائد محمود ورتسي، ثم خلفه الرائد "**عزالدين ملاح**" تميزت هذه الفترة بـ[2]:

– صدور قانون المالية لسنة 1978 الذي كرس هو الآخر مبادئ التأميمات والاحتكارات ومنها تأميم التجارة الخارجية واحتكارها من طرف الدولة.

– صدور القانون رقم 79–07 بتاريخ 21 جويلية 1979 المتضمن قانون الجمارك وهو أول قانون جمارك بعد التخلص من القوانين والنظم الجمركية الفرنسية الاستعمارية.

---

[1] سلمى سلطاني، **دور الجمارك في السياسة التجارية حالة الجزائر**، تخصص قسم التخطيط والتنمية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر،2002–2003، ص:104.

[2] موسى بودهان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 100.

– فقدان إدارة الجمارك العديد من مهامها وصلاحياتها وامتيازاتها لا سيما منها تلك المتعلقة بمراقبة العمليات التجارية والمالية مع الخارج بحيث صارت هذه الإدارة لا تتكفل حتى بعناصر التسعيرة التي أوكلت إلىالمؤسسات والشركات الوطنية المتدخلة في قطاع التجارة الخارجية من استيراد وتصدير.

_إعطاء كامل الاستقلالية لهذه الإدارة باعتبارها مديرية عامة وذلك بالمرسوم الرئاسي رقم 82–237 لسنة1982 الذي ساهم في هيكلة هذه المديرية.

إذا قمت إلى خمس مديريات مركزية إضافة إلى أقسام مراقبة [1]:

– المديرية المركزية للأنظمة الجمركية والجبائية.

– المديرية المركزية للتنظيم والمنازعات الجمركية.

– المديرية المركزية للدراسات والتخطيط.

– المديرية المركزية للموظفين والتكوين.

– المديرية المركزية للتسيير الاعتمادات والوسائل.

4. الفترة ما بين 1988–1991:

كان على رأس الجمارك السيد **محمد قنيفد**"، خلفه السيد جبارة عمر شوقي وتميزت بـ: شروع الجمارك.

في استرجاع مهامها وصلاحياتها امتيازاتها ومكانتها لا سيما في مراقبة العمليات المالية والتجارية مع الخارج بفعل الانسحاب التدريجي للدولة من احتكار التجارة الخارجية التي نصت عليها الدفعة الأولى من قوانين الاصلاحات الاقتصادية على النحو الآتي[2] :

بتاريخ 12 جانفي 1988 تم إصدار القوانين رقم 88–01 و88–02 و88–03 و88–04 المتضمنة على التوالي بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية التخطيط، صناديق المساهمة وتعديل القانون التجاري الخاص بتحديد القواعد المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.

كما تم بتاريخ 14 أفريل 1990 إصدار القانون رقم 09–10 المتعلق بالنقد والقرض مما أدى إلى إعادة تنظيم إدارة الجمارك وطنيا بتحويل طبيعتها القانونية من مديرية مركزية إلى مديرية وطنية، واضافة مديريات فرعية، وما يمكن ملاحظته هو الغياب الملحوظ لأية إستراتيجية جمركية واضحة سواء في مجال التكوين ماديا أو عمليا أو في ميدان استخدام وسائل المراقبة الحديثة ولذلك اتخذت التدابير والإجراءات القانونية الآتية:

– إصدار سنة 1991 أربعة مراسيم تنفيذية منها المرسوم رقم 76/91 بتاريخ 16 مارس 1991 خاص بتنظيم المصالح الخارجية، والمراسيم الثلاثة الأخرى تتعلق بالمديرية العامة.

[1] سلطاني سلمى، **دور الجمارك في التجارة الخارجية حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص:105.

[2] موسى بودهان، **النظام القانوني لمكافحة التهريب في الجزائر**، نفس المرجع أعلاه، ص ص:101– 102.

الانضمام إلى العديد من الاتفاقيات الدولية لا سيما المتعلقة بالنظام المنسق التي أصدرها مجلسالتعاون الجمركي سابقا (المنظمة العالمية الجمارك حاليا) في 30 مارس 1991.

5. الفترة ما بين 1992-2000:

كان على رأس الجمارك السيد **إبراهيم شايب الشريف** وتميزت هذه المرحلة ببعض الأعمال والنشاطات منها:[1]

في سنة 1993 تم تعديل المراسيم التنفيذية لسنة 1991 الأربعة السابقة الذكر بثلاثة مراسيم تنفيذية رقم93 /329، 330/93 ، 331/93 التي أعطت بعد آخر ونظرة جديدة لإدارة الجمارك من حيث إعادة تنظيمها على المستوى الوطني بتكريس طبيعتها القانونية مديرية عامة مستقلة وتميزت وقوانينها ونظمها وتبعا لخصوصيتها المدنية والعسكرية والاقتصادية والمالية، وعلى المستوى المركزي في شكل مديريات مركزية (تسع مديريات وخمس مديريات دراسات) تجمع تحتها مديريات فرعية ومكاتب وعلى مستوى المصالح الخارجية الأخرى ذات الاختصاص الجهوي (12 مديرية جهوية) ومقتنيات أقسام (46) وحدات فرق ومنذ وبيات الأمن...الخ، علما أن هذه المراسيم قد تم تعديلها هي الأخرى سنتي 1995 و1998.

في سنة 1995 ثم إدخال أحكام قانونية تسمح بتسهيلات جمركة في مجال الاستيراد والتصدير تتعلق على وجه الخصوص بالنظم الاقتصادية الجمركية في سنة 1998 تم تعديل قانون الجمارك القديم 1979بقانون جديد هو القانون رقم 98/10الصادر في الجريدة الرسمية رقم 61 بتاريخ 22 أوت 1998 الذيحاول التكفل ببعض الجوانب الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة.

6. الفترة ما بين 2001 – إلى يومنا هذا:[2]

كان على رأس الجمارك السيد" **لبيب علي** (2001-2006) ثم خلفه السيد "**عبدو بودربالة** (2006 حتى الآن) هذه المرحلة تميزت بإحداث تغيرات جذرية مست الكثير من الجوانب التنظيمية والهيكلية، القانونية والتسييرية (الموارد البشرية والإمكانيات المادية والوسائل المالية، التكنولوجيات العصرية الإعلام والاتصال وسائل المراقبة الحديثة من أجهزة سكانر وإعلام آلي...).

- من وإصدار تعريفة جمركية جديدة وذلك بمقتضى الأمر رقم 01/02 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 62بتاريخ 20 أوت 2001.
- إصدار مدونة الأخلاقيات المهنة والسلوك داخل جميع مصالح الجمارك وهي مستنبطة من تصريح المنظمة العالمية للجمارك.
- تدشين ثلاث مدارس جمركية جديدة (واحدة في وهران والثانية في الجزائر والثالثة في تلمسان).
- إنشاء مجلس بيداغوجي خاص بالمدارس الجمركية.

[1] موسى بودهان، **نفس المرجع أعلاه**، ص:103.

[2] موسى بودهان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 104.

– استحداث ثلاث مصالح جمركية جديدة (مركز وطني الأنياب "السينو تقني أو الكلاب البوليسية المتخصصة في تقلي أثر المخدرات والمتفجرات والأسلحة.... مصلحتين لقيادة وصيانة السيارات والدراجات النارية فرقة نحاسية وطنية).

– تخريج دفعات كثيرة ويرتب مختلفة (ضباط رقابة، ضباط فرق وأعوان رقابة).

– عقد اتفاقيات تعاون وتنسيق مع بعض المؤسسات الوطنية والشركات المختصة وتكثيف الاتصالات والمشاورات في جميع الميادين ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية عموما.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لإدارة الجمارك والمهام الأساسية لإدارة الجمارك:

سيتم التعرف من خلال هذا المطلب على الهيكل التنظيمي ومهام إدارة الجمارك.

أولا: الهيكل التنظيمي لإدارة الجمارك:

المديرية العامة لإدارة الجمارك واسعة تتكون من عديد من فروع وتتمثل في [1]:

1.المدير العام: والذي بدوره ينقسم إلى:

– المفتشية العامة لمصالح الجمارك ومديري (02) دراسات وستة (06) رؤساء الدراسات، وتنقسم المديرية العامة إلى ثلاث مديريات هما:

– **المديريات المركزية** والتي بدورها تنقسم إلى:

– مديرية التشريع والتنظيم والأنظمة الجمركية.

– مديرية الجباية والأسس الضريبة.

–مديرية الاستعلام وتسيير المخاطر.

– مديرية التخطيطات الجمركية.

– مديرية المنازعات وتأطير قباضات الجمارك.

– مديرية العصرنة والاستشراف.

– مديرية الإعلام والاتصال.

– مديرية الموارد البشرية.

– مديرية إدارة الوسائل.

2.مديرية المراكز الوطنية: وتنقسم إلى:

– المركز الوطني للإشارة ونظام المعلومات للجمارك.

– المركز الوطني للتكوين الجمركي.

[1] **المرسوم التنفيذي رقم 90 –17،** المؤرخ في 23 جمادىالأولى 1438، الموافق ل 20 فبراير سنة 2017.

3.المديرية الجهوية للجمارك تنقسم إلى:

- المديرية الجهوية للجمارك الجزائر.
- المديرية الجهوية للجمارك عنابة.
- المديرية الجهوية للجمارك شلف.
- المديرية الجهوية للجمارك قسنطينة.
- المديرية الجهوية للجمارك الأغواط.
- المديرية الجهوية للجمارك سطيف.
- المديرية الجهوية للجمارك وهران.
- المديرية الجهوية للجمارك تبسة.
- المديرية الجهوية للجمارك تلمسان.
- المديرية الجهوية للجمارك بتمنراست.
- المديرية الجهوية للجمارك ورقلة.
- المديرية الجهوية للجمارك إيليزي.
- المديرية الجهوية للجمارك بليدة.
- المديرية الجهوية للجمارك الجزائر ميناء.

شـــكل رقـــم 03: يمثـــل الشـــكل الهيكـــل التنظيمـــي لمديريـــة الجمـــارك الجزائريـــة.

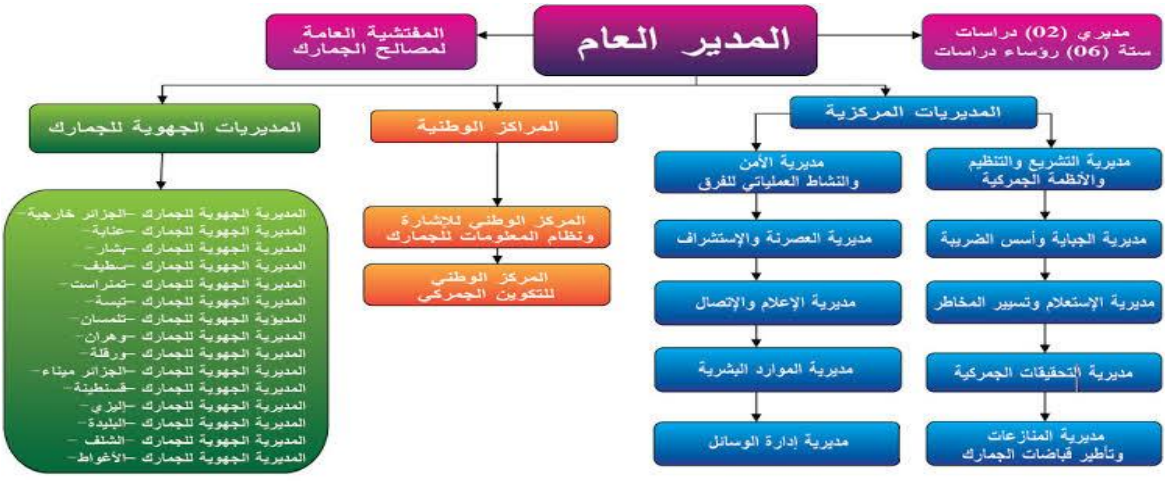

(4) مرسوم تنفيذي رقم 90-17 مؤرخ في 23جمادى الأولى عام 1438 هجرية الموافق 20 فبراير سنة 2017 .يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك و صلاحياتها.

المصدر: <u>المرسوم التنفيذي رقم 90-17</u> المؤرخ في 23 جمادى الأولى 1438 هجري، الموافق ل 20 فبراير 2017، يتضمن ترسيم الإدارة المركزية لمديرية الجمارك وصلاحياتها.

ثانيا: مهام إدارة الجمارك:

في ظل الإصلاحات والتعديلات التي عرفتها إدارة الجمارك من خلال إعادة هيكلتها وانتهاجها سياسة جمركية تتلاءم مع التحول الذي يشهده الاقتصاد الوطني على مستوى التجارة الخارجية، وباختلاف

أوجه النظر فهناك من يعتب مهمة إدارة الجمارك إدارة ضريبية بحكم إتباعها لوزارة المالية، لأنها تعتبر مصلحة لمختلف الرسوم والضرائب أما البعض الأخر فيعطيها صفة اقتصادية كونها تلعب دورا اقتصاديا أكثر من الجبائي ويتفق الرأيين على أن إدارة الجمارك تعد من أهم الأجهزة إنعاش وتطوير الاقتصاد الوطني وتتلخص هذه المهام في:

1. **المهمة الاقتصادية:** باعتبارها مؤسسة حمائية تعمل الجمارك على:[1]

- حماية المنتجات الناشئة من المنافسة الأجنبية.
- جعل نظام الواردات ضروري وذلك بتحديد الواردات ذات الفائض.

2. **المهمة الجبائية:** الجمارك اتخذت طابع إداري جبائي محض، وهذا يشمل بقياس حجم المدخلات والإيرادات الجبائية التي تضمنها، علاوة علىتحصيل الإيرادات فإن إدارة الجمارك مكلفة بتغطية القروض الجبائيةأو الشبه جبائية التي تمس البضائع عند الاستيراد والتصدي، إضافة على ذلك مختلف الرقابات التي تمارسها في بعض الميادين الخاصة بالجباية.

1.2 تحصيل الإيرادات الجمركية: من بين الأسباب الأساسية لتواجد إدارة الجمارك هي فرض الحقوق الجمركية وقروض ضريبية أخرى من نفس الصنف، هذا ما شكل ولمدة طويلة موردا هاما للمدخول الجبائي وتزويد الميزانية العمومية للدولة[2].

2.2 تحصيل الايرادات الغير جمركية: إضافة إلى تحصيل الإيرادات الجبائية في حد ذاتها، فإن إدارة الجمارك مكلفة بتغطية بعض الحقوق والرسوم التي تمس العديد من الميادين الجبائية أو الشبه جبائية، والمقصود هنا فرض ضرائب التي من بينها تلك التي تقتطع للاختصاص التام للجمارك والبعض الأخر ترجع إلى إدارات أو هياكل عمومية أو خاصة[3].

3. **الرقابة الجبائية:** المهمة الجبائية للجمارك لا تمثل فقط في التحصيلات المذكورة سابقا، بل يجب إضافة الرقابات الجبائية العديدة إذا تقدم هذه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لحساب إيرادات أخرى، ولكن من الضروري التذكير بأهمية المهمة الجبائية للجمارك عند التصدير إذا تقوم بمراقبة البضائع والوثائق المرافقة لها رغم تحصيل الحقوق والرسوم عند التصدير وتقدم وثائق مبررة عن الخروج من الحقل الجمركي.

4. **مهام أخرى[4]** : على غرار المهمة الاقتصادية والمهمة الجبائية هناك العديد من مهام التي تقوم بها الجمارك وتعتبر هذه مهام متنوعة وفي مختلف مجالات ويمكن حصرها فيما يلي:

---

[1]Jean calaudeberr et henritremeau, le droit douanier édition économique, paris 98 p: 27.

[2]Ibid. p: 27 PARIS 98.

[3]Jean calaudeberr et henritremeau, le droit douanier édition économique, paris 98 p: 29.

[4]Ibid. p31 27 PARIS 98.

1.4 في المجال المالي:

- مراقبة التحركات المادية الرؤوس الأموال.
- مراقبة الصرف والسهر على احترام نظم الصرف.

2.4 في مجال الصحي:

- مراقبة المنتوج من خلال صلاحية الاستهلاك.
- ضمان احترام القواعد الصحية المعمول بها.

3.4 في مجال الأمن العمومي:

- مراقبة استيراد الأسلحة والذخائر.
- مراقبة الأشخاص المخالفين للقانون المتابعين قضائيا.

4.4 في مجال الفني والثقافي:

- حماية التراث الفني والثقافي بمراقبة عملية تصدير الآثار الفنية.
- حماية الحيوانات والنباتات النادرة والتي هي موضوع حماية محلية أو دولية.

المطلب الثالث: الوسائل الأساسية لإدارة الجمارك وعلاقات الجمارك بمحيطها.

من أجل تحقيق أهداف الجمارك والقيام بمهامها بجدارة، تلجأ إدارة الجمارك إلى مجموعة من الوسائل التي بدورها كفيلة بتحقيق الأهداف المنتظرة المتمثلة في والسائل القانونية، والوسائل البشرية والمادية:

أولا: الوسائل القانونية:

اجتهد المشروع في وضع أداة في متناول الجمارك بواسطتها تقوم بأدوارها في إطار قانوني شرعي ويتجلى هذا في سن قانون الجمارك الذي يمثل مجموعة النصوص القانونية التي تنظم كل ما يتعلق بالوظيفة الجمركية، بالإضافة إلى التشريع الجمركي، هناك الاتفاقيات التي تصدر عن المنظمة العامة الجمارك، الموجودة ببروكسل (بلجيكا)، كما أن هناك قوانين عملية تصدر عن الهيئة التشريعية في الدولة والمتمثلة في القوانين المالية السنوية التي تصدر مع مطلع كل سنة جديدة[1].

وتعتبر الوسائل القانونية لإدارة الجمارك من أهم الوسائل الجمركية لأنها تحدد مهام الجمارك وتتمثل هذه الوسائل في:[2]

[1] مراد زايد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر**، تخصص التسيير، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية، اشراف قاسم قادة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائرت م،2005-2006، ص:245.

[2] سلمى سلطاني، **دور الجمارك في السياسة التجارية حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

1. الاتفاقيات والمعاهدات الدولية: تشكل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية سندا حصينا في دعم التسيير الصحيح للتجارة اتفاق الشراكة مع الاتحادالأوروبي ودول عربية أو أخرى، هذه الاتفاقيات تعقدها الدولة مع غيرها من الدول من خلال الأجهزة الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما علماء يشمل جانب المسائل التجارية وغيرها من الأمور، وعادة أو الاتفاقيات الدولية في قصة التشريع الجمركي. [1]

ومن هذه الاتفاقيات نجد 27 اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، الاتفاقية الدولية حول تعيين وترميز البضائع، اتفاقية طوكيو الخاصة بتبسيط وتسهيلا تنظم الجمركية، إضافة إلى ذلك هناك معاهدات التجارة والتي تخص المبادلات التجارية الموجودة بين بلدين (الجزائر والأردن مثلا) بمعنى تخص استيراد وتصدير السلع المتبادلة بين البلدين، وأخيرا اتفاقيات التعاون الإداري المتبادل من أجل الوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها ومكافحتها.

2. قانون الجمارك: يعد قانون الجمارك من الركائز الأساسية للتشريع الجمركي فهو يمثل مرجعا يتضمن التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاط الجمركي، وهو كذلك عبارة عن مرشد جمركي تستمد منه إدارة الجمارك أحكامها، ويتم تطبيقه عبر كامل الإقليم الجمركي بحيث تنظم مرادة عمليات الاستيراد والتصدير وكذا العلاقات التجارية مع الخارج ومراقبة الأنشطة في الموانئ والمتابعة القضائية لقمع الجرائم المرتكبة، وكذلك مراقبة الحدود وأخيرا حماية الحيوانات والنباتات وصيانة التراث الفني والثقافي.[2]

يحتوي قانون الجمارك على 340 مادة ونص قانوني، وهذا حسب التعديل الجديد لقانون 1992، وفي سنة 2000 أصبح يحتوي على 400 مادة ونص قانوني موزع على 15 فصل بعد مصادقة البرلمان عليه حيث يعتبر قانون الجمارك أول وسيلة تتبعها إدارة الجمارك، وباعتبارها مرشد جمركي فهو يحمي موظفي مصلحة الجمارك عند أداء وظيفتهم.[3]

3. قوانين المالية: تعتبر قوانين المالية الصادرة في بداية كل سنة مالية من القوانين الأخرى التي تساعد مصالح الجمارك على القيام بمهامها على أحسن وجه، إذ تحمل هذه القوانين عددا من النصوص التشريعية سواء كانت معدلة أو مكملة للقوانين الجمركية (تعديل إنشاء، إلغاء بعض المواد والنصوص القانونية)[4].

---

[1] اسيا طويل، **دور الجمارك في ح مايـة الاقتصاد وطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة**، تخصصتخطيط، رسالة ماجستير، اشراف احمد باشي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000-2001، ت م، ص: 31.

[2] مراد زايد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق**، مرجع سبق ذكره، ص:244.

[3] سلمى سلطاني، **مرجع سبق ذكره**، ص: 109-110.

[4] مراد زايد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 246-247.

4. القانون الدولي: هي عبارة عن مجموعة من القوانين الدولية المعروفة لدى إدارة الجمارك وخاصة قوانين مجلس التعاون CDD ومنظمة التعريفة الجمركية وكذلك السوق الأوروبية المشتركة وعلى المنظمات الدولية التي لها علاقة مع الجزائر.[1]

ثانيا: الوسائل البشرية:

وتتمثل في العنصر البشري بين إطارات أعوان الجمارك، وهم أعوان الدولة وتنظيمهم في إدارات يختلف باختلاف المهام الموكلة إليهم ابتداء من المدير العام إلى غاية أعون المراقبة، كما لجأت إدارة الجمارك إلى إنشاء مراكز التكوين الإطارات والأعوان، وذلك قبل البدء في ممارسة أعمالهم.

1. القطب الإداري: تابع للموظفين العموميين لمباشرة اقتصادهم في الإعلام الآلي والإحصائيات، التكوين المراقبات المحاسبة[2].

2. القطب التقني: ويتمثل في فئة أعوان الجمارك، يجب على أعوان الجمارك بمختلف رتبهم أداء اليمين أمام المحكمة التي توجد بإدارة المقر الذي يعملون فيه، ويسجل لدى كتابة ضبط المحكمة وتعفي الوثيقة أداء هذا اليمين من حقوق الطابع وتسجيل وتدوين مجانا في بطاقات التعويض.
تتكون فئة أعوان الجمارك من:

1.2 ضابط الفرق: مستوى أقل من البكالوريا.

2.2 ضابط المراقبة: المستوى ضابط الشرق + 5 سنوات أو بكالوريا + سنتين التعليم الجامعي على الأقل.

3.2 المفتش الرئيسي: المستوى ضابط المراقبة+5 سنوات أو متخرج من المدرسة الوطنية للإدارة.

4.2 مفتش العملاء: مستوى مفتش رئيس + 5 سنوات أو متخرج من معهد الجمارك الجبائي القليعة.

5.2المراقب العام: مفتش عميد + 5 سنوات.

تعتمد الوسائل البشرية على الموارد المالية التالية: ميزانية التسيير وميزانية التجهيز.

أ .**ميزانية التسيير:** تهدف إلى تغطية النفقات البشرية لسنة واحدة، وتحتوي على:

- أجور ورواتب الجمركية.
- نفقات التكوين.
- تكاليف الصيانة.

ب. ميزانية التجهيز:

[1] المادة 123 من قانون الجمارك،2000.

[2] **الجريدة الرسمية للجهوية الجزائرية**، العدد61، الصادر في أوت 1998.

يمكن أن تكون مدتها ما بين 3 إلى 5 سنوات لأنها تطلب من الدولة بهدف إنشاء مشروع بناء مدرسة، مكتب الجمركي، شراء معدات وتجهيزات آلية.

ثالـثا: الوسائل المادية:

وهي كل الوسائل التي تستعملها مصالح الجمارك من مكتب وتجهيزات خاصة في عصرنا هذا ومع ظهور الإعلام الآلي والتطور والانفتاح على العالم، كما قامت إدارة الجمارك بتدعيم نظام المعلومات في جميع مراكزها. وتتمثل هذه التجهيزات وأنظمة وسائل عصرية هامة فيما يلي:

- مجموعة لا بأس بها من أجهزة الكمبيوتر.
- طرق terminaux 80.
- 25 طابعة عن بعد.
- نظامين اثنين من نوع رباعي منظم دقيق (9500).
- نظام 15 (5500).

أما فيما يخص وسائل الاتصال فهي تشمل ثلاث شبكات، وهي على النحو التالي:

وأهم إصلاح العتاد المادي برز في ظهور ما يسمى بجهاز الإعلام والتسيير الآلي للجمارك (SIGAD).[1]

رابعـا: علاقة الجمارك بمحيطها الخارجي وبالنظم الاقتصادية والتجارة الخارجية:

تربط إدارة الجمارك العديد من علاقات ومع جميع قطاعات باعتباره قطاعا يحتك بجميع قطاعات وتكون هذه العلاقات سوآءا في محيطها الخارجي أو في نظم الاقتصادية أو في تجارة خارجية كذلك إذ تقوم إدارة الجمارك بعديد من وظائف سبق ذكرها من خلال انتهاج سياسة جمركية تهدف أساسا إلى حماية الاقتصاد الوطني وترقية التجارة الخارجية وهذا لا يتأتى إلا بتنسيق العلاقات مع الوزارات والهيئات الرسمية والمتعاملين الاقتصاديين.

1. علاقة الجمارك بمحيطها الخارجي:

ويمكننا إظهار نوعية العلاقات الخارجية مع الجمارك في الجدول التالي:

[1] المقرر رقم 19 المؤرخ في 3 /1999/2 **المتعلق بكيفية وشروط عملية الجمركة بواسطة SIGAD.**

جدول رقم (04): نوعية علاقة الجمارك بمحيطها الخارجي.

الهيئات	نوع العلاقة مع الجمارك
وزارة المالية	- اصال النصوص القانونية المتعلقة بمختلف مصالح والتوجيهات والقواعد المالية. - ارسال التقارير والمراسلات وتبادل المعلومات الإدارية.
وزارة الشؤون الخارجية	- ابلاغ ونشر المعلومات الجمركية المطبقة في مصالح الجزائريين والقاطنين في الخارج بواسطة مكاتب لاتحادية الجزائريين بالخارج.
وزارة الاقتصاد	- تبادل الوثائق الخاصة بإحصائيات التجارة الخارجية.
وزارة الداخلية والدفاع الوطني	- التعاون عند الحدود وتبادل المعلومات.
متعاملين الاقتصاديين	- التوجيهات تقديم الرخص إيداع وتسوية الملفات الجمركية.
وزارة النقل	- تقديم المعلومات المختلفة الخاصة بالنظام الجمركي المستعمل.
البنوك	- مراجعة الملفات والتأشيرات.
الهيئات الدولية والسفارات	- تبادل المعلومات ذات طابع إحصائي طلب إخضاع الملفات ورخص الاستيراد والتصدير.
وزارة التجارة	- تقديم المعلومات الإحصائية فيما يخص عمليتي التصدير والاستيراد.
وزارة العمل	- تبادل المنازعات وتسويتها

المصدر: المديرية العامة للجمارك.

2. علاقة الجمارك بالنظم الاقتصادية:

تعد الجمارك أداة لتحريك الاقتصاد الوطني فهي تقيم علاقات مع النظام الجبائي والبنكي وذلك من أجل خدمة الاقتصاد الوطني[1].

1.2 علاقة الجمارك بالنظام البنكي:

باعتبار البنوك إحدى المؤسسات المالية والتي تساهم في خدمة الاقتصاد الوطني فهي تقيم علاقات مع مختلف القطاعات العام، الخاص، ومن بين هذه القطاعات إدارة الجمارك، والتي تلزم المستوردين والمصدرين القيام بعملية التوطين البنكي، إذ يختار كل من المستورد والمصدر البنك الذي يلعب دور وسيط معتمد القيام بالعمليات البنكية اللازمة حسب ما تقتضيه التجارة الخارجية والصرف.[2]

2.2 علاقة الجمارك بالنظام الجبائي:

لا يمكن لأحد أن ينكر مدى أهمية الضرائب الجمركية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال ضبط الاستهلاك وترشيد التجارة الخارجية والمساهمة في تحقيق التوازن في ميزان التجارة من خلال التخفيض من الواردات وتشجيع الصادرات، إضافة إلى دورها المالي في تأمين الموارد المالية

[1] مقنعي فتيحة حرم ملوح، **تحسين الاداء الجمركي في ظل نظام التجارة الخارجية العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص: 159.

[2] Idirksouri, le control du commerce extérieur et des changes, édition grand Alger 2006 p: 54.

للخزينـة العموميـة إذ أن ارتفـاع هـذه الضـرائب أو انخفاضـه يـؤدي لا محالـة إلـى الزيـادة والنقصـان فـي المردودية الجبائية.[1]

2. علاقة الجمارك بالتجارة الخارجية:

تعد التحولات التي عرفها الاقتصاد العالمي والتغيرات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، والعلاقات القوية بين إدارة الجمارك والتجارة الخارجية، عملت الدولة على تطوير تقنيات المراقبة والتفتيش في الحدود الإقليمية للإنعاش الاقتصاد الوطني، وهذا واضحا من خلال الإجراءات الجمركية المطبقة على التجارة الخارجية.

1.2 تشجيع وتعزيز قدرة الصناعة على المنافسة لرفع كفاءة الاقتصاد الوطني:

ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:

- تشجيع الاستثمار من خلال رؤوس الأموال الأجنبية على إنشاء مشاريع تهدف إلى تنمية الاقتصاد الوطني في كافة الميادين ويتم وذلك بمنح المستثمرين تسهيلات وفق قانون الجمارك وتشجيع الاستثمار والاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الوزراء.
- حماية الإنتاج الوطني وتشجيع الصناعة المحلية ويتم ذلك بتخفيف الضرائب والرسوم الجمركية على الموارد الأولية الداخلية في الصناعات الوطنية والآلات والأجهزة المستخدمة في عملية التصنيع وفق قواعد معينة، كما يتم رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمحلية من منافسات هذه السلعة نتيجة فارق التكلفة. [2]

2.2تسهيل حركة التبادل التجاري بين الجزائر والدول الأخرى:

ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:

- تسهيل التبادل من خلال الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والجماعية التي تربط بها الجزائر.
- العمل بشكل متناسق وفعال مع المنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية من أجل تسهيل الجمركية.
- إيجاد وسائل التسجيل الإجراءات والتشريع العمليات المتطلبات اللازمة بهدف تكاليف والاختصار الزمن والأنشطة التي تقع على عاتق المتعاملين مع إدارة الجمارك.
- تعتبر إدارة الجمارك مصدر البيانات والمعلومات إحصائيات التجارة الخارجية وتوفيرها للمستفيدين منها على المستوى الخارجي والمستثمرين.

3.2 رفع الإيرادات خزينة الدولة:

[1] مراد زايد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 282.

[2] www.daouane.dz26/04/2022 11 :00

يتحقق ذلك في تحقيق مورد مالي لخزينة الدولة من خلال استفادة الرسوم الجمركية المقررة في التعريفة الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى كضريبة المبيعات.

4.2 مكافحة التهريب:

أن مكافحة التهريب يعتبر الدور الأساسي والمستقبلي للجمارك، حيث تقوم إدارة الجمارك بهذا الدور كما يلي:

- من خلال مديرية مكافحة التهريب التي تسيير وتنظيم دوريات المكافحة الجمركية التي تقوم بالكشف وضبط كل المحاولات التهريب في كافة الحدود الجمركية.
- من خلال النشاط باقي المديريات المعنية بالتهريب الضمني في الوثائق والمستندات التلاعب بالأعداد والأوزان أو البنود التعريفية.
- عن طريق توقيع الاتفاقية الجمركية الثنائية مع بعض الدول وتضمن تبادل المعلومات الجمركية التي تساهم فيرفع كفاءة هذه الدوائر في مكافحة التهريب.
- بتنسيق عمليات مكافحة التهريب على مستوى الدولي بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية.

المبحث الثاني: الأنظمة الاقتصادية الجمركية.

إن التشريعات الجمركية الاقتصادية كانت صارمة فيما يتعلق بالمبادلات التجارية وقد فرضت العديد من القيود، وهذا ما استوجب وضع إجراءات وتشريعات كفيلة بتحريرها، حيث قامت الجمارك ببحث وايجاد أنظمة جمركية اقتصادية تتماشى مع التطور الاقتصادي وتتلاءم مع الأهداف المرتبطة بتشجيع التجارة الخارجية وحماية الاقتصاد الوطني وخصوصا ترقية صادراتها.

وبغية فهم ماهية هذه الأنظمة سيتم محاولة التطرق لمختلف مفاهيم الأنظمة الجمركية الاقتصادية خصائصها وأنواعها ووظائفها .....الخ

المطلب الأول: نشأة، وتعريف، وخصائص الأنظمة الجمركيةالاقتصادية.

من خلال هذا المطلب يتم دراسة الأنظمة الجمركية من حيث النشأة والتعريف وكذا الخصائص.

أولا: نشأة الأنظمة الجمركية:

نشأت الأنظمة الجمركية الاقتصادية نتيجة ممارسات تاريخية واقتصادية، ولا يمكن الحديث عن النشأة دون الحديث على اتفاقية كيوتو التي تعتبر القاعدة الأساسية المنظمة للأنظمة الجمركية الاقتصادية، تهدف إلى تبسيط وتنسيق هذه الإجراءات وإزالة التباين بينها، وضمان إعداد قواعد ملائمة للرقابة الجمركية والمساهمة في تطوير التجارة الخارجية، فقد نشأة هذه الانظمة بهدف تعزيز تطور بعض النشاطات الاقتصادية اي تصدير بإضافة الى عديد من مبررات واسباب التي دفعت لإنشاء هذه الانظمة وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

1.المبررات ذات البعد الاقتصادي:

إن الأنظمة الجمركية الاقتصادية التي تولدت من ممارسة تاريخية واقتصادية وعن اتفاقية كيوتو تصنف ضمن التدابير الاقتصادية الأساسية التي تبنتها المديرية العامة للجمارك وكرسها قانون الجمارك، وهذا لا يزال تحت ضل إيديولوجية التيار الحمائي والنهج الاشتراكي، إن الأنظمة الجمركية الاقتصادية والمعروفة بهذه التسمية نظرا لامتيازات الاقتصاديين والتكفل بانشغالاتهم ومشاكلهم المرتبطة بمحاولة بعث ديناميكية لمؤسساتهم وتعبئة قدرتها التنافسية سواء على مستوى السوق الداخلي أو الخارجي والعمل على ترقية صادراتها الخارجية خارج قطاع المحروقات وتنويعها وبذلك تسهيل عملية التجارة الخارجية وتنشيطها ولذلك فان فعالية هذه الأنظمة ترتبط أساسا بمدى حركية ومحتوى السياسةالاقتصادية لإدارة الجمارك بعد

إعادة تكييف وتنظيم أهدافها ومهامها لتتلاءم مع هذا الاتجاه والمسعى الجديد وذلك أن تغطي المهمة الجبائية لمدة طويلة[1] .

2. حماية الاقتصاد الوطني:

لقد عرفت الأنظمة الجمركية الاقتصادية جمودا نسبيا في استعمالها منذ نشأتها والى وقت قريب حيث نجد بعض المؤسسات الاقتصادية حديثة العمل بها، بحيث سيطر نظام الوضع قيد الاستهلاك لمدة طويلة نتيجة تكريس الدولة لسياسة اقتصادية مبنية على احتكار الدولة للتجارة الخارجية، الأمر الذي ينتج عنه عدم تحكم المتعاملين في تقنية هذه الأنظمة التي كان العمل بها مقصورا على قطاعات معينة (قطاع احتكاري ومؤسسات القطاع العمومي).

هذا المسمى يندرج في إطار برنامج إعادة الإصلاح الهيكلي والتحرير التدريجي للواردات قبل المرور نحو تحرير شامل وحقيقي للتجارة الخارجية وفي انتظار ذلك تعمل السلطات الحكومية على تهيئة المؤسسات الوطنية وتعبئة قدراتها المالية والتقنية وتعزيز قدراتها التنافسية قصد إرساء اقتصاد السوق المبني على المنافسة وحريةالأسعار [2].

3. ترقية التجارة الخارجية [3]:

إن الهدف الثاني المتبقي من وراء تأسيس الأنظمة الجمركية الاقتصادية هو ترقية المبادلات التجارية مع الخارج وتوزيع قاعدة النشاط الاقتصادي في الداخل و تنمية قدرات المؤسسات الصناعية الوطنية على التصدير ، وهو ما جاء ذكره في المنشور 174 / 100 المؤرخ في 1992/03/03 (العدد رقم 08) ، حيث تضمن أن الهدف من وضع الأنظمةالجمركية الاقتصادية هو ترقية المنتجات الوطنية ، والوصول إلى الأهداف الاقتصادية المرتبطة بتشجيع و ترقية الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات ، ومن جهة أخرى حصر المشاكل و المتطلبات التي تعرقل تنمية التجارة الخارجية والتعرفمن قرب محن الشغالات الأموال الاقتصاديين ، وفعاليات هذه الأنظمة مرتبطة أساسا بمحتوى التسهيلات والامتيازات التي تقدمها للمتعاملين الاقتصاديين ، ويمكن تصنيف هذه الامتيازات إلى نوعين[4] :

1.3 التسهيلات والامتيازات الممنوحة لترقية الصادرات:

[1] مهيدي شارف كردوده سليمان، **دور الانظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل ماستر أكاديمي، قسم العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 2019-2020، ص: 53.

[2] مهيدي شارف كردوده سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 54.

[3] بوخاري هشام، **النظام الجمركي الجزائري ومستقبله في ظل انفتاح الاقتصادي**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسييروالتجارية، جامعة البويرة، 2014 2015 ص: 61.

[4] المنشور 174 / م 100، العدد رقم 08، المؤرخ في 3مارس 1992، ومتضمن اهداف **انشاء الانظمة الاقتصادية الجمركية**.

وهي الامتيازات الجبائية الممنوحة للأنشطة الصناعية والتجارية التصديرية، من خلال الإعفاء الإجمالي للصادرات من الضرائب الجبائية مع إمكانية احتفاظ المصدرين الجزائريين بنسبة 50 % من الإيرادات المحققة بالعملة الصعبة والمودعة حسابهم في بنك وسيط معتمد.

2.3 التسهيلات والامتيازات الممنوحة في إطار ترقية الاستثمارات:

تسجل هذه التسهيلات من منظور ما للاقتصاد الكلي تعكسه برامج التصحيح الهيكلي المتبنى منذ سنوات والمعتمد علىسياسة الانفتاح الاقتصادي وإعادة تنظيم التجارة الخارجية وترقية الاستثمار وسياسة النمو والتنمية الاقتصادية، وأمام هذه الانشغالات فإن إدارة الجمارك وحدث نفسها معتمدة على إعادة الهيكلة وتهيئة أهدافها وتبسيط إجراءات بهذه الأنظمة تتلاءم أكثر مع التوجهات السياسية والاقتصادية الجديدة، وتستعين مع متطلبات وطموح الأعوان الاقتصاديين.

4. عوامل ذات طابع قانوني:

الأنظمة الجمركية الاقتصادية كإجراء لتحقيق قاعدة الرسم عند الحدود، قصد وضع السياسة الجمركية خير التنفيذ، جاء قانون الجمارك بالمبادئ الأساسية، مفادها كل البضائع المصدرة أو المستوردة تخضع الحقوق والرسوم الجمركية المستحقة، وإلى تدابير الحظر الجاري العمل بها.

إلا أن التنوع والتعقيد وعدم استقرار الوقائع الاقتصادية لا يتوافق مع تشريع يتم بالجهود لذا وجب إيجاد المرونة المطلوبة لتحقيق التوازن بين سر الوقائع الاقتصادية ومسايرة التشريع الجمركي لها، وهذا من خلال وضع مجموعة الأحكام المتعلقة بالأنظمة الجمركية الاقتصادية ومن بينها.

تأجيل تطبيق التعريفة الجمركية، يفترض بأن الفعل المنشئ للدين الجمركي هو وضع البضاعة المستورة قيد الاستهلاك أو تسويتها الفوري عند الاستيراد، ويتم ذلك لاحقا وحتى إمكانية الإعفاء الكلي، وذلك بتصديرها نهائيا، إن البضائع المستوردة من قبل المؤسسات ليست بالضرورة موجهة للاستهلاكداخل التراب الوطني، لذلك يمكن إعادة تصديرها على حالها أو إعادة تحويلها.

وأمام هذه الفرضيات فإن التطبيق النهائي الحقوق والرسوم عند الاستيراد، يشكل عائقا سلبيا يرفع من تكاليف الإنتاج، وهذا ما يزيد في ارتفاع أسعار المنتجات داخل دولة معينة.[1]

ثانيا: تعريف الأنظمة الجمركية

ظهرت عديد من التعاريف التي تناولت مصطلح الانظمة الجمركية ومن اهمها:

يعرف كلودج، باره هنري ترع «Tremcolleni et Berr Claude"الأنظمة الجمركية الاقتصادية في كتابهما "الحقوق الجمركية» Douanier Droit "، بأنها أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة

[1] خالد بولفراد، **الانظمة الجمركية الاقتصادية ودورها في ترقية التجارة الخارجية**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف 1 مذكرة ماستر 2012، ص:74.

الاقتصادية (الاستيراد والتصدير) عن طريق استعمال آليات (ميكانيزمات) توضع حسب النشاط المعنى وفق أو إعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، منح مسبق للمزايا الجبائية والمالية المتعلقة بالتصدير.[1]

ويعرفها المشرع الجزائري حسب المادة 75 مكرر 1 من قانون الجمارك 04-17 تمكن الأنظمة الجمركية الاقتصادية من تخزين البضائع وتحويلها واستعمالها، أو تنقلها بتوقيت الحقوقي الجمركية والرسوم الداخلية للاستهلاك وكذا كل الحقوقي والرسوم الأخرى، وتدابير الخطر ذات الطابع الاقتصادي الخاضع لها.[2]

تشمل الأنظمة الجمركية الاقتصادية ما يلي:[3]

-المستودعات الجمركية.

-التصدير المؤقت.

-إعادة التموين بالإعفاء.

-القبول المؤقت.

-العبور الجمركي.

_المصانع الخاضعة للرقابة الجمركية.

-استرداد الرسوم الجمركية.

-تصنيع البضائع للاستهلاك المحلي.

-بناء السفن و الطائرات.

وتعرف الأنظمة الجمركية الاقتصادية كذلك أنها عبارة عن جملة من الإعفاءات التي تنتفع منها البضائع والسلع سواء عند دخولها أو خروجها من الإقليم الجمركي، فهي تؤدي وظيفة حماية الاقتصاد الوطني، وهي موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية باستخدام ميكانيزمات متعددة كالإعفاءات والتخفيضات الجبائية المتعلقة بالتصدير وغيرها، وإن مثل هذه الإعفاءات الجمركية تتخذ عادة إحدى الأشكال الثلاثة التالية[4]:

- الإعفاء من إجراءات الرقابة الخارجية والصرف، أي علم تطبيق ما تنص عليه تشريعات التجارة الخارجية، أوالنصوص المتعلقة بالعلاقات المالية مع الخارج أو أحكام قانون الجمارك.
- إعفاء كلي أو جزئي من بعض الضرائب والرسوم الجمركية على اختلاف أنواعها طبقا للأحكام الواردة في قانون الجمارك الجزائري، أو قوانين المالية الجاري بها العمل أو أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تلتزم بها الجزائر.

---

[1] Jean Claude Berret Henri Termeau, (le droit douanier) édition Economica, paris 98, p: 27.

[2] **المادة 115 مكرر من قانون الجمارك، قانون رقم 719 107**، المؤرخ في 26 العمال عام 13:03 الموالي: 21 يوليو سنة 1979، العدل والمتهم بالقانون وفي 98 – 10 المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1419 221 وداء سنة 1998 والتحسين أنواع الأنظمة الاقتصادية الجمركية.

[3] المادة 175 مكرر 1، **الجريدة الرسمية العدد 16**، بتاريخ 22 جمادى الأول لعام 1438هـ، الموافق ل 19 فبراير 2017م،ص: 17.

[4] مخلفي امينة، **أثر الانظمة الاقتصادية الجمركية على الشركات البترولية**، حالة مجمع بركين، مذكرة ماجستير في الدراسات الاقتصادية، كلية الحقوق والاقتصاد، جامعة ورقلة،2004-2005، ص: 91.

- الإعفاء من الضمان الجمركي بناء على الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية، أو بناء على النصوص التشريعية الجزائرية.

وعليه فهذه الأنظمة تسمح بتخزين البضائع، تحويلها واستعمالها أو تنقلها بتوقيف الحقوق الجمركية وكذا كل الحقوق والرسوم الأخرى.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن الأنظمة الاقتصادية الجمركية هي عبارة عن مجموعة من الإعفاءات التي تستفيد منها البضائع والسلع سواء عند دخولها أو عند خروجها من الإقليم الجمركي لدول ما، ومع الرغم من أنها تمنح إعفاء لبعض السلع، غير انها في نفس وقت تعتبر كالقيود الجمركية فهي تؤدي نفس الوظيفة التي تتولاها القيود الجمركية وهي حماية الاقتصاد الوطني والعمل على تشجيعه للنمو.

ثالثا: خصائص الأنظمة الجمركية الاقتصادية.

تتميز الأنظمة الجمركية الاقتصادية بعديد من المميزات التي تمنحها أوتضيفها سوآءا للسلع المستوردة أو المصدرة تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

1. الخروج عن الإقليم:

من الصور القانونية أن السلع المستوردة والتي هي تحت نظام جمركي اقتصادي تفترض أنها لا تزال تقيم خارج الإقليم الجمركي الوطني، ونتيجة لذلك فإن هذه السلع ليست خاضعة لدفع الرسوم والحقوق وكذا إجراءات المحظورات ذات الطابع الاقتصادي، كما تسهل عمل الإجراءات الخاصة للتجارة الخارجية[1].

2. تعليق الحقوق والرسوم:

هذا الإجراء خاضع لجميع الأنظمة الجمركية الاقتصادية للسلع المستوردة والتي بدورها تكون عليها رقابة جمركية لمدة زمنية معينة بغية إعطاء وجهة نهائية لها، إما التصدير أو الاستعمال داخل الوطني على حالتها أو يطرأ عليها تحويلاً وتكملة اليد العاملة، وهذا يسري برفع الحقوق والرسوم الجمركية، هذا الحافر يمنح للمؤسسة من توفير مدخراتها المالية من أجل استعمالها لأغراض تجارية أخرى، لترقية صادراتها من أجل تخفيف العبء المالي على خزينتها.[2]

3. الكفالة:

إن تعليق الحقوق والرسوم على السلع المستوردة إلى داخل التراب الوطني يجب أن يحتوي على ضمان للجمارك، في حالة ما إذا كانت المؤسسة لم تحترم القواعد الخاصة بالأنظمة الجمركية

[1] Manuel des régimes douaniers économiques direction douanes, nid 2004 p91

[2] بوروس عبد العالي، **دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية في البلدان النامية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية ،1997، ص: 154.

الاقتصادية، كعدم احترام المدة الزمنية المحددة ببقاء البضاعة تحت نظام جمركي، وهذه الكفالة محددة ومعينة حسب التشريع الجمركي بنسبة 10% حصيلة الحقوق والرسوم[1].

المطلب الثاني: أنواع الأنظمة الاقتصاية الجمركية.

بما ان موضوعنا يتمحور حول الصادرات وكيفية ترقيتها من طرف جمارك فقد خصصت هذه الاخيرة انواع من انظمة الجمركية خاصة بصادرات وتتمثل في نظام التصدير ونظام التموين بإعفاء ...الخ ويمكن تصنيف الأنظمة الاقتصادية الجمركية إلى ما يلي:

أولا: نظام العبور الجمركي:

هو النظام الجمركي الذي توضع فيه البضائع تحت المراقبة الجمركية، المنقولة من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي أخر برا او جوا.. مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي.[2]

يجب تقديم البضائع والتصريح إلى مكتب الجمارك فور الوصول، والتصريح بالنظام الجمركي المعين للبضائع في انتظار إيداع هذا التصريح يمكن تفريغ البضائع في المخازن ومساحات الإيداع المؤقت وذلك لتصفية نظام العبور[3].

ثانيا: نظام المستودع الجمركي:

المستودع الجمركي هي تلك المحلات التي تعتمدها إدارة الجمارك المعدة لتخزينالبضائع تحت المراقبة الجمركية داخل الإقليم الجمركي مع توقيف الضرائب والرسوم الجمركية وتدابير الحظر وغيرهمن الإجراءات الجبائية أو الجمركية الأخرى، حيث يمكننا التمييز بين أربعة أصناف من المستودعات: العمومي، الخاص، المخصص، الصناعي.[4]

1. المستودع العمومي: وهو يفتح لجميع المستعملين لإيداع مختلف أنواع البضائع عدا تلك المستثناة، بحيث يمكن قبول البضائع المستوردة عند خروجها من المخازن أو مساحات الإيداع المؤقت، غير أنه يدعي المستودع العمومي مستودع خصوصي عندما يكون لتخزين بضائع معينة كالبضائع تشكل خطرا على المستودع، والبضائع التي تتطلب تجهيزات خاصة[5].

---

[1]MoussaouiHanane, étude de l'impact de facilitations douanières à l'importation sur la performance del'entreprise. Cas de cevital, Université de Bejaia, 2016/2017, p: 41.

[2] **المادة 125 من قانون الجمارك.**

[3] **المادة 127 من قانون الجمارك.**

[4] **المادة 129 من قانون الجمارك.**

[5] **المادة 139 من قانون الجمارك.**

2. المستودع الخاص: يمكن أن يمنح المستودع الخاص كل شخص طبيعي أو معنوي لاستعماله الشخصي من أجل إيداع البضائع المرتبطة بنشاطه، وذلك في انتظار إلحاقها بنظام جمركي آخر مرخص به، وعند كل عملية خروج البضائع من المستودع يطلب تصريح مفصل لدى مكتب الجمارك وتعامل كما أنها جلبت من خارج الإقليم الجمركي.[1]

3. المستودع المخصص: يشكل نظام المستودع المخصص نوع خاص من المؤسسات، بقرار من وزير المالية بالاشتراك مع الوزراء المعنيين والتي نقوم بتخزين:

- البضائع التي تشكل وجودها في المستودع العمومي خطر، أو بإمكانها إفساد البضائع الاخرى.
- البضائع التي يتطلب حفظها تجهيزات خاصة.

أما فيما يخص مدة بقاء هذه البضائع فقد حددت بعامين بخلاف تمام واحد في نظام المستودع العمومي.

4. المستودع الصناعي: هي محلات توضع تحت رقابة إدارة الجمارك أين يتم الترخيص للمؤسسات بتهيئة البضائع المعدة للإنتاج تصديرها، مع وقف الضرائب والرسوم التي تخضع لها البضائع وهي:[2]

- إما البضائع التي تجرى عمليات تحويلات أو تصنيع، أو معالجة إضافية.
- أما التي تجري استخدامها على حالها في وضع المستودع الصناعي.

ثالثا: نظام القبول المؤقت:

يقصد بالقبول المؤقت Admission Temporaire النظام الجمركي الذي يسمح بقبول بعض البضائع المستوردة لغرض معين والمعدة للتصدير ثانية في الإقليم الجمركي، مع توقيف الضرائب والرسوم عند استيراد وكذلك استفادتها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية، وذلك خلال فترة زمنية معينة، حيث يكون غرضها إما لإجراء تحويل أو تصنيع أو معالجة إضافية عليها، وإم الاستخدامها على حالها ليوضع القبول المؤقت.

3.أنواع القبول المؤقت: يوجد نوعان من القبول المؤقت مميزا مهما كالتالي:

- أي يمكن للمستفيد وبدون طلب مسبق إقامة مستودع بسيط بالتصريح القبول الوقت. إذا كانت البضائع المستوردة تدخل في إطار المادة 176 من قانون الجمارك الخاصة بإعادة تصديرها كاستيراد العتاد المهني العتاد العلمي والبيداغوجي، عتاد الأغراض رياضية ... الخ.
- عدم الاستفادة من القبول المؤقت إلا بعد حصول المستورد على ترخيص من إدارة الجمارك

1.3 تصفية نظام القبول المؤقت: تصفي كل البضائع المقبولة في نظام القبول المؤقت أو البضائع الناتجة عن تحويلها قبل انتهاء أجل بقائها تحت هذا النظام بصفة عادية، وذلك بثلاث إجراءات هي:

_إعادة تصدير هذه البضائع.

---

[1] المادة 154 من قانون الجمارك.

[2] المادة 160 من قانون الجمارك.

_وضعها في المستودع ما لم تخالف ذلك المقدار الذي منح للقبول الوقت.
_تعرض مباشرة للاستهلاك، وتعامل هنا كبضائع مستوردة من أجل الاستهلاك.
أما التصفية الاستثنائية فحسب المادة 184 فيان إدارة الجمارك ترخص بتسوية القبول المؤقت كما يلي
_إما مقابل دفع الضرائب والرسوم السارية في تاريخ تسجيل التصريح بالاستيراد،
_وإما التخلي عنها لصالح الخزينة أو تتلف أو تعالج بكيفية تجردها من كل قيمة تجارية.

رابعا: نظام إعادة التموين بالإعفاء: أو بما يعرف بالتصدير المسبقRéapprovisionnement en Franchise يقصد بإعادة التموين النظام الجمركي الذي يعفى تماما أو جزئيا من الضرائب والرسوم الجمركية عند استيراد بضائع متجانسة من حيث نوعيتها وجودتها خصائصها التقنية مع البضائع التي أخذت في السوق الداخلية واستعملت للحصول على منتوجات سبق تصديرها بشكل نهاني.

يقتصر هذا النظام على الأشخاص المقيمين مهما كانت طبيعتها، وعلى الصناعيين الذين يصدرون منتوجاتهم إلى الخارج، فهو يهدف لمساعدة المؤسسات الوطنية في التصدير كبقية الأنظمة السابقة.

خامسا: التصدير المؤقت:

التصدير المؤقت" EXPORTATION TEMPORAIRE" هو النظام الجمركي الذي يمكن من التصدير المؤقت للبضائع الموجودة في الإقليم الجمركي قصد أداء الخدمة، لاستعمالها أوتحويلها أو تصنيعها أو إنتاجها، ثم استيرادها ثانية بالإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب والرسوم الجمركية، ويكون ذلك بطلب مسبق يقدمه الشخص المصدر لدى إدارة الجمارك موضحا فيه نوع العملية. كما من نفس الإجراء البضائع المعدة للاستيراد ثانية على حالها بعد أن يتم عرضها في المعارض أو التظاهرات في الخارج ومهلة التصدير الوقت تكون على حسب المدة الضرورية لأداء العمليات وتنفيذها.[1]

سادسا: استرداد الرسوم الجمركية:

يقصد بالاسترداد النظام الجمركي الذي يمكن عند تصدير البضائع من الحصولعلى رد كلي أو جزئي للحقوق والرسوم المدفوعة عند استيراد هذه البضائع، وهذا بعد تقديم الشروط والتبريرات اللازمة لذلك.

المطلب الثالث: آلية عمل ووظائف الأنظمة الجمركية الاقتصادية ودورها.

في هذا المطلب تم التطرق الى أهم وظائف الأنظمة الجمركية، وكذا آليات عملهاو دور هذه الأنظمة.

[1] المادة 193 من قانون الجمارك.

أولا: اليات عمل الأنظمة جمركية:

صحيح أن أنواع الأنظمة الجمركية متنوعة إلا أن كلها تشترك في آليات عملها أو استخدام، ولعمل هذه الآليات يجب مرور بمجموعة من عمليات تقوم بها كل من إدارة الجمارك والمتعامل الاقتصادي وتتمثل هذه العمليات أوا آليات فيما يلي:

1. الطلب: إن الترخيص بأي نظام جمركي يكون من طرف إدارة الجمارك، وبناء على طلب من المتعاملالاقتصادي الراغب في الاستفادة من النظام، ويحتوي هذا الطلب على وصف النظام القانوني الذي تتم فيه العملية، كما يحتوي الطلب على الغاية والأهمية الاقتصادية للاستفادة من هذا النظام، وكذا كل ما يتعلق بنشاط المتعامل الاقتصادي الذي يملأ بدوره الطلب[1].

2. الترخيص: عند استقبال إدارة الجمارك (رئيس مفتشية الأقسام أو المدير الجهوي) لهذا الطلب، وبعد دراسةالملف المرفق بالطلب، فإذا حظي بالموافقة يمنح الترخيص لطالبه والذي يكون في وثيقة معدة من طرف إدارة الجمارك فتسجل كل المعطيات المتعلقة بالملف المقدم والنظام منها: نوع البضاعة، مدة الاستغلال وغيرها، كما تحتفظ إدارة الجمارك بحقها في رفض منح الترخيص لأسباب تراها مبررة أو إلغائه بعد منحه إذا رأت أنها أسست على معطيات غير موجودة أو ليست كاملة[2].

3. وضع البضاعة تحت النظام: تعد بمثابة عملية جمركية مبسطة، وتتم بواسطة إيداع تصريح مفصل، وتاريخ تسجيله هو تاريخ ميلاد جميع الالتزامات القانونية المترتبة عند النظام الجمركي المختار[3].

4. مدة إقامة البضائع: تحدد المدة في الترخيص وهي عادة ما تكون متناسبة مع طبيعة النشاط الاقتصادي المرخص من أجله في ذلك النظام، وهذه المدة قابلة للتمديد بناء على طلب المتعامل الاقتصادي مع تقديم التبريرات ويبقى لإدارة الجمارك كامل السلطة في التقرير.[4]

5. تصفية النظام: إن تصفية نظام جمركي معين هو منح وضعية قانونية جديدة للبضائع تسمح للمتعامل الاقتصادي بالتخلص من جميع الالتزامات المتعلقة بالنظام الجمركي، ومن بين أهم نتائج تصفية نظام جمركي ماهو رفع اليد عن الكفالة المالية المقدمة وتكون التصفية إما بإعادة تصدير البضائع في بعض الأنظمة أو عرضها للاستهلاك أو وضعها تحت نظام جمركي آخر، وهذا في حد ذاته يعتبر تصفية للنظام.[5]

---

[1] هشام دغدوغ، **الانظمة الجمركية الاقتصادية وأثرها على تجارة الخارجية**، مذكرة تخرج، المدرسة الوطنية للجمارك بوهران، 2014-2015 ص:07.

[2] _هشام دغدوغ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 08.

[3] عبد السلام قيدوم، **نظام القبول المؤقت كرافعة اقتصادية**، مذكرة تخرج اقتصاد ومالية المدرسة الوطنية للإدارة 2002 -2003، ص:08.

[4] **نفس مرجع أعلاه**، ص: 09.

[5] Ghislain, le grand heurt martini management des opérations de commerce international Dunod, 6éme édition paris 2003, p: 77.

ثانيـا: الوظائف الرئيسة للأنظمة الجمركية الاقتصادية.

للأنظمة الاقتصادية الجمركية مجموعة من لوظائف الرئيسة والمتنوعة ومتعددة والتي تقدر بأربعة وظائف وتتمثل هذه الوظائف فيما يلي:

1. وظيفة النقل:

في إطار هذه الوظيفة يتم ضمان نقل البضاعة من نقطة إلى أخرى داخل الإقليم الجمركي (العبور الدول)، وذلك وفق إجراءات جمركية دقيقة تجعل البضائع تحت الرقابة الصارمة قصد تفادي أي إخلال بالالتزامات أو تحويل البضائع عن وجهتها القانونية.[1]

فيتم ضمان هذه الوظيفة عن طريق نظام العبور أساسا لنقل البضائع من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر برا، بحرا وجوا، مع وقف الحقوق والرسوم وكل تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي، سواء عند التصدير، الاستيراد أو الإرساليات بين المستودعات، باستثناء البضائع التالية:

- البضائع التي تحمل علامات مزورة توحي بالمنشأ الجزائري.
- الكتب، المجلات، الأفلام وكل الأشياء المضرة بالأخلاق والآداب العامة.
- المخدرات وكل المواد المهيجة الأخرى وكذا المضرة بالصحة العمومية.
- البضائع الممنوع استيرادها بصفة مطلقة مثل الأسلحة الحربية والمخدرات.

2. وظيفة التخزين:

يسمح نظام المستودع الجمركي بتخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية في المحلات المعتمدة من طرف إدارة الجمارك وذلك مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي، وتعالج وكأنها مازالت خارج الإقليم الجمركي[2] يشمل نظام المستودع الجمركي المستودعات التالية:
المستودع العمومي، المستودع الخاص، المستودع الصناعي.

3. وظيفة التحويل:

تسمح هذه الوظيفة بتخزين البضائع تحت الرقابة الجمركية وتحويل المواد الأولية ونصف المصنعة إلى منتجات معوضة قصد تصديرها، وتضمن هذه العملية عن طريق الأنظمة الجمركية التالية[3]:

- المستودع الصناعي.
- المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية.
- إعادة التموين بالإعفاء.
- القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع.

---

[1] _مصرم إيمان، **القبول المؤقت كنظام اقتصادي جمركي**، تقرير نهاية التربص، المدرسة الوطنية للإدارة 2005-2006، ص: 20.

[2] سالمي عبد القادر، **نظام القبول المؤقت**، مذكرة نهاية التربص، المدرسة العليا للجمارك، وهران 2011-2012، ص:14.

[3] مسعودي محفوظ، **نظام القبول المؤقت كنظام اقتصادي جمركي**، مذكرة نهاية التربص، المدرسة العليا للجمارك، وهران 2009-2010، ص: 08.

4. وظيفة الاستعمال:

حيث تسمح الأنظمة الاقتصادية في هذا المجال بتصدير البضائع أو استيرادها لإنتاج المنتجات المعوضة أو لإنجاز أعمال كبرى، أي لهدف معين ولأجل محدد دون تطبيق تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي، وتشمل هذه الأنظمة الاقتصادية الجمركية: [1]نظام القبول المؤقت، نظام التصدير المؤقت.

ثـالثـا: دور الأنظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية الصادرات.

تلعب الأنظمة الجمركية دورا هاما في التجارة الخارجية وسوف يتم التطرق فقط للأنظمة التي لديها دور وأهمية في ترقية الصادرات والتي تتمثل في:

1. أهميـة نظـام التصـدير المؤقـت: يساهم التصدير المؤقت في التجارة الخارجية وذلك بتحسين صنع الأجهزة والمعدات وتطويرها وإدخال تكنولوجيات متطورة عليها ما يساهم في رفع الإنتاج وبالتالي زيادة الصادرات.[2]

2. أهمية نظام التموين بالإعفاء: وهو نظام يسمح للمؤسسات باستيراد البضائع مع إعفائها من الحقوق والرسوم الجمركية قصد وضعها للاستهلاك في السوق الداخلية، ولكنه تقرر إعادة إدماجها في تصنيع منتجات قد سبق القيام بتصديرها من قبل بسبب نقص في المخزون أو بروز طلبية توريد عاجل، يعتبر هذا النظام نموذج فعال لترقية القدرة التنافسية للمنتجات على المستوى الأسواق الدولية وذلك من خلال التخفيض في أعباء التمويل وتكاليف الإنتاج كما أن ميكانيزمات هذا النظام تسمح للمؤسسات بالتلبية السريعة والإيجابية للطلبات غير المبرمجة بضائع التصدير وهذا للاستعمال المباشر في التصنيع لبضائع مستوردة ومجمركة للوضع للاستهلاك.[3]

[1]مصرم إيمان، **مرجع سبق ذكره**، ص:20.

[2]هشام دغدوغ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 20.

[3]هشام دغدوغ، **مرجع سبق ذكره**، ص:45.

المبحث الثالث: عناصر التشريع الجمركي الجزائري.

من اجل تسيير وتنظيم وحماية وتسهيل تجارتها تقوم الدولة للجوء لتشريع الجمركي ' فقبل تحدث عن عناصر التشريع نعرف التشريع الجمركي على أنه مجموع الأنظمة والقوانين المطبقة عند التصدير والاستيراد، كما يطبق على تداول وعبور البضائع، رؤوس الأموال ووسائل الأداء سواء تعلق الأمر بتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، وردها في بعض الأحيان، وعند تطبيق إجراءات الحظر والقيود الأخرى وكذا مراقبة تطبيق الصرف وكذا الأحكام المتعلقة بمكافحة التهريب وقمع الغش التجاري والجبائي.

والتطرق لمختلف عناصره نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب: الضرائب الجمركية، التعريفة الجمركية، القيمة الجمركية... .

المطلب الأول: الضريبة الجمركية :

تعرف على أنها أداة سياسية ووسيلة مالية في يد الدولة تستعملها وتأخذها في الحسبان عند وضع استراتيجيتها المالية والسياسية العامة لتعادل بها ميزان صادرتها وارداتها ونفقاتها الإجمالية.

كما أنها مورد مالي مهم تستعمله الدولة في مساريها التنموية بصفة أساسية، في السياسة الضريب جزء من السياسة الاقتصادية العامة للدولة ووسيلة من وسائلها لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مطلوبة وتجنب آثار غير مرغوبة.[1]

وعرفت الضريبة الجمركية على أنها عبارة عن مبلغ مالي تفرضه الدولة على السلع التي تعبر حدودها الوطنية سواء كانت واردات أوصادرات.[2]

أولا: الوعاء الضريبي الجمركي:

1. تعريف الوعاء الضريبي: هو الموضوع أو المادة التي تفرض عليها الضريبة، أي المادة الخاضعة للضريبة أو المحال الخاضع للضريبة، سواء كان نشاطا أو سلعة أو عملا، أي أن الوعاء الضريبي يعني العنصر الاقتصادي الذي تخضع للضريبة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.[3]

لكل ضريبة جمركية تقنية معينة في تحديد وعائها، حيث يختلف الوعاء الضريبي باختلاف الضرائب الجمركية على أساس أنواع ضرائب التالية[4]:

---

[1] سعيد عبد عزيز **عثمان، النظم الضريبية**، الاسكندرية الدار الجامعية 2000 ص: 13.

[2] خلاف عبد الجبار خلاف، **القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية لدولة الاخذة في النمو**، دار الفكر العربي للنشر، د.ط، ص: 135.

[3] احمد بسباس مختار رنان، **اهمية المراجعة الجبائية في تحديد الوعاء الضريبي الحقيقي**، للمكلف الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الازمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعةالاغواط، الجزائر، 2013، ص: 07.

[4] **المادة 15 من ق رقم 98-10 المتضمن لقانون الجمارك.**

1.1 وعاء الضريبة القيمة: إن ضريبة القيمة تفرض بنسبة مئوية معينة من قيمة السلع المستوردة أو المصدرة، مثل ذلك تفرض على قيمة عند الاستيراد أو التصدير بنسبة10%، 15%، 20%، وتفرض تحديد عناصر الضريبة على أساس الثمن الذي يشترط في تحديده الأسس التالية:

- **الأساس الزمني:**

ويتم تحديد القيمة كما يستبعد المشرع الجمركي الأسس الزمنية الأخرى، إذ أن تاريخ الشراء بضاعة أوتاريخ دخولها الإقليم الجمركي أو تاريخ التسجيل الإقرار الجمركي الذي يمثل الأساس لتحديد الثمن.

- **المنشأة:**

يعتبر المنشأ عنصر من عناصر تحديد الثمن، إذ أن التصريح بالتسليم لم يعد أمرا لتطبيق السياسات التفضيلية للدول التي تربطنا معها اتفاقية تجارية والتعريفية ويستبعد المشرع الجمركي الدول الأخرى من هذه الامتيازات الضريبية، لذلك وجب على إدارة الجمارك المعرفة الجيدة لمنشأ البضائع المستوردة عن طريق إثبات المنشأ.

- **الاستقلالية:**

وهي تحديد الثمن على أساس افتراض أن البيع قد تم في سوق المنافس الحرة، وانتقاء آثار أي علاقة قد توجد بين الأطراف على الألمان سوى العلاقة الناشئة عن بيع البضائع هذا صونا للوعاء الضريبي.

2.1 وعاء الضريبة النوعية :ويقصد بضرب النوعية الجمركية التي تفرض على شكل مبلغ مالي ثابت على أساس الوزن أو حجم أو كمية، بنظر الاعتبار وعاء الضريبة مرتبط بنوع السلع ومواصفاتها، فإن إدارة الجمارك يمكن أن تقبل ثمن السلع ما بعد مقارنة بثمن ومواصفات سلعة أخرى.

3.1 وعاء الضريبة المركبة :الضريبة المركبة هي الضريبة القيمة وضريبة النوعية، لذلك فإنه يتكون من وعاءين أحدهما الضريبة القيمة والأخر الضريبة النوعية ويكون ذلك بغرض تعويض بعض التفاوت في الأنواع المختلفة للسلعة الواحدة.[1]

4.1 وعاء الضريبة العينية: تختلف الضريبة العينية عن ضريبة القيمة وضريبة النوعية وضريبة المركبة، لأنها لم ترد في جدول التعريفة الجمركية مثل الأنواع الثلاثة الأخرى، كما أنها تفرض علينا في الوقت الذي فرض فيه الأنواع الثلاثة الأخرى نقدا أو بصكوك، ويطبق هذا النوع من الضريبة على كل الحالات النزاع المتعلق بالقيم، ويصل أعلى معدل هذه الضريبة إلى نسبة 100%.

ثـانيـا: أهداف الضريبة الجمركية[2]:

[1] طويل اسيا، **مرجع سبق ذكره**، ص: 47.

[2] خلاف عبد الجبار خلاف، **مرجع سبق ذكره**، ص: 37-38.

تعتبر الضريبة والرسوم والحقوق الجمركية من أهم أدوات التي تستعملها الدولة في تموين خزينتها العمومية.

وهي عبارة عن أداة تدخل في شؤون تجارتها الخارجية لحماية اقتصادها والترويج صادراتها ولهذا تفرضها الدولة وبالإضافة إلى هذه الأهداف هناك أهداف أخرى سيتم ذكرها فيما يلي:

1. أهداف الضريبية: إن سهولة تحصيل الإيرادات الجبائية الجمركية أدى إلى فرض ضرائب بمعدلات مختلفة على الصادرات والواردات من طرف الدولة وهذا لتمويل الخزينة، وبإمكانها نهاية هذه المعدلات إذ استوجب الأمر ذلك لزيادة الموارد المالية.

2. أهداف حمائية: تقوم الدولة بفرض ضرائب جمركية مرتفعة على بعض الواردات من السلع الحماية ممتلكات من الإنتاج الوطني، وإعاقة دخول بعض السلع وبذلك زيادة الإنتاج الكلي.

3. أهداف الدولية: من العوامل التي ساهمت في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول العالم ما قامت به الأجهزة الحكومية من التكتلات الاقتصادية والتجارية في إطار اتفاقيات ثنائية ومتعددةالأطراف لتضمن معاملات تفصيلية من جهة ومن جهة أخرى لزيادة التبادلات التجارية على سبيلا لمثال إبرام اتفاقيات مع دول عدة بمواجهتها تم الإعفاء الجزئي أو الكلي للضرائب الجمركية[1].

المطلب الثاني: القيمة الجمركية.

يعتمد العمل الجبائي في كل إدارة جمركية عصرية على ثلاثة عناصر " النوع التعريفي، منشأ البضاعة والقيمة الجمركية "إذ يتخذ من خلالها مبلغ الضرائب والرسوم المستحقة على البضائع المستوردة خاصة.

تعتبر القيمة لدى الجمارك ثالث عنصر جوهري التطبيق مقاييس جمركية كذلك العمليات التسعيرة، بشكل عام تعتبر القيمة عنصرا مهما من عناصر التشريع الجمركي الذي يخص تحديد الحقوق والرسوم الجمركية، فتعبر عن القيمة التي يصرح بها المستورد أو المصدر، من أجل تمكين إدارة الجمارك من إعداد وعاء الحقوق والرسوم الجمركية.[2]

بهدف جلب موارد مالية للخزينة وحماية الاقتصاد الوطني وتنص المادة السابعة من اتفاقية GATT: 1947 على مفهوم القيمة " القيمة التعاملية أي الثمن المدفوع أوالذي سيدفع فعلا عن البضاعة محل عملية العبور ".

يجب أن تستند هذه التعاريف إلى أسس عامة متعلقة بالمبادلات التجارية الدولية وأخرى خاصة.

أولا: الأسس العامة: وهي تلك المعتمد في غالبية القوانين المتعلقة بالقيمة:

---

[1] طويل اسيا **مرجع سبق ذكره**، ص: 49.

[2] G le grande _ h_ martini mocidunod, paris, 1997, p: 54.

- يجب أن تكون مبسطة، عادلة وسهلة التطبيق.
- أن تكون مفهومة، سواء لدى المستورد والمصدر أو الجمركي.
- لا يجب أن تعطل أو تعيق عملية الجمركة وأن تضمن المنافسة النزيهة بين المتعاملين.
- على عملية التقييم أن تقلل من الإجراءات الإدارية.
-يجب أن تراعي مستلزمات التجارية وما تتطلبه من سرعة وائتمان.

ثـانيـا: الأسـس الخاصـة: حسب قانون المادة السابعة من GATT المتعلقة بالتقييم الجمركي فإنها توصي:

- أن تكون القواعد المحددة للقيم ثابتة وواضحة، ومتوفرة لكل متعامل يود الاطلاع عليها، أي تكون موضوع نشر وإشهار.
- أن تكون القيمة لدى الجمارك فعلية وليست عشوائية أو اعتبارية، وألا تعتمد على سعر السلعة في البلد المصدر إليه.
- إن تحترم التسلسل في طرق تحديد القيمة والتي توفر التراضي بين الموارد وإدارة الجمارك.

-الاعتماد حسب الإمكانيات على الأوراق والمستندات التجارية وقواعد المحاسبة التحليلية التكاليف المحاسبية العامة.

المطلب الثالث: التعريفة الجمركية:

تعتبر التعريفة الجمركية أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تطبقها الدولة أو الجمارك، حيث لها أهمية كبيرة في التجارة الخارجية ولقد اتخذتها الدولة كوسيلة ناجحة لزيادة إيراداتها وملأ خزينتها وكذلك لحماية منتوجاتها المحلية من المنافسة الأجنبية وإعادة توزيع الدخل، ويكون هذا بفرض الضريبة والرسوم والحقوق الجمركية على البضائع المارة عبر الحدود الوطنية صادرات كانت أم واردات.

أولا: تعريف التعريفة الجمركية.

لقد ظهرت عديد من التعاريف التي تبنت مصطلح التعرفة الجمركية سيتم ذكر أبرزها:
التعريفة الجمركية عبارة عن قائمة أو جدول، يحدد فيه لكل سلعة (أو مجموعة) من سلع التجارة الدولية لبلد معين، مسلسل رقمي خاص يسمى "البند" وما تخضع له من ضرائب.[1]

[1] د. عبد الباسط وفا، **النظم الجمركية دراسة في فكر التعريفة الجمركية ومستقبلها في ظل الجات**، قسم العلوم المالية كلية الحقوق جامعة حلوان، دار النهضة العربية، 2000، ص: 17.

وتعتبر التعريفة الجمركية كذلك، النص الذي يتضمن قوائم السلع المفروضة عليها الضريبة، عند استيرادها أو تصديرها وبالرسوم الواجب جبايتها عليها، وعليه فإن التعريفة الجمركية تعتبر أساس السياسة الجمركية للدولة، التي تتبعها في إطار التبادل التجاري الدولي[1].

حيث تحاول الدولة عبر تطبيق التعريفة الجمركية الوصول إلى هدفين[2]:

- هدف مالي يتلخص بالحصول على موارد للخزينة.
- هدف اقتصادي ويتجلى في حماية الإنتاج الوطني.

تفرض الضرائب والرسوم الجمركية عادة على الواردات دون الصادرات وهذا راجع لعدة أسباب اقتصادية، منها تخفيف الأعباء المالية عنها.

وعرفت كذلك على أنها قائمة أو جدول الرسوم التي تفرض على السلع في فترة محددة[3]، إذ تشمل هذه القائمة مختلف البضائع محل التبادل والتي حددتها مختلف الحقوق والرسوم الجمركية عند الاستيراد والتصدير، ترفق هذه التعريفة فهرس أبجدي للمنتجات.

توجد في هذه القائمة في ملحق الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتعيين وترميز البضائع المصادق عليها في 15 ديسمبر 1950 والتي انضمت إليها الجزائر بموجب قانون 91/09 المؤرخ في 27 أفريل 1991 المصادق بمرسوم رئاسي 91-241 ب: 20 جويلية 1991 حيث أصبحت طرفا متعاقدا.

كنتيجة على تبني النظام المنسق عرفت التعريفة نوعا من التنظيم المحكم والاتصال السريع بين المتعاملين الاقتصاديين وتعتمد التعريفة الجمركية على ثلاث أسس هي[4]:

1. المدونة الجمركية: هي قائمة جمركية تجمع كل البضائع التي تشكل محتوى التجارة الخارجية مع خضوع كل من الإدارة والمتعاملين لهذا الترتيب، حاليا توجد قائمة دولية للتعريفات الجمركية تعمل بها الدول المصادقة على اتفاقية بروكسل في 15 ديسمبر 1950.

2. الضرائب والرسوم الجمركية: يتم تحديد الضرائب والرسوم في التعريفة الجمركية انطلاقا من فارق سعر المنتوج المحلي قصد الحماية ورفع مستوى تنافسية المنتوج المحلي.

3. الطبيعة القانونية: مهم جدا أن تطبق التعريفة الجمركية بعض الإصلاحات الجديدة قصد تسهيل عملية تحديد وضبط التجارة الخارجية وجعل التعريفة دولية تطبق بطريقة محددة مهما كان التعامل الاقتصادي الذي يقوم بعملية الاستيراد.

---

[1] محمد خالد الحريري، محمد خالد المهيني، خالد شحادة الخطيب، **اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي**، منشورات جامعة دمشق، 2006 ص: 355.

[2] **نفس المرجع أعلاه**، ص: 355.

[3] عبد العالي بوريوس، **دور النظام الجمركي في التجارة الخارجية**، رسالة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية 1996-1997، ص: 54.

[4] زايد مراد، **الحماية الجمركية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، 1994 ص:63.

من خلال جميع هذه التعاريف التي عالجت مضمون التعرفة الجمركية يمكن الاستنتاج أن التعريفة الجمركية عبارة عن وسيلة في يد إدارة الجمارك، تساهم في تسهيل عملية المراقبة، كما تعمل على ضمان استحقاق الرسوم والضرائب بشكل قانوني، بالإضافة إلى أنها تتصف بالتنظيم المحكم والاتصال السريع بين المتعاملين الاقتصاديين.

ثانيـا: أنواع التعريفات الجمركية:

1. من حيث إصدار التعريفة الجمركية: يمكن تقسيمها إلى قسمين:

1.1 التعريفة المستقلة أو الذاتية: وهي التعريفة التي تنشئها الدولة بإرادتها الخاصة، ويكون أساسها إرادة تشريعية داخلية بصرف النظر عن صدورها من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية، وبالتالي يكون للدولة المجال الكبير في فرضها، وبواسطتها يمكنها السيطرة على نظامها الجمركي[1] .

2.1 التعريفة الاتفاقية :أساس هذا النوع كما يدل عليه اسمه هو التعاقد الدولي، ويكون بين دولتين أو أكثر، ومن ثم لا يمكن تعديله إلا باتفاق، وغالبا ما يؤخذ شكل معاهدة تجارية تكون التعريفة الجمركية أحد بنودها.

2. من حيث وحدة التعريفة وتعددها: من هذه الزاوية يمكننا التفرقة بين ثلاثة أنواع أساسية:

1.2 التعريفة المنفردة: (Tarif Unique): وهي تعريفة تطبق على جميع منتجات الدول بدون تمييز بينها، ويكون للسلطة العامة في الدولة حق إنشائها، تعديلها أو إلغائها، ويتصف هذا النوع بالمساواة في المعاملة، ومن ثم يندر وجودها عمليا.

2.2 التعريفة المزدوجة: (Dual Tarif): ويتحقق هذا النوع بتطبيق الدولة لفئتين من الرسوم، تمثل إحداهما تعريفة ذاتية، غالبا تكون مرتفعة ويكون تطبيقها عاما على أية دولة أخرى إلا ما أستثني بنص خاص، أما الأخرى فيكون سعرها منخفضا لنشوئها إثر اتفاقيات مع دول أخرى، تلجأ إليها الدول لتأكيد رخصة حصولها على معاملة عادلة لمنتجاتها في الدول المتفقة معها، ويمثل السعر المنخفض الواحد في هذا النوع من التعريفات الحد الأدنى للتسهيلات التي لا يمكن للدولة المانحة النزول عنه.[2]

3.2 التعريفة المتعددة تشمل هذه الأخيرة على عدة مستويات من الرسوم، وغالبا ما يكون سعرها مرتفعا، والغرض منه عادة إخضاع المنتجات المختلفة رسوم معينة كل حسب الدولة التي ترد منها وفق معاملتها للدولة الفارضة للرسم المتعدد.

ثالثـا: أسباب فرض التعريفة الجمركية:

[1] خلاف عبد الجابر خلاف، **القيود الجمركية وتطور التجار الخارجية للدول الاخذة في طريق النمو**، دار الفكر العربي، القاهرة، ص:31.

[2] خلاف عبد الجابر خلاف، **نفس المرجع أعلاه**، ص: 32.

هناك اسباب عديدة متنوعة تدفع الدولة الى فرض قد التعريفة الجمركية وتتمثل هذه اسباب فيما يلي:

1. حماية عناصر الإنتاج من المنافسة الأجنبية:

على الرغم من أن نظرية التجارة تقوم على فرض أساسي وهو حرية حركة عوامل الإنتاج بالشكل الذي يؤدي إلى تساوي عوائدها، لأن ن الواقع العملي يبرز عدم تحقيق ذلك بسبب إقامة العديد من الحواجز أمام هذه الحركة، لذلك تتفاوت الدول المختلفة في مدى كفاءة وأسعار عوامل إنتاجها، حيث أن بعض الدول تتمتع بوفرة ورخصة تكاليف استخدام عوامل إنتاجها من غيرها من الدول، فإذا ماتركت التجارة حرة فهذا شأنه التأثير على استخدامات هذه العوامل من الدول المستوردة، الأمر الذي قد يؤدي في بعض الأحيان إلى خروجها من السوق،وهذا الوضع قائم في الو.م. أ حيث أن استمرارها في استيراد السيارات اليابانية ينجر عليه تهديد صناعة السيارات هناك وبالتالي خروج عند ليس بالقليل من العمال في هذه الصناعة التي كانت الو م أ تتمتع بالميزة النسبية فيها حتى عهد قريب، لذلك فإن إقامة حائط جمركي من شأنه المحافظة على استمرار هذه الصناعة وحماية عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها.

2.حماية المنتوج المحلي ومقاومته للمنافسة الأجنبية:

إن فرض التعريفة الجمركية من شأنه رفع سعر السلعة عن مثيلاتها في السوق المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية، مثل هذا الفرق كفيل باستمرار هذه الصناعة نظرا للتفاوت في تكاليف الإنتاج محليا عن مثيله في الخارج.

3.أحد الوسائل لعلاج بعض المسائل الداخلية:

فمثلا عن طريق الضرائب وارتفاع السعر سيتولد حافز لدى المنتجين لزيادة إنتاجهم، وبالتالي زيادة الطلب على عوامل الإنتاج ومنها العمالة مما يؤدي إلى زيادة معدلات التوظيف.

4. علاج العجز في ميزان المدفوعات:

إن وجود هذا العجز يرجع إلى ارتفاع الواردات بطريقة أكبر من معدلات الصادرات، لذلك قد تلجأ الدولة إلى فرض التعريفة الجمركية كوسيلة لزيادة سعر هذه المنتجات، وبالتالي الإقلال من هذه الواردات بما يساهم في تخفيض مقدار هذا العجز ميزان المدفوعات.

5. تحقيق إيراد يساعد على مواجهة التزامات الدولة الوطنية:

لا شك أن الدولة في فرضها للتعريفة الجمركية على السلع الكمالية تمثل أحد مصادر الإيرادات العامة التي تساعد على مواجهة التزاماتها الوطنية المتعددة كالدفاع والأمن الوطني... خاصة وأن الطلب بالنسبة للمشتري هذه السلع بعد طلبا سرنا-

رابعـا: أثر فرض التعريفة الجمركية على الصادرات:

إن الصادرات تتمثل في تلبية وإشباع حاجات المستهلكين خارج حدود الدولة فالدولة تلجأ الى تطبيق، أو فرض التعريفة الجمركية على الصادرات بهدف تحقيق نوع من التوازن في السوق الداخلية، وبما الصادرات تمثل تلبية وإشباع حاجيات المستهلكين خارج حدود الدولة كما سبق الذكر، فهي تكون على حساب المستهلكين داخل الدولة، ولهذا تتدخل الدولة لأجل تحديد كمياتها ومنه ولتبيان أثر فرض هذه التعريفة الجمركية سوف نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم04: أثر الرسم الجمركي على الصادرات.

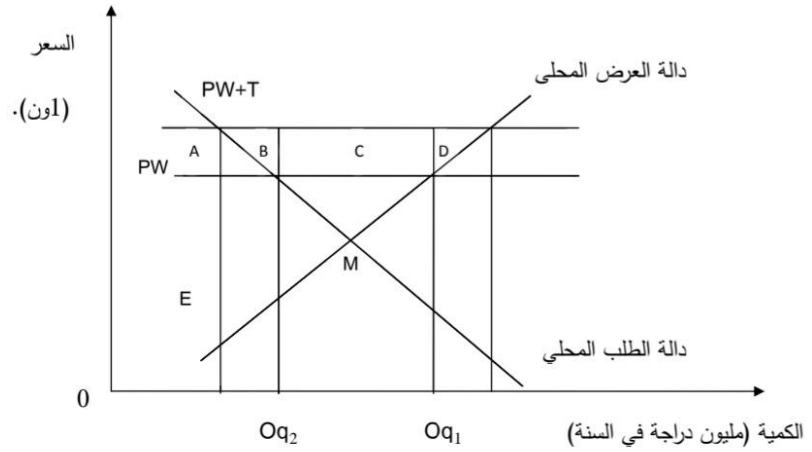

المصدر: محاضرة في مقياس **الاندماج الاقتصادي الدولي.**

يتضح من الشكل أن التوازن يتحقق عند النقطة M من منحنى العرض المحلي والطلب المحلي، وقبل بيان أثر فرض الضريبة سيتم عرض ما يلي:

- لا تأثيرعلى تحديد السعر العالمي لهذا الصادرات حيث أن كمية الصادرات لا تشكل نسبة كبيرة بالنسبة للسوق العالمية، لذلك فإن منحنى عرض صادراتها أفقي عند السعر P W+ T .
- إن معدل الحقوق والرسوم الجمركية ثابت على كل وحدة حيث، لا تختلف أو تتغير نتيجة زيادة هذه الصادرات.

لهذا الكميات المستهلكة محليا من قبل فرض التعريفة الجمركية تتحدد بتقاطع منحنى عرض هذه الصادرات مع منحنى الطلب وهي الكميةQq1كما أن الكميات المعروضة تتحدد تقاطع منحنى عرض الصادرات مع منحنى العرض وهي الكمية Qq2 ذلك تكون كمية الصادرات هي الفرق بين الكميتين.

X=q2 – q1 فإذا قامت الدولة بفرض ضريبة جمركية بمقدار T عن كل مدة فإن ذلك من شأنه أن يرفع مصدر هذه السلعة ويتحملون قيمة هذه الضريبة كاملة نظرا لعدم تمكنهم من نقل عبئ هذه الضريبة إلى مختلف المستوردين ما يتضح من الخط الفقيPW .

لا شك أن فرض ضريبة على الصادرات سوف يؤدي إلى نقص الصادرات وازدياد الكميات محليا منها، مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك المحلي لهذه المنتجات وبالرجوع إلى الشكل لنا ما يلي من آثار تحويلية، إن مقدار الفائض الذي يحققه مصدر هذه السلعة سيقل نتيجة فرض هذه الضريبة الجمركية إذا

ما أخذ فائض المنتجين كأساس لقياس مدى رفاهية هذه الطائفة في الاقتصاد القومي، هذا النقص عبر عنه في الشكل بالمساحاتA B C D .

اذن الدولة سوف تتحصل على إيرادات نتيجة فرض هذه الضريبة الجمركية الموضحة في الشكل بالمساحة A، لذلك هناك تحويل من المصدرين لصالح الدولة.

إذن هناك تحويل من المصدرين لصالح طبقة المستهلكين ممثلا بالمساحة 2/A+B والتي تعبر عن الزيادة في فائض هؤلاء المستهلكين بعد فرض التعريفة والذي زاد نتيجة هبوط السعر في السوق المحلي وتمكنهم من الحصول على كميات إضافية لم يتمكنوا من الحصول عليها من قبل فرض التعريفة الجمركية.

أما المساحة المتبقية لا يمكن تحديد المستفيد منها لذلك تمثل خسارة على المستوى القومي مما يؤدي إلى هبوط مستوى الرفاهية إذا ما قارناه في حالة عدم وجود أي ضريبة جمركية على هذه الصادرات[1].

[1] صلاح الدين نامق،**مقدمة في التجارة الخارجية**،دار النهضة العربية، مصر، القاهرة،ص: 160.

خلاصة الفصل.

تعتبر المنظومة الجمركية الجزائرية عنصرا هاما في الدولة وتشغل مكانا أساسيا، كونها تسهر على حماية الدولة في حدودها الجمركية سوآءا بحرية أو برية ...، فهي تقوم بفرض الضرائب للتعريفة الجمركية للواردات والصادرات، لتموين خزينتها، وتعتبرهذه الإدارة تابعة لوزارة المالية وهذا ما أدى لاعتبارها من أهم إدارات الدولة، فهي عبارة عن موارد هامة لها، كما لإدارة الجمارك دور هام في عملية تسهيل وترقية عملية الواردات والصادرات وتنظيم هذه العملية، من خلال اللجوء لمجموعة من الإجراءات التي تعمل على حماية الصناعات المحلية والدولية، وذلك في عملية الاستيراد، وكذا التسهيلات فيما يخص عملية التصدير وذلك للحفاظ على ميزانها التجاري بواسطة قوانينها.

الفصـــل الثـالث: دراسة تحليلية لواقع الصادرات خارج المحروقات والدراسة الميدانية في المديرية الجهوية للجمارك الدار البيضاء.

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سيتم إسقاط ما تم دراسته في الجانب النظري حول الجوانب المختلفة للصادرات والجمارك ودوره في ترقية الصادرات خارج المحروقات، وذلك أولا من خلال دراسة واقع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات وثانيا من خلال إجراء دراسة ميدانية في كل من المديرية الجهوية للجمارك دار البيضاء (الجزائر الخارجية)، وأخذ مثال لمؤسسة خاصة، وهي كاو فود الكائنة ببومرداس والاجراءات التي تمت بينها وبين مديرية الجمارك دار البيضاء من أجل إتمام عملية التصدير، وعليه تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** سيتناول دراسة واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.
- **المبحث الثاني:** يتناول وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- **المبحث الثالث:** يتم فيه دراسة ميدانية على مستوى مديرية الجهوية للجمارك دارالبيضاء (الجزائر الخارجية).

المبحث الاول: دراسة تحليلية للصادرات خارج المحروقات في الجزائر فترة 2010-2020:

شهدت الجزائر اهتماما كبيرا حيث أصبح اهتمامها بالصادرات خارج المحروقات في السنوات الأخيرة كبيرا خصوصا بعد الأزمات النفطية وتقلب أسعاره في الأسواق العالمية ووصوله لمستويات متدنية، وباعتباره مصدر التمويل الأول للخزينة، لذا زاد اهتمام الدولة بالصادرات خارج المحروقات، حيث قامت السلطات الجزائرية بمجموعة من الإجراءات والتدابير من أجل الخروج من التبعية لقطاع المحروقات والنهوض بالاقتصاد الوطني وترقية صادراتها. ومن خلال هذا المبحث سيتم القيام بدراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية من 2010 الى 2020 خارج المحروقات.

المطلب الأول: الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

أصبحت الصادرات خارج المحروقات من اهتمام الجزائر خصوصا بعد تقلبات الأسعار النفطية في السنوات الأخيرة، وسيتم دراسة ذلك خلال المطلب.

أولا: تطور الصادرات خارج المحروقات:

شهدت الصادرات خارج المحروقات العديد من التطورات مقارنة بالسنوات الماضية، هذه التطورات كانت نتيجة لخروج الجزائر من عديد من الأزمات، وبعد تطور بعض العوامل، كالعامل التكنولوجي وتطور معدات الانتاج واليد العاملة والسياسة التي انتهجتها الجزائر في إطار ترقية الصادرات، كل هذه العوامل ساهمت في تطور الصادرات خارج المحروقات.

والشكل التالي يمثل تطور الصادرات خرج المحروقات 2010 الى 2020:

الجدول رقم05: جدول يمثل تطور الصادرات خارج المحروقات خلال فترة 2010-2020.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات خارج المحروقات	1526	2062	2026	2165	2582	2063	1780	1890	2925	2580	2021
%	2.67	2.81	2.87	3.28	4.11	5.46	5.93	5.44	6.99	7.2	9.3
صادرات المحروقات	55527	71427	69804	63752	60304	35724	28246	32873	38872	33244	19524
%	97.33	97.19	97.13	96.72	95.86	94.54	94.07	94.56	93	92.8	90.7
مجموع الصادرات	57053	73489	71866	65917	62886	37787	30026	34763	41797	35824	21545

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، **حصيلة التجارة الخارجية**، تاريخ الاطلاع:2022/05/02، على موقع:

http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieurle 02/05/2022. 11 :02

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن اقتصاد الجزائر يعاني من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، حيث يظهر مدى تطور الصادرات خارج المحروقات بالمقارنة مع صادرات المحروقات وكذا الصادرات الإجمالية، وهذا في الفترة 2010 – 2020 ، فالصادرات خارج المحروقات لا تغطي إلا نسبة قليلة من اجمالي الصادرات فينعكس ذلك سلبا على حصيلة الميزان التجاري من جهة، ومن جهة أخرى الاقتصاد الوطني ككل، فنرى ضعف في قيمة الصادرات خارج المحروقات في فترة الدراسة حيث قدرت قيمتها سنة 2010 ب 1526 مليون دولار وهي قيمة ضئيلة مقارنة بقيمة صادرات المحروقات التي بلغت في نفس السنة 55527 مليون دولار، وقد شهدت الصادرات خارج المحروقات تذبذبات بين الصعود والنزول إلى غاية السنوات الأخيرة حيث وصلت إلى أقصى ارتفاع سنة 2018 وذلك بقيمة 2925 مليون دولار وهو يمثل 6,99% من قيمة الصادرات خارج المحروقات وهي الذروة التي تم الوصول إليها، نتيجة بعض المجهودات التي قامت بها وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة بعد التراجع الكبير الذي شهدته سنة 2016 كأدنى مستوى لها حيث بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات ب 1780 مليون دولار نتيجة انخفاض أسعار النفط و الأزمات النفطية ، فقد أثر ذلك على مداخيل الدولة من العملة الصعبة وأدى إلى عجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، ولم تجد الدولة حل إلا ترقية الصادرات خارج المحروقات لكن كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لم يكن لها أثر للرفع من قيمة الصادرات بالمقدار الكبير، فمن الملاحظ أن النسبة الكبيرة من الصادرات هي المحروقات، ما يجعل النمو الاقتصادي عائق تطور هذا القطاع بالدرجة الأولى وكذا ارتفاع سعره، ومرتبط أيضا بالنمو العالمي والطلب عليه في الأسواق الدولية، رغم النمو الاقتصادي لأي بلد فالجزائر لا ينطبق عليه إذ تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية فالصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز 10% لعدة سنوات، على الرغم من الخطط والإستراتيجيات التي تم نهجها من طرف الجزائر، فنلاحظ أن الصادرات من المحروقات إلى الخارج تمثل الأساس.

كما تشير بعض الإحصائيات التي تم رصدها من المديرية العامة للجمارك أن قيمة الصادرات بلغت 2580 سنة 2019 أي انخفاض كبير عن سنة 2018 وذلك ناتج بالأساس عن انخفاض أسعار النفط، فيما بلغت قيمة صادرات المحروقات 33240 مليون دولار[1].

وبلغت القيمة الإجمالية للصادرات سنة 2020 ب 21545 مليون دولار فهو منخفض بإجمالي الصادرات لسنة 2019 وهذا راجع أساسا لترجع أسعار النفط نتيجة الوضعية الوبائية التي يعيشها العالم منذ بداية سنة 2020 نتيجة وباء كرونا حيث أثر هذا الأخير على صادرات[2].

[1] **وكالة الأنباء الجزائرية، 2019**، من الموقع الالكتروني لوكالة الانباء الجزائرية، بتاريخ2020،/04/23 17:00، https://www.aps.dz/ar/economie/2019

[2] **الإذاعة الجزائرية**، 2021، من الموقع الالكتروني للإذاعة الجزائرية بتاريخ2022/04/25 22:15، https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/2021.html

وفقا لحصيلة الوزارة التجارية فقد سجلت الصادرات خارج المحروقات خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 ما قيمته 870,33 مليون دولار، مقابل 547 مليون دولار في فترة 2020، أي بزيادة قدرها 58،83%، وذلك نتيجة الاهتمام الكبير الذي أصبح تتلقاه الصادرات خارج المحروقات من قبل المسؤولين في مختلف المستويات وكذلك لتحسن وضعية الوبائية التي خلفها فيروس كورونا....[1]

ثانيا: هيكلة الصادرات خارج المحروقات:

صحيح ان صادرات الجزائر خارج المحروقات ضئيلة وضعيفة مقارنة بصادرات المحروقات إلى أنها متنوعة والجدول الموالي يبرز أهمها:

الجدول رقم 06: أهم الصادرات خارج المحروقات.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
السلع الغذائية	315	335	315	402	323	235	327	349	373.77	407.8	399.6
المواد الخام	94	161	168	109	109	106	84	73	92.39	95.95	65.85
المواد نصف المصنعة	1056	1496	1527	1458	2121	1597	1321	1410	2335.58	1950.92	1439.47
السلع والمعدات الزراعية	1	-	1	-	2	1	-	0.29	0.31	0.25	0.31
السلع والمعدات الصناعية	30	35	32	28	16	19	54	78	90.10	82.97	84
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	30	15	19	17	11	11	19	20	33.42	30.42	31.75
اجمالي الصادراتخارج المحروقات	1526	2062	2026	2165	2582	2063	1780	1890	2925.56	2580.37	2020.98

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، **حصيلة التجارة الخارجية**، تاريخ الاطلاع: 2022/05/05، على موقع:

http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

من خلال الجدول يمكن القول بأن هناك 06 مجموعات تشكل هيكل الصادرات خارج المحروقات، كما يبين لنا تطور صادرات كل مجموعة من هذه المجموعات خلال فترة الدراسة (2010-2020)، والملاحظ هو أن المواد نصف المصنعة "كانت تشكل طيلة سنوات الدراسة النسبة العالية مقارنة مع باقي المجموعات الأخرى بحيث تحتل الصدارة ، حيث تعدت 5% من حجم الإجمالي للصادرات، فقدرت قيمتها ب 1056 مليون دولار سنة 2010 وتعتبر هذه القيمة ادنى خلال فترة دراسة لتشهد بعد ذلك المواد المصنعة تطورات في صادراتها لتصل لذروتها بقيمة 2335.58مليون دولار وذلك سنة 2018 . حيث شهدت هذه القيمة قبل وصولها لذروتها مراحل تصاعدية متذبذبة من 2010 إلى 2014 ثم تمر

[1] **وكالة الأنباء الجزائرية**، 2021، بتاريخ 2022/04/26، 30: **08**. https://www.aps.dz/ar/economie/2021

على مراحل صعودا ونزولاحيث تراجعت هذه القيمة خلال السنتين 2015 و2016 ثم عاودت الصعود من جديد خلال السنتين لتصل لذروتها في 2018.

ومن خلال نفس الجدول نلاحظ أيضا بأن المواد الغذائية تحتل المرتبة الثانية حيث تقدر صادراتها ب 1% من إجمالي الصادرات، وقد كانت هذه النسبة متدنية نزولا وصعودا طيلة فترة الدراسة، وإن شهدت صعودا يكون بقيم قليلة، فالملاحظ أنهاسجلت أدنى قيمة سنة 2015 والتي قدرت ب 235 مليون دولار بعدما أن كانت قد سجلت معدل جيد سنة 2013 يقدر ب 402 مليون دولار، لتعود سنة 2019 وتحقق أقصى قيمة والتي قدرت ب 407.8 مليون دولار.

ونلاحظ من الجدول أيضا أن المواد الخام جاءت في المرتبة الثالثة من حيث نسبتها في الصادرات خارج المحروقات، حيث شاهد هذا المنتوج تذبذبات كبيرة خلال فترة دراسته وتكون أقصى قيمة محققة سنة 2012 ب 168 مليون دولار ليشهد بعد ذلك تراجعات رهيبة خصوصا سنة 2020 حيث حققت أدنى قيمة مقدرة ب 65 مليون دولار.

أما بخصوص سلع المعدات الصناعية أصبحت تحقق تقريبا نفس أرقام محققة للموارد خامة وأفضل منها خصوصا في سنوات الأخيرة التي شهدت صادرات سلع ومعدات الصناعية تطورات مقارنة مع سنوات سابقة لتصل إلى ذروتها سنة 2018 بمقدار 90.10 مليون دولار وفيما يخص السلع الاستهلاكية حيث تساهم بمقدار 0.08 %من إجمالي الصادرات فقد بلغت أعلى قيمة لها 33 مليون دولارسنة 2018.

صحيح أن الاقتصاد الوطني يعتبر هش بسبب اعتماده بالدرجة الأولى على الصادرات النفطية غير أن آخر الإحصائيات المتداولة سنة 2021، تقول بأن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات قد ارتفعت بحوالي 59% خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، وهذا حسبما أفادت به حصيلة وزارة التجارة، وقد بلغت قيمة هذه الصادرات 870.33 مليون دولار مقابل 547 مليون دولار السنة الماضية، أي بزيادة قدرها 58.83%. وشكلت مادة الصادرات خارج المحروقات للثلاثي الأول ما نسبته 11.30% من إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة.

وأهم المواد المصدرة خلال هذه الفترة تمثلت في مادة الاسمنت التي ارتفعت صادراتهاإلى + 96.19% مقارنة بالثلاثي الأول من سنة 2020 لتبلغ قيمتها 37,85 مليون دولار، بينما بلغت صادرات السكر 102 مليون دولار بزيادة65.7%،وصادرات التمور بلغت قيمة 37.11 مليون دولار بزيادة قدرها 40.62%، أما صادرات الأسمدة المعدنية والكيماوية فقد قدرت 226.85 مليون دولار وهذا بزيادة قدرة 10.96%، وأما فيما يخص الزيوت والمواد المشتقة من الفحم الحجري فقد بلغت صادراتها 124 مليون دولار بزيادة بلغت 75%، وأما صادرات المواد الغذائية فقد بلغت 169 مليون دولار بزيادة قدرها51 % .

وفي الاخير يمكن القول أن الصادرات خارج المحروقات تحقق نسب جيدة خصوصا في السنوات أخيرة 2020-2021 ولاحظنا أن هذه الزيادات شملت مختلف المواد المصدرة خارج المحروقات وهذا شيء إيجابي

ويبعث على التفاؤل، لكن نسبة الصادرات خارج المحروقات الإجمالي الصادرات تبقى ضعيفة حيث بلغت نسبتها 11.30%، ولهذا على الجزائر انتهاج إستراتيجية فعالة من أجل ترقية صادراتها.

ثـالثـا: أفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

من خلال تصريحات المسؤولين الجزائريين، خاصة أولئك الذين لديهم علاقة مباشرة بعملية التصدير يمكن القول أن هناك اختلاف فينظرتهملمستقبل الصادرات خارج المحروقات بين متفائل ومتشائم، في السلطة الرسمية ممثلة في رئيس الجمهورية وتضع هدف 05 ملايير دولاركصادرات خارج المحروقات لسنة 2021، وهذا ما صرح به في خطاب تم القاؤه بمناسبة افتتاح "الندوة الوطنية حول مخطط الإنعاش الاقتصادي"، وقد أعلن رئيس الجمهورية عن خطة للإنعاش الاقتصادي تهدف إلى تقليص التبعية للمحروقات كمورد للعملة الأجنبية من 98%حاليا إلى 80% في نهاية 2021، في ظل انخفاض مداخيل البلاد من العملة الصعبة نتيجة إخبار أسعار النفط.[1]

وفي الاتحاد قامت الحكومة باتخاذ وبالخصوص المسؤول الأول على قطاع التجارة مثلا وزير التجارة السيد **كمال رزيق**، الذي صرح في عدة مناسبات بقدرة الجزائر على تحقيق الهدف الذي وضعه رئيس الجمهورية فيما يخص الصادرات خارج المحروقات، هذا على المدى القصير، أما على المدى المتوسط والبعيد فهم يرون بأن الاقتصاد الجزائري سيتحرر من التبعية للمحروقات، لكن المعطيات الاقتصادية الداخلية والخارجية تتنبأ بأن الاقتصاد الجزائري لن يكون في أحسن حال، على الأقل في المدى القصير والمتوسط، خاصة فيظل "**جائحة كورونا**" وما تعرض له الاقتصاد الجزائري من ركود، وتوقف الكثير من المؤسسات الاقتصادية عن النشاط أو انخفاض وتيرةنشاطها، وكل هذا أدى إلى انخفاض مداخيلها وأرباحها، وسينعكس حتما على الصادرات خارج المحروقات، بحيث سيبقى عليها في نسب ضعيفة، إضافة إلى هذا الركود الاقتصادي العالمي الذي صاحب جائحة كورونا جعل من الطلب العالمي على السلع والخدمات ينخفض، مما سيزيد من المنافسة بين الشركات والدول على الأسواق العالمية، وهذا بطبيعة الحال سينعكس سلبا على حصة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الأسواق العالمية، وبالتالي سيخفض من صادرات هذه المؤسسات.

رابـعـا: أسواق التصدير في الجزائر:

للجزائر موقع استراتيجي هام وهو ماجعل لديها علاقات تصديرية مع مختلف الدول سوآءا الاوربية او الافريقية.... بالإضافة إلى موقعها الهام، تميز منتوجاتها وصادراتها خارج المحروقات بنوعية وجودة عالية واسعار معقولة مقارنة بالدول الافريقية الاخرى مما جعل سوقها التصديري جد متنوع، والشكل التالي يمثل أسواق تصدير الجزائر:

[1] **جريدة العرب الاقتصادية الدولية**، 18 اغسطس 2020، الجزائر تطمح لتقليص التبعية للنفط، من 80 الى 90 حاليا.

الشكل رقم05: يمثل الشكل التالي قائمة أسواق الاستيراد لمنتج تم تصديره من قبل الجزائر في 2020.

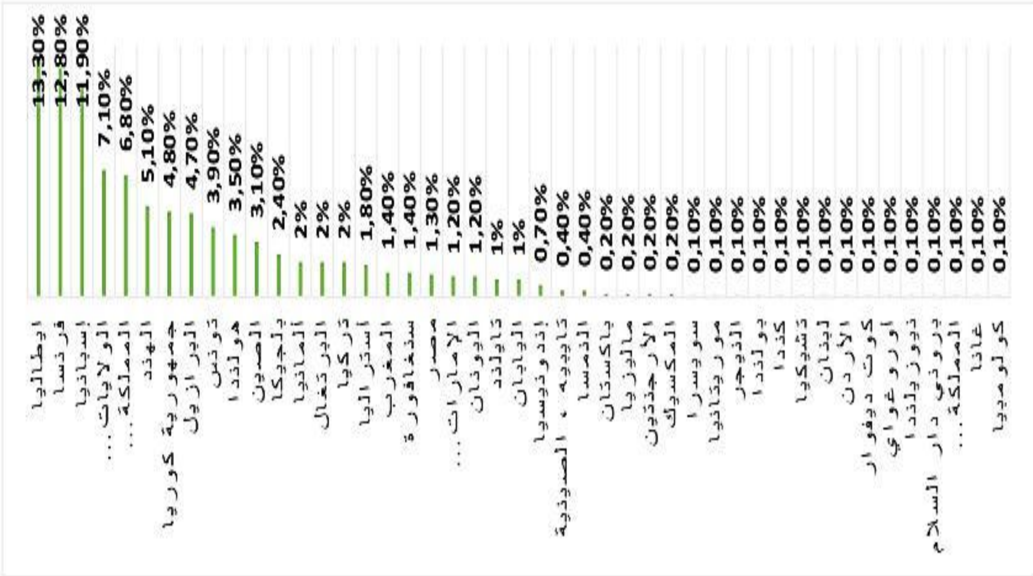

المصدر: http://www.trademap.org/country_Selproductcountry_graph

تاريخ الاطلاع: 2022/05/20 11:07

بحيث تمثل صادرات الجزائر 0.2٪ من الصادرات العالمية، وهي تحتل بذلك المرتبة 59 عالميا، ويبلغ متوسط مسافة الدول المستوردة من الجزائر 3872 كما سجلت الجزائر 45 سوقا للتصدير في إحصائيات سنة 2020، حيث تحتل إيطاليا الصدارة و تعتبر الشريك الأول لها وقدرت نسبة الصادرات من المنتجات الجزائرية لديها 13.3%، ثانيا تليها فرنسا بنسبة 12.8% ثم إسبانيا بنسبة 11.9% و نستنتج ان معظم منتوجات الجزائرية توجه لدول الاوربية ، تليهاالولايات المتحدة الامريكية في المرتبة الرابعة بـ 7.1% وبريطانيا في المرتبة الخامسة بـ6.8%.

المطلب الثاني: معوقات رفع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

من خلال المطلب يتم دراسة أهم معوقات الصادرات خارج المحروقات، فتعاني صادرات الجزائر العديد من معوقات خصوصا بعد مرورا بمجموعة من أزمات أخرها جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط ...هذه أزمات جعلت من رفع صادرات صعبا وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي: [1]

- غياب مؤسسات اقتصادية قوية تستطيع تصدير منتجاتها والمنافسة في الأسواق الدولية، سوى عدد قليل جدا منها.

[1] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر والتحديات**، جامعة ورقلة المحرر مجلة الباحث، 2002، ص ص: 06-17.

-ضعف الإنتاج الوطني حيث أن معظم المنتجات لا تغطي الطلب الداخلي فكيف لنا أن نقوم بتصديرها.

-ضعف الاستثمار الوطني والأجنبي بسبب وجود مشاكل عديدة في بيئة الاستثمار وعلى رأسها البيروقراطية الإدارية، وعدم استقرار القوانين المنظمة النشاط الاستثماري، إضافة إلى انتشار المحسوبية والرشوة والفساد الاداري والمالي، وما كشفته العدالة في السنوات الأخيرة إلا دليل على حجم الفساد الإداري والمالي الذي كان يعشعش في الإدارات المحلية والمركزية.

-نقص الدعم والتحضير المقدم للمؤسسات الاقتصادية التي في الرغبة والقدرة على التصدير، ووجود العديد من العراقيل في وجه هذه المؤسسات خاصة فيما يخص تحصيل مستحقاتها المالية من الخارج.

-عدم الأخذ بمعايير الجودة المعمول بها دوليا من قبل معظم المؤسسات الاقتصادية الوطنية، وهذا لنقص إمكانياتها المالية والبشرية.

-عدم اهتمامها بالسوق الخارجية واكتفائه بالسوق الوطنية فقط، إضافة إلى نقص الخبراء في مجال الجودة ونقص اليد العاملة المؤهلة التي تساعد المؤسسات على تطبيق معايير الجودة.

-عدم وجود استراتيجية واضحة لترقية الصادرات خارج المحروقات واضحة المعالم لدى كل الأطراف، سواء كانت هيئاتحكومية أو أعوان اقتصاديين، وهذا يظهر من خلال المشاكل العديدة التي يعاني منها المصدرونوالتي لم تجد طريقها للحل منذ سنوات طويلة، مثل مشكل غياب فروع للبنوك الجزائرية في الخارج لتسهل على المصدرين تحصيل مستحقاتهم المالية من زبائنهم، فهذا المشكل مازال مطروحا ليومنا هذا رغم وعود الحكومات المتكررة بحله.

-غياب شبه كلي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الخارج، مما جعل المصدرين يترددون في الدخول إلى الأسواق الأجنبية لنقص المعلومات عن هذه الأسواق.

-نقص المنافسة على مستوى السوق الداخلية في الكثير من المنتجات، مما أدى إلى غياب الإبداع والابتكار والجودة في الإنتاج، وجعل المنتجات الجزائرية ذات تنافسية ضعيفة مقارنة مع المنتجات الأجنبية حتى في السوق الوطنية.

-إغراق السوق الوطنية بالمنتجات المستوردة والمقلدة خاصية العبثية منها وذات الأسعار المنخفضة، ما أثر علىالمنتجات الوطنية وأدى إلى إفلاس الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

-سيطرة بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية على بعض مجالات النشاط الاقتصادي، واستفادتها من الدعم المستمرالدولة رغم ضعف أدائها وقلة جودة من لحاقها، ما أدى إلى عدم بروز مؤسسات خاصة قوية يمكنها أن تلبي الاحتياجات الوطنية وتوجه نحو التصدير.

- عدم وجود رغبة واستراتيجية لدى أغلب المؤسسات الوطنية العمومية منها والخاصة للتوجه نحو السوق الخارجية، رغم تحقيقها للاكتفاء الذاتي على مستوى السوق الداخلية وتوفرها على قدرات إنتاج غير مستغلة.

- عدم وجود انتظام في عمليات التصدير خاصة بالنسبة للمنتجات الفلاحية، وهذا لعدم التحكيم في الإنتاج، وغياب استراتيجية فلاحية واضحة لدى الدولة ولدى الخواص.

- عدم وجود استراتيجية واضحة في مجال التصنيع وفي مجال التصدير سواء من قبل الدولة أو من قبل الخواص.

- الاقتصاد الجزائري اقتصاد ضعيف وغير تنافسي وهو غير قادر على المنافسة الداخلية فما بالك المنافسة الدولية، وهوغير قادر على تغطية الاحتياجات السوقية الداخلية في الكثير من المنتجات فكيف له أن يذهب إلى التقارير.

- إهمال الجزائر والشركات الجزائرية للأسواق العربية والإفريقية التي هي في متناول مؤسساتنا الوطنية ومحاولة الدخول إلىالسوق الأوروبية التي لها معايير جودة صارمة ولديها حواجز كثيرة.

- وجود العديد من الهيئات التي لها مهام دعم الصادرات خارج المحروقات ووجود نوع من التداخل فيما بينها ومنهاالديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية(PROMEX) ، والغرفة الوطنية للتجارة والشركة الوطنية للمعارض والتصديرSAFEX، وغياب التنسيق فيما بينها والتضارب في الاحصائيات التي تقدمها الهيئة، مما جعل هناك صعوبة فيمعرفة الوضعية الحقيقية للصادرات خارج المحروقات وعدم القدرة على تقييمها.

- غياب تشريعات قانونية تسمح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالاستثمار في الخارج من خلال إقامة نقاط بيع لمنتجاتهم أو إقامة نقاط الخدمات ما بعد البيع، خاصة وأن في السنوات الأخيرة هناك بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قامت مبادرات فردية لدخول أسواق عربية وإفريقية وحتى أوروبية، وقد واجهتها عراقيل إدارية وتشريعية كثيرة لفتح نقاط بيع لها في هذه الدول، وهذه العراقيل تتعلق خاصة بالقوانين التي لا تسمح للجزائريين بإخراج العملة الصعبة والاستثمار في الخارج.

- غياب فروع للبنوك الجزائرية في الخارج صعب من مهمة المصدرين في تحصيل مستحقاتهم الناتجة عن عمليات التصديروحرمهم من المرافقة المالية في الأسواق التي أرادوا دخولها ووجدوا فيها فرصا للتصدير والاستثمار.

- تباطؤ الهيئات المكلفة بدعم المصدرين عن تقاسم هذا الدعم في وقته، خاصة الدعم المالي التعويضات عن النقل والتعويضات عن المشاركة في المعارض الدولية.

- ضعف شركات نقل البضائع الوطنية سواء البحرية أو الجوية، واحتكار خدمات النقل من قبل شركات أجنبية، وفرض شروطها وأسعارها المرتفعة على المتعاملين الجزائريين.

-وجود عراقيل كثيرة أمام المصدرين على مستوى الموانئ الجزائرية، نظرا لوجود البيروقراطية والمحسوبية والرشوة، وكذلك نقص الخبرة في مجال التصدير لدى المصدرين الجزائريين.

-وجود منافسة قوية في الأسواق العالمية، خاصة من قبل الشركات متعددة الجنسيات التي لها إمكانيات هائلة وتكنولوجيا متطورة، وتعمل على احتكار الأسواق والسيطرة عليها رغم وجود قوانين تمنع ذلك.

-وجود عمليات التقليد التي تضر بسمعة المؤسسات التي تعمل على جودة منتجاتها وخلق الثقة بينها وبين زبائنهاوهذا التقليد الذي تمارسه بعض الشركات الصينية والذي يمس أحيانا ببعض المؤسسات الوطنية التي لها سمعة طيبة فيالداخل والخارج مثل مؤسسة BCR والصناعة الصابرة السكاكين والمصارف) ومؤسسة BMS لمساعدة الأجهزة.

-ضعف الامكانيات المالية للكثير من المؤسسات الوطنية، ما يصعب عليها من عمليات التصدير والتي تتطلب توفرموارد مالية معتبرة للقيام بماء وصعوبة الحصول على القروض اللازمة لتمويل هذه العمليات.

ويمكن تخليص العراقيل التي تواجه قطاع التصدير في الشكل التالي:

الشكل رقم 06: أهم العراقيل التي تواجه المؤسسات الجزائرية في التصدير إلى الأسواق الدولية.

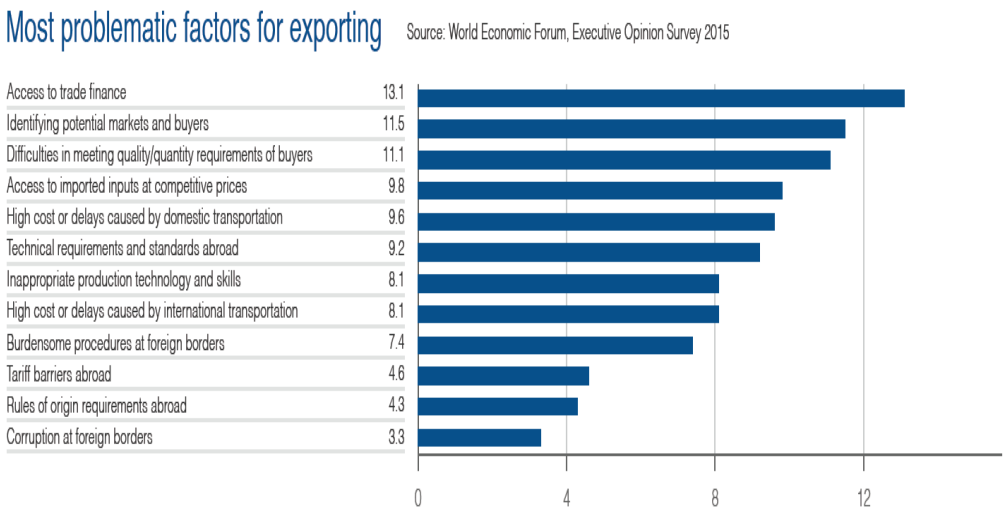

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، **تقرير التجارة التمكينية** 2016، ص 53.

يمثل الشكل التالي أهم العراقيل التي تواجه المؤسسات الجزائرية في التصدير حيث يتضح من أن ابرز العراقيل التي تواجه تصدير المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الدولية تتعلق بصعوبة الوصول والحصول على التمويل ، حيث احتلت المرتبة الأولى و شكلت 13.1 نقطة من إجمالي التنقيط المتعلق بصعوبة ومشاكل التصدير في الجزائر المقدر بـــ 100 نقطة، تليها عراقيل والصعوبات المتعلقة بمعرفة الأسواق المحتملة والمشترين(11.5 نقطة) وصعوبات الاستجابة للمتطلبات الكمية والنوعية للمستهلكين والمشترين في الأسواق

الدولية (11.1 نقطة)، إضافة إلى المشاكل المرتبطة بالحصول على مدخلات الإنتاج بأسعار تنافسية وبتكنولوجيا الإنتاج وعدم القدرة على احترام المعايير الفنية والإنتاجية المطلوبة في الأسواق الدولية وارتفاع التكاليف المرتبطة بالنقل الداخلي والخارجي، وهو ما يطرح تحديات كثيرة للقضاء على هذه المشاكل ودعم الجهود التصديرية للاستفادة من الفرص التجارية المتاحة في الأسواق الخارجية، لأن بقاء هذه العراقيل واستمرارها من شأنه توسيع الفجوة التصديرية وتمركز الصادرات في المنتجات النفطية.

المطلب الثالث: سبل وحلول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

من أجل ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لابد من تحقيق مجموعة من السبل وتتمثل في:

أولا: سبل ترقية الصادرات:

1. تحسين المناخ الاستثماري:

لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر لابد من توفير الشروط التالية[1]:

تحسين الإطار التشريعي والقانوني بتوفير العوامل الملائمة لجذب الاستثمار من خلال إيجاد قانون موحد للاستثمار يتمتع بالشفافية، كما يكفل تقديم حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية للمستثمر.

2. إصلاح وتحرير القطاع المالي:

– عن طريق إصلاح القطاع المصرفي، خاصة وأن سوء أداء واستقبال العاملين والقائمين للمستثمرين تفوت فرص استثمارية على الدولة، حيث يعكف المستثمر على تحويل أمواله الى وجهات اجنبية أخرى ذات أداء واستقبال أحسن.

– إرساء معالم الحوكمة ومحاربة الفساد حيث تحتل الجزائر مرتبة جد متأخرة مما جعلها مصنفة ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم.

– التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي خاصة وأن الجزائر تعتبر من بين أكثر الدول النامية التي تعاني من استفحال هذه الظاهرة.

3. إرساء معالم الذكاء الاقتصادي في المؤسسات المصدرة:

يعتبر الذكاء الاقتصادي أداة فعالة للحصول على المعلومات المتعلقة بالأسواق المحلية والدولية، ويهتم الذكاء الاقتصادي بالبحث عن إيجاد كافة المعلومات المتعلقة بجميع الأطراف المتواجدة في بيئة المؤسسة واستخدامه بالطريقة الملائمة، حتى يتم اتخاذ القرار والتأثير على المحيط وفقا لما يخدم المؤسسة وأهدافها.[2]

[1] جباري شوقي، **متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، ص ص: 71-88.

[2] العوادي حمزة ،13 ديسمبر 2015، **حوايات واقع الصادرات الصناعية خارج المحروقات وسبل ترقيتها خلال الفترة 2008 2012**، جامعة قالمة، للعلوم الاجتماعية والانسانية، ص ص: 499-525.

4. تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، من خلال الدور الذي تلعبه في خلق القيمة المضافة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أن هذا النوع من المؤسسات في الجزائر مازالت بعيدة كل البعد عن التصدير فجلها موجه للسوق الداخلية، فهي تتمركز في قطاع الخدمات والبناء والاشغال العموميةوحتى المؤسسات الموجهة للتصدير فهي تعمل في الصناعات التحويلية المعتمدة على المحروقات. ورغم كل الجهود المبذولة من قبل السلطات العمومية في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن النتائج جاءت دون ذلك، في الصادرات خارج المحروقات لم تتعدى 8% من مجمل الصادرات؛ هذا ما جعل الصادرات الجزائرية أحادية القطب تعتمد بشكل كبيرعلى تصدير المحروقات، مما يبقيها رهينة لتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية.

5. إقامة مناطق صناعية للتصدير:

يظهر ذلك من خلال الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في أماكن متقاربة ممايسمح بالاستفادة من عوامل التكتل التي يحققها الموقع المشترك ووفرة العمالة وتقاسم التكنولوجيا، وقد تزايد الاهتمام العالمي بالمناطق الصناعية بعد بروز تجارب ناجحة في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، بسبب ازدهار عدد من القطاعات الصناعية التي تسودها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

6. إنشاء هيئات لتحسين الجودة:

تأخذ على عاتقها مهمة تقديم منتوج يتحلى بجميع المواصفات ومقاييس الجودة التي تتوفر في المنتجات المنافسة الموجودة في الأسواق العالمية، كما تقوم بإعادة النظر في سياسة التسعير لجعل المنتج لا يتأثر بالتكاليف الناتجة عن استخدام الجودة.

7. الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة في المؤسسات المصدرة:

إن ضرورة اهتمام المؤسسات الجزائرية بالجودة الشاملة تنبع من حاجتها الماسة إلى اكتساب مزايانسبية تنافسية مستدامة في منتجاتها بما يضمن سهولة نفاذها إلى الأسواق الدولية.

ثانيا: الحلول المناسبة للترقية من الصادرات خارج المحروقات:

من اجل ترقية صادرات ورفعها يجب لجوء الى مجموعة من حلول اهمها:

– إرساء دولة الحق والقانون، يكون فيها كل المواطنين سواسية أمام القانون، مما يخلق الثقة لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب ويشجعهم على الاستثمار داخل الوطن، وهذا بدوره يقوي الاقتصاد الوطني

[1] حمزة العوادي، 2018، **الجودة الشاملة كمحدد اساسي لترقية صادرات، المؤسسات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات**، دراسة استكشافية اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في علوم الاقتصادية، تخصص تحليل قطاعي قسم العلوم الاقتصادية، بسكرة الجزائر، ص: 85.

ويسمح بظهور مؤسسات اقتصادية قوية، يمكن ها أن تصدر منتجاتها إلى الخارج وترفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات.

_إحداث إصلاحات حقيقية في شتى القوانين خاصية المتعلقة بالاستثمار، من أجل خلق مناخ استثماري مشجع وجاذب للمستثمرين الوطنيين والأجانب، ما يسمح ببناء اقتصاد قوي وتنافسي داخليا وخارجيا.

_ضرورة إيجاد ميكانيزمات حقيقية لمرافقة المصارين وحل كل العقبات التي تواجههم في عمليات التصدير، سواء من حيث توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية وشروط الدخول إليها، أو من حيث الترويج للمنتجات الوطنية من قبل الهيئات الدبلوماسية في الخارج، وكذا فتح فروع في الخارج للبنوك الوطنية وهذا لتسهيل تحصيل المصدرين لأموالهم.

_تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية التي تساعد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على الدخول إلى الأسواق الخارجية، من خلال ربطعلاقات اقتصادية مع مستوردين محتملين من مختلف الدول التي لها علاقات دبلوماسية مع الجزائر، ومرافقة المصدرين الجزائريين في عملية البحث عن أسواق جديدة لمنتجاتهم، وتزويدهم بمختلف المعلومات التي يحتاجون إليها.

_وضع استراتيجية واضحة في كل شعبة، وهذا ما تعمل عليه وزارة التجارة، بحيث أكد وزير التجارة بأن اللقاءات والمشاورات التي استمع وزارات كل من التجارة والصناعة والفلاحة والتنمية الريفية والنقل وكل الدواوين الوطنية إضافة إلى منتسبي الإنتاجية ما تسمح بدراسة مستقبل كل شعبة ووضع حلول حقيقية التصدير الفائض من الإنتاج بعيدا عن العمل الفردي والعشوائي.[1]

[1] وكالة الانباء الجزائرية ، 2020، **ترقية الصادرات خارج المحروقات مرهون بوضع استراتيجية واضحة في كل شعبة**، من موقع الإلكتروني لوكالة الانباء الجزائرية.

المبحث الثاني: أساليب ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات استخدمت الجزائر عدة أساليب لترقية صادراتها، وسيتم دراسة ذلك من خلال هذا المبحث.

المطلب الاول: انشاء مؤسسات أو هيئات داعمة للصادرات خارج المحروقات

في إطار ترقية الصادرات انتهجت الجزائر استراتيجيات الفعالة والتي تتمثل في انشاء هيئات او اجهزة همها اول تحقيق التنمية لصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر وصحيح ان تم انشاء بعضها قديما ولم يكن لها اسهام كبير في ترقية الصادرات الا ان الدولة الجزائرية وفي نفس إطار عملت مؤخرا على تجديد هذه الهيئات التي ساهمت وبقدر كبير في ترقية الصادرات خارج المحروقات ومن بين هذه الاجهزة نذكر:

أولا: وزارة التجارة:[1]

هي إحدى وزارات الحكومة الجزائرية، بالجزائر العاصمة، المكلفة بشؤون التجارة والمراقبة. تكونت وزارة التجارة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 207/94 المؤرخ في 16 يوليو 1994، بعدما كانت تحت وصاية وزارةالاقتصاد قبل أنتما لتعديل رقم 189/90 المؤرخ في 13 يونيو1990، يكلف وزير التجارة بما يأتي:

-بعد و/أو يساهم في وضع الإطار المؤسساتي والتنظيمي المتعلق بالمبادلات التجارية الخارجية.

-ينظم تحضير الاتفاقيات التجارية الدولية والتفاوض بشأنها، بالاتصال مع المؤسسات المعنية، ويتولىتنفيذها ومتابعتها.

_ يسير على جعل القوانين والتنظيمات مطابقة للنصوص التي تسير التجارة الدولية.

ينشط ويحفز عبر الهياكل الملائمة، بالاتصال مع الدوائر الوزارية والمؤسسات المعنية، الأعمال التجارية الخارجية الثنائية والمتعددة الأطراف.

-يعالج في حدود صلاحياته، الخلافات المتعلقة بالتجارة الدولية.

-بعد ويقترح كل استراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات.

-يسهل ويشجع مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في التظاهرات الاقتصادية داخل الوطن أو خارجه.

-ينشط، بالتنسيق مع البيئات المعنية، المصالح الموضوعة لدى الممثليات الدبلوماسية الجزائرية في الخارجية المكلفة بالشؤون التجارية.

-يساهم في وضع وتنظيم سير مناطق التبادل الحرة.

-يسهر على وضع وتطوير نظام المال وإعلام إحصائي حول المبادلات التجارية الدولية.

[1] **وزارة التجارة** من موقع الالكتروني بتاريخ 2022/04/30 ،16:00: https://www.commerce.gov.dz .

ثانيـا: غرفة التجارة والصناعة:[1]

تم إنشاء غرفة جزائرية للتجارة والصناعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-93 المؤرخ في11 شوال 1416 الموافق لـ 3 مارس سنة 1946، والفرقة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع ب الشخصية والاستقلال المالي تعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة ومقرها بمدينة الجزائر، ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بموجب مرسوم تنفيذي، بناء على تقرير الوزير المكلف بالتجارة.

وفي سنة 2000 تم إعادة شروط الاستحقاق من خلال المرسوم التنفيذي رقم 2000-312 المؤرخ في (14أكتوبر 2000)، حيث تم توسيع صلاحيات الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة في مجال التكوين، وفي سنة 2010تم تعديل أجهزة الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة على إثر الانتقال التدريجي من 20 إلى 48 غرفة تجارية للصناعة، وذلك لتغطية حاجيات وتطلعات المتعاملين الاقتصاديين بموجب إصدار المرسوم التنفيذي رقم 10 -319 المؤرخ في 15 محرم عام 1432 الموافق لـ 21 ديسمبر سنة2010 .

تتمثل مهام الغرفة فيما يلي:

– تزود السلطات العمومية بمبادرة منها أو بناء على طلب هذه السلطات، بالآراء والمقترحات والتوصيات فيالمسائل والانشغالات التي تخص بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الصعيد الوطني، قطاعات التجارة والصناعة والخدمات.

–تنظم التشاور بين منخرطيها وتجمع أراءهم في النصوص التي تعرضها عليها الإدارة قصد دراستها وإبداء رأيها بشأنها.

– من أهم مهام غرفة التجارة والصناعة هو متابعة وتقديم الدعم للمؤسسات الاقتصادية والتجارية والصناعية والخدمية في المجالات القانونية والمالية والاجتماعية وخاصة التجارة الخارجية.

– تقديم الإرشادات والتوجيهات للمنخرطين في مجالات الأنشطة والعلاقات الشركاء الوطنيين والأجانب.

– تلخيص الآراء والتوصيات والاقتراحات التي تعتمدها غرف التجارة والصناعة وتلائم برامجها ووسائلها. تنجز كل أعمال المصلحة المشتركة في غرفة التجارة والصناعة وتحفزها على القيام بالمبادرات.

–تتولى تمثيل أعضائها لدى السلطات العمومية وتعيين ممثلين لدى هيئات التشاور والاستشارة الوطنية.

– تقوم بكل عمل يرمي إلى ترقية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتنميته وتوسعها، لا سيما في مجال الأسواق الخارجية.

_تقوم بدراسة الوضعية الاقتصادية وتطورها وتقدم أرادها إلى السلطات العمومية بخصوص وسائل تنمية النشاط الاقتصادي الوطني وترقيته.

[1] http:/www.caci.dz.ar بتاريخ : 2022/05/02، 09:30.

–تصدر كل وثيقة أو شهادة أو استمارة، يقدمها أو يطلبها الأعوان الاقتصاديون لاستعمالها في إطار نشاطاتهم المهنية وتأشر أو تصادق عليها طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها يحدد الوزير المكلف بالتجارة بقرار قائمة هذه الوثائق والشهادات والاستمارات.

_تنظم أو تشارك في تنظيم جميع اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية داخل الجزائر وخارجها.

–تنجز كل الأعمال والدراسات التي تساعد على ترقية المنتجات والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية.

– تقترح أي تدبير يرمي إلى تسهيل عمليات تصدير المنتجات والخدمات الوطنية وترقيتها.

– تبرم اتفاقيات مع البيئات الأجنبية المماثلة.

– تنضم إلى البيئات الجهوية أو الدولية التي لها نفس الطبيعة أو التي تسعى لتحقيق نفس الأهداف.

– تشكل، باعتبارها تمثل الجزائر، غرفا مختلطة للتجارة مع نظيراتها الأجنبية.

–تشارك في التظاهرات والأعمال التي تبادر بها الهيئات التمثيلية التي تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف.

– تقوم بنشاطات التعليم والتكوين وتحسين المستوى وتجديد المعارف التي تتوج بشهادة من الفرقة الجزائرية للتجارة والصناعة.

– الإشراف على مؤسسة للمصالحة والتحكيم قصد التدخل في تسوية النزاعات التجارية الوطنية والدولية بناء على طلب المتعاملين.

ثالثا: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (الجكس):[1]

ويندرج تأسيس الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 04–174 المؤرخ في 12 جوان 2004، في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما يعد بمثابة دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات، وقد وضعت الوكالة تحت وصاية وزارة التجارة وتتمثل مهامها فيما يلي:

- **مهام الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية:**[2]

–المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من طرف الجهات المعنية.

– تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات الصالح المؤسسات المصدرة.

–تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة و قطاعية حول الأسواق الخارجية.

–إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها.

– وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير وكذاالأسواق الخارجية.

[1] https://www.commerce.gov.dz/ar/agence-nationale-de-la-promotion-du-commerce-exterieur-algex بتاريخ 2022/05/05. 18:00

[2] **وزارة التجارة الجزائرية**،2021: موقع https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fond-specail-pour-la-promotion-du-commerce-exterieur بتاريخ 2022/05/05، 20:30.

–وضع منظومة يقظة لمواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية.

–تصميم وإعداد وإصدار منشورات متخصصة ومذكرات طرفية في مجال التجارة الدولية.

– متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركهم في مختلف التظاهرات الاقتصاديةوالمعارض والعروض والصالونات المتخصصة المنظمة بالخارج.

– مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير عمليات الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتجاتوالخدمات الموجهة للتصدير.

رابعا: الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX):[1]

الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير هي عبارة عن مؤسسة اقتصاديةعمومية شركة ذات أسهم، منبثقة من تغيير النشاط الاجتماعي وتسمية الديوان الوطني للمعارض "أونافكس" والتي أنشأت في سنة 1971، وتتمثل مهامها الرئيسة فيما يلي:

– تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي.

– تنظيم المعارض الخاصة خارج البلاد.

– إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية.

– قوانين وترتيبات التصدير.

– تحرير مجلات إعلامية اقتصادية وتجارية.

– تنظيم ملتقيات مهنية، ندوات ومحاضرات متخصصة.

_تسيير واستغلال منشآت قصر المعارض.

خامسا: الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)[2]**:**

تم تأسيس الشركة بتاريخ 03 ديسمبر من سنة 1995 وتتمثل أهدافها في:

–تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير.

–ضمان الدفع في حالة التمويل.

–تأسيس بنك المعلومات في المجال الاقتصادي.

–مساعدة وتشجيع المصدرين لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

–التغطية الجزائرية للمصارف اللازمة للبحث عن الزبائن في الخارج.

–تعويض المؤمن (المصدر) على عواقب الانقطاع أو التوقف النهائي لسوق التصدير.

–تعويض وتغطية الديون والمستحقات في الخارج.

[1] https://www.commerce.gov.dz/ar/société-algerinne-des-foire-et-exportation-fspe بتاريخ 2022/05/08، 17:00.

[2] http://www.cagex.dz تاريخ الاطلاع 2022/05/08، 10:42.

– بيع المعلومات التجارية للمستوردين والممولين.

سـادسـا: الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين[1] ANEXAL :

أنشئت هذه الجمعية في 10 جوان 2001 للدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين وتضم أكثر من 100 مصدر، تساهم في وضع السياسات الخاصة بترقية الصادرات. ومن مهامها:

- المساهمة في تبادل الخبرات ونشرها.
- نشر مختلف المعلومات التي تكرس التعاون بين المصدرين الجزائريين.
- الإعلام بمختلف التظاهرات الدولية والوطنية.
- تشجيع المصدرين الجزائريين على المشاركة في التظاهرات الوطنية والدولية.

سـابعـا: الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية:promex[2]

أنشأ هذا الديوان بموجب المرسومالتنفيذي يتم 96/327 المؤرخ في 1996، وهي هيئة عامة ذات طابع إداري، حيث يتكفل الديوان بإعدادبرنامج لترقية وتحليل أوضاع السوق وتكوين وتسيير شبكة المعلومات، وضع ونشر البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادين، وانجاز الدراسات المستقبلية ويتكفل بكل الأعباء الخاصة بدراسة الأسواق الأجنبية ونقل البضائع وتمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد.

ثـامنـا: صندوق خاص لترقية الصادرات Fspe: [3]

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/205 المؤرخ في 05/06/1996 ويعتبر هذا الصندوق عبارة عن هيئة تهدف إلى تمويل الأبحاث المتعلقة بالأسواق الدولية والتي تهدف إلى توفير المعلومات للمصدرين وتحسين نوعية المواد المخصصة للتصدير. وشهد هذا الصندوق تطورات كبيرة خصوصا بعد تعديل قانون المالية حيث أصبح اليوم من أبرز المؤسسات المالية التي تضمن السير الحسن لعمليات التصدير.

وتحدد منح الدعم التي منحها تحت العناوين التالية:

–بعنوان المشاركة في المعارض والأسواق التجارية في الخارج.

–بعنوان تحمل جزء من تكاليف العبور والنقل ومناولة البضائع الموجهة للتصدير.

–بعنوان تحمل جزء من تكاليف دراسات الأسواق الخارجية، من أجل توفير المعلوماتللمصدرين وتحسين جودة المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.

[1] http://www.untca.dz/partner/association-nationale-des-exportateurs-alg%c3A9riens-anexal. بتاريخ: 200/05/09، 22:00.

[2] نوري منير، **المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات خ. ق. م، 2010 جامعة شلف ص:105.

[3] http://www.algex.dz/content.php?artID=67£op=4.09:45 ،2022/05/13

-بعنوان تحليل وتشخيص التصدير وخلق خلايا داخلية.

-بعنوان دعم تكاليف التنقيب عن الأسواق الخارجية التي يتحملها المصدرين، والمساعدة على التوطين الأولي للمؤسسات التجارية في الأسواق الخارجية.

_بعنوان نشر وتوزيع دعائم ترويجية للمنتجات و الخدمات الموجهة للتصدير، واستخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الحديثة.

_بعنوان إنشاء علامات تجارية، و الحماية الأجنبية للمنتجات الموجهة للتصدير، وكذاالتمويل المتعلق والميداليات والأوسمة التي تمنح للمصدرين.

المطلب الثاني: الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية.

انضمت الجزائر للعديد من التكتلات والهيئات العالمية وهذا من اجل ترقية صادراتها وفي إطار سياسة اقتصاد السوق، حيث تلعب هذه التكتلات دور كبير في ترقية الصادرات ومنح الحصانة وتوطيد العلاقات التجارية بين الدول ومن هذه التكتلات نذكر:

أولا: الانضمام المحتمل للمنظمة العالمية للتجارة وآثاره علىالقطاع التصديري:

أبدت الجزائر سنة 1987 نيتها في الانضمام لنظام التجارة المتعددة الأطراف التي أصبحت تعرف سنة 1995بالمنظمة العالمية للتجارة، ومنذ تأسيسها فإن المجموعة المكلفة المشروع انضمام الجزائر قد عقدت عدة اجتماعات لدراسة نظام التجارة الجزائرية، وتقديم تقرير عن أعمالها إضافة إلى مشروع قرار الانضمام.[1]

ومن المحتمل أن يحدث هذا الانضمام آثار إيجابية والتي تبقى ضئيلة في بعض القطاعات الاقتصادية على أمل تحسينها على المدى المتوسطة والطويل، وتتمثل الآثار فيما يلي:[2]

1. القطاع الصناعي :إن تخفيض الرسوم من شأنه أن يخفض من تكلفة استيراد الآلات ووسائل الإنتاج، وهو مايجعل استغلال بعض الميزات النسبية بتركيز الجهود على تنميتها يمكن الوصول إلى تصدير منتجاتها وإبرام اتفاقياتشراكة مع مؤسسات أجنبية تتم بموجبها حيازة صفقات التصدير.

2. القطاع الفلاحي: لا بد من تحضير قطاع الزراعة للمنافسة وتحسين الأداء التصديري بتوجيه الإستراتيجية الزراعية نحو زيادة إنتاج المنتجات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبة وبالتالي محاولة النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

---

[1] نوري منير، لجلط براهيم، **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية, 8 _9 نوفمبر 2010 ,جامعة شلف ص: 06.

[2] بوكزاطة سليم، **المنظمة العالمية للتجارة والامكانية المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية**، مذكرةماجستير، جامعة الجزائر، 2000، ص: 189.

3. قطاع الخدمات: يمكن تقليص فواتير استيراد بعض الخدمات وذلك مع فتح هذا القطاع أمام المستثمرين الأجانب وبالتالي إمكانية إنعاش كل من قطاعات السياحة، النقل الجوي والبري، وتأهيلها والرفع من تنافسيتها.

ثانيا: اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

بعد سلسلة من المحادثات وجولات المفاوضات توصل الطرفان الجزائري والأوروبي إلى اتفاق شبه كلي بتاريخ 19 ديسمبر 2001، وكان التوقيع الرسمي بتاريخ 22 أفريل 2002 بفالنسيا الإسبانية ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 .

ويتضمن الإنفاق فتح السوق الجزائري أمام المنتجات الأوربية وكذا إيجاد منطقة للمنتجات الجزائرية فيالسوق الأوربي، كما تضمن الاتفاق تقادم بعض التسهيلات الخصوص تصدير بعض المنتجات الزراعية والصناعية الجزائرية من أجل تنمية وتشجيع القطاع الاقتصادي الجزائري، وفي إطار برنامج Medalet2المتعلق بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتأهيل محيطها وتم اختيار 40 مؤسسة مصدرة خارج قطاع المحروقات، والذي كان من نتائج الأولية حصول 30 شركة عمومية وخاصة على شهادة الجودة (الايزو).[1]

المطلب الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي لتشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

قصد ترقية وتسهيل حركة الصادرات خارج المحروقات قامت الجزائر بوضع إطار قانوني ينظم قطاع التصدير يتم من خلاله حصر مختلف العراقيل التي تواجه المصدر وترجمتها بعد ذلك في شكل تسهيلا على المستوى المالي والضريبي والجمركي وتتمثل هذه التسهيلات فيما يلي:

أولا: التسهيلات المالية:

بداية من القانون 90-02 المؤرخ في سبتمبر 1990 الذي ينص في مادته السابعة على أن يسمح المصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات، ونس أيضا مصدري الخدمات، ومن جانب آخر تم إقرار عملية التوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات.

أما فيما يخص البنوك التجارية، منح لهذه الأخيرة حرية أكبر في إدارة النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات. وتم تجسيد إعادة تأهيل التشريعات عبر إصدار الأمر 03-04 المؤرخ في 17 جويلية

[1] شنيني سمير، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة**، مذكرة ماجيستير،2006، ص: 69.

2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقةعلى تصدير واستيراد السلع،حيث يكرم مبدأ تحرير استيراد وتصدير السلع ويذكر الأمر نفسه انه يمكن لكل شخص طبيعيأو معنوي تمارسه التجارة الخارجية شرط خضوعه لمراقبة الصرفلسنة 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل نسبة 50% من حصيلة صادراتهم خارج المحروقات ومن منتجاتهم المنجمية في حسابهم بالعملة الصعبة،ومع إنشاء سوق صرف ما بين البنوك في الجزائر الذي تتمثل مهمته في تغطية العمليات الجارية البنوك وعمليات زبائنهم المتعلقة بإعادة تمويل وتقديم تسبيقات حول الحصيلة الناجمة عن الصادرات خارج المحروقات والمنتجات المنجمية، إضافة إلى ذلك تم تقديم الدعم للمصدرين لبعض المواد لاسيما منها التمور، حيث أن تصديرها يستفيد من دعم مزدوج طبقا للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة والفلاحة المتمثل في التكفل ب 80% من نفقات النقل، ومنح 5 دينار لكل كلغ كمكافأة لتشجيع الإنتاج والتصدير.[1]

بموجب المادة 129 من قانون المالية 1996 تم إنشاء حساب خاص تحت رقم 302-084 بعنوان الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات، غرضه تقديم المساعدات المالية التي تتمثل في 80% المعارض الدولية و80% لتكاليف النقل، ومساعدات في خصوص دراسات الأسواق وتحسين النوعية[2].

ثانيا: التسهيلات الضريبية:

من اهم عناصر ترقية وتشجيع الصادرات هي الضريبة ويكون التسهيل التي تمنحها الدولة من خلال إعفاء المؤسسات المصدرة من دفع الضرائب كليا أو جزئيا، ومن أمثلة هذه الإعفاءات:

1. **الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة:** حسب نص المادة 13 من قانون المالية 1996، حيث تعتبر كل المبيعات الموجهة إلى التصدير معفاة من الرسم على القيمة المضافة باستثناء العمليات المتعلقة ببيع الأشياء الفنية.

2. **الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات** من خلال المادة 12 من قانون المالية 1996 ويتمثل هذا الإعفاء لمدة 05 سنوات بالنسبة للمؤسسات المصدرة للسلع إلى الخارج، أما بالنسبة للخدمات مدةالإعفاء 03 سنوات لفائدة وكالات السياحة والأسفار.

3. **الإعفاء من الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني:** جاء هذا الإعفاء غير المادة 19 من قانون المالية 1996 باستثناءخدمات النقل البري الجوي والخدمات البنكية وخدمات إعادة التأمين كذلك استفاد قطاع السياحة من إنشاء لمدة03 سنوات خص فقط رقم الأعمال بالعملة الصعبة وتم تدعيمه بقانون المالية في المادة السادسة لسنة2006[3]

[1] www.mincommerce.dz2022/05/15_14:00،
[2] www.algex.dz15:00 ،2022/05/18
[3] www.algex.dz09:00 ،2022/05/22

ثالثا: التسهيلات الجمركية:

تشكل الأنظمة الجمركية الاقتصادية المنصوص عليها في قانون الجمارك المنبثقة عن اتفاقية كيوتو، حيث تسمح هذه الأنظمة من تخزين وتحويل واستخدام ونقل البضائع دون تطبيق أي حق أو رسم دون القيام بإجراءات التجارة الخارجية، وهو ما يساهم في التقليل من عبء خزينة المؤسسة وينعكس إيجابيا على سعر المنتوج الموجه للتصدير[1].

بالإضافة إلى أنها تسمح مؤقتا باستيراد مستلزمات الإنتاج التي تدخل في صنع منتجات محلية موجهة للتصدير، وفي هذا الصدد تم إنشاء العديد من الأنظمة أهمها:

1. **التصدير المؤقت:** حسب نص المادة 195 من قانون المالية فان البضائع المرسلة إلى الخارج قصد إعادة تحويلها أوعرضها في المعرض أو تظاهرة، يمكن تصديرها بصفة ناحية انطلاقا من الخارج.

2. **نظام القبول المؤقت:** عرفته المادة 174 من قانون المالية على أنه النظام الذي يسمح بقبول في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة المعدة التصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم ودون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي، وذلك بقبولها على حالتها أو إخضاعها لتحويل أو تصنيع.

3. **نظام المستودعات الجمركية:** ويقصد به النظام الجمركي الذي يتم فيه تخزين البضائع في مجالات تعيينها الجمارك لمدة معينة ومنها ما هي عامة، خاصة وأخرى صناعية.

بالإضافة إلى الأنظمة الجمركية الاقتصادية وهناك وسيلة أخرى تستخدمها الجمارك لتشجيع الصادرات تتمثل في إجراءاتتسهيل الطرق الجمركية عند التقدير مثل عمليات الفحص في محل المصدر وإزالة تراخيص التصدير.

أما الوسيلة الثالثة تتمثل في الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية المتعلقة بالصادرات النهائية مثل السماح بمقابلة منتوج جزائري منتجات نهائية أجنبية كما هو معمول به في الجنوب لكن بالرغم من أهمية هذه الإجراءات إلا أنها تعتمر كلاسيكية تستعملها معظم الدول التنمية صادراتها، وبالتالي أصبح الحديث اليوم عن إجراءات حديثة يمكن أن يعول عليها مثل تقديم المعلومات حول الأسواق الأجنبية، وتكثيف النشاطات التسويقية غير الدبلوماسيات في الخارج.

رابعا: منح معاملات تفضيلية لمؤسسات التصدير: تتمثل في التدابير التالية

1. **إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة:** بموجب التعليمة رقم 20-94 المؤرخة في 12 أبريل1994 اعترفت السلطة بحرية الأعوان الاقتصاديين في تداول العملة الصعبة، كما نجم عن هذا

[1]Amrouchemissoum, les fiabilités douaniers l'exportation symposium national sur les rassures de promotion des exportation, Alger 29 30 décembre,1996

الاتفاق إعادة النظر في قوائم الاستيراد المعمول بها سابقا، التي كانت تميز بين ثلاث أنواع من القوائم لكن مع صدور التعليمة رقم 23/94 الغي هذا التميز وأصبحت كافة المنتجات حرة التصدير والاستيراد[1].

2. منح إعفاءات جمالية: حيث أعفى قانون المالية لسنة 1996 الصادرات من أداء الرسم على القيمة المضافة، أما قانون الضرائب فقد نص على منح إعفاء مؤقت لمدة 05 سنوات على الأرباح الصناعية والتجارية لمؤسسات التصدير، كماتم تمديد الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للمداخيل الناجمة عن التصدير.

3. تعديل النظام الجمركي والحقوق الجمركية: تم إجراء تخفيضات في التعريفة الجمركية من 120% إلى 60% ثم المخفضات القصوى من 50% إلى 45% سنة 1997 ثم إلى 40% سنة1998 .

أما الخطوة الثانية المتعلقة بتعديل الأنظمة الجمركية فقد تمت بموجب القانون رقم 98/10 المتعلق بقانون الجمارك حيث ميزين نوعين من النظامين هما:

-نظام الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير.

-نظام إعادة التموين بالإعفاء.

4. تخفيض أسعار النقل البري والبحري ثم التحفيض حسب الجدول التالي المعد من طرف الشركة الوطنية للملاحة والبحرية والشركة الوطنية للنقل البحرييجري التسديد بالدينار الجزائري إذا كانت الطريقة المتبعة من نوع(CIF) ، أو بالعملة الصعبة إذا تبنت الأطراف صيغةFOBويقع عبء دفعها على المستورد الأجنبي. [2]

خامسا: الإعفاء من إبداع الكفالة وقد نصت على هذا الإعفاء المادة 104 من قانون المالية 1997 ويمس النشاطات التالية:

-السلع المخصصة لإعادة التصدير بعد التحويل.

-السلع الخاضعة لعمليات التحسين بغرض إعادة التصدير.

-الصادرات من مواد التغليف المخصصة للسلع المصدرة.

سادسا: الترخيص بفتح حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين الذين يقومون بمهام التصدير.

سابعا: إلغاء أحكام المرسوم التنفيذي رقم 94/90: المؤرخ في 10 أبريل 1994 المتعلق بالرقابة على المنتجات المخصصة للتصدير، لكن مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 97/431 المؤرخ في 16

[1] بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970 2005**، رسالة ماجستير، غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2010 2011، ص: 65.

[2] عجة الجيلالي، التجربة **الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص: 265.

نوفمبر 1997 لم يعد المصدر مجبر على استخراج الشهادة من قبل التصريح الجمركي إلا إذا كانت محل طلب من المشتري الأجنبي.

المبحث الثالث: دراسة المؤسسة المستقبلة إدارة الجمارك للدار البيضاء.

تعتبر المديرية العامة للجمارك لدار البيضاء جهاز مراقبة تعمل على تطبيق القوانين ومحاربة الغش، وأنها أيضا من الهيئات الحكومية التابعة لوزارة المالية، بحيث أنها تشكل الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لحماية وخدمةالاقتصاد الوطني، ومنه الدور الذي تلعبه في مراقبة التجارة الخارجية.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة المستقبلة.

إن الجمارك إدارة عامة تسهر على تطبيق التشريعات الخاصة بالتجارة الخارجية عند التصدير والاستيراد، وضبط العلاقة المالية مع الخارج ومراقبة ذلك. كما أن إدارة الجمارك تعد كأداة فعالة لضبط الاقتصاد بصفة عامة، وضبط التجارة الخارجية بصفة خاصة، وتسهر بكل أعضائها على تطبيق القوانين، واحترام التشريعات التي تضمن المبادلات الاقتصادية وتحركات الأشخاص ووسائل النقل البرية والبحرية وكذا الجوية من وإلى الخارج.

اولا: تعريف المديرية الجهوية للجمارك للدار البيضاء او الجزائر الخارجية:

أصبحت مديرية جهوية تتضمن خمس فروع ابتداء من 2012/04/17 فهي عبارة عن إدارة يسيرها مدير جهوي وهو السيد **توفيق بن حملة** تم تعيينه مؤخرا من طرف مدير العام للجمارك **نور الدين خالدي**، تقع في شارع البريد رقم 02 دار البيضاء الجزائر، تقوم بدراسة المشاكل التقنية الخاصة بإجراءات الجمركة والمشاكل في الأنظمة الجمركية وغيرها وتشمل 5 فروع هي:

- مفتشية الأقسام للجمارك مطار هواري بومدين المسافرين.
- مفتشية أقسام الجمارك هواري بومدين–شحن.
- مفتشية أقسام الجمارك –بومرداس.
- مفتشية أقسام الجمارك –تيزي وزو.

_ مفتشية أقسام الجمارك عين طاية الجزائر.

ثـانيـا: الهيكل التنظيمي لإدارة الجمارك الجهوية للدار البيضاء:

وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 11–421 المؤرخ في 8 ديسمبر 2011 الذي يتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للجمارك، والقرار المشترك ما بين الوزارات المؤرخ في 27 أوت 2012المحدد لتنظيم المديريات الجهوية للجمارك، يمكن تلخيص الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لجمارك الدار البيضاء في الشكل التالي:

الشكل رقم 07: الهيكل التنظيمي لمديرية الجهوية لجمارك الدار البيضاء.

ORGANIGRAMME DE LA DIRECTION REGIONALE DES DOUANES D4ALGER EXTERIEUR

Références :

1. Décret exécutif n° 11-421 du 8 décembre 2011 fixant l4organisation et le fonctionnement des services extérieure de la direction générale des douanes :
2. Arrêté interministériel du 27 août 2012 déterminant l'organisation des direction régionales des douanes]

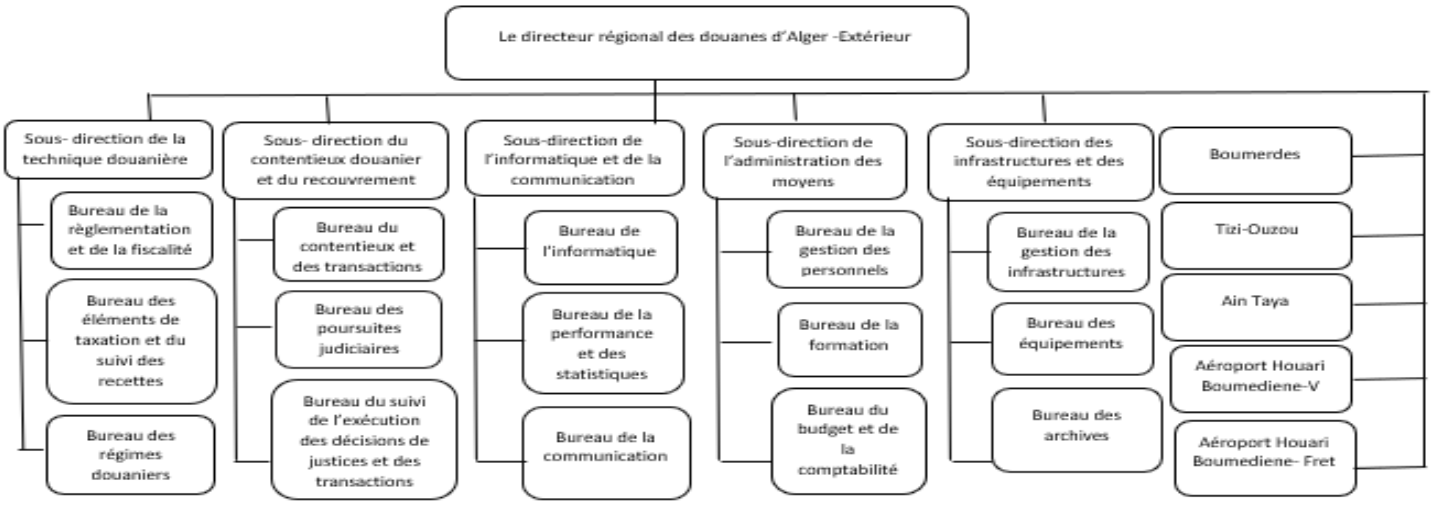

المصدر: المديرية الجهوية للدار البيضاء.

ثالثـا: مهام إدارة الجمارك الجهوية.

لمديريـة الجهوية للجمارك دار البيضاء نفس مهام ادارة الجمارك التي قمنا بذكرها سابقا والتي تتمثل في مهمة الاقتصادية والجبائية ... الخ، بإضافة الى بعض مهام الادارية الاخرى باعتبارها مديرية تشرف على 5 مفتشيات اخرى، وتحدد هذه المهام حسب ما حددها المرسوم التنفيذي رقم 11-421 المؤرخ في 8 ديسمبر 2011، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للجمارك وسيرها، لاسيما المادة 5 منه فيما يلي[1]:

- السهر على تنفيذ الإجراءات الجمركية المعدة وإستراتيجية مكافحة الغش والتهريب؛
- بحث الاستعلام الجمركي وجمعه واستغلاله.
- معالجة طعون وشكاوى المستعملين والسهر على المحافظة على صورة المؤسسة الجمركية على مستوى المقاطعة الجهوية.
- ممارسة الرقابة الداخلية لأنشطة مصالح الجمارك ومكاتبها ومراكزها وفرقها.
- تمثيل المديرية العامة للجمارك على مستوى المقاطعة الجهوية المعنية أمام السلطات المدنية والعسكرية.

[1] **المرسوم التنفيذي رقم 11-421** المؤرخ في 2011/12/08، **الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للجمارك وسيرها**، الجريدة الرسمية عدد68، مؤرخة في 14 ديسمبر 2011، ص15.

رابـعـا: أهداف ودور مديرية الجهوية للجمارك دار البيضاء.

1. اهداف دور مديرية الجهوية للجمارك دار البيضاء

تسعى إدارة الجمارك دار البيضاء إلى الوصول لمجموعة من أهداف منها:

- وضع نظام تشريعي قانوني يشير حل للمتعاملين وكيفية العمل.

مراقبة تسيير المصالح الجمركية.

- تسير حركة مختلف الصادرات وواردات في الحدود الجمركية.

_ هدف جبائي وهدف حمائي.

- مكافحة شتى انواع التهريب والغش.

2. دور مديرية الجهوية للجمارك دار البيضاء:

1.2 الدور الاقتصادي والمالي:

تتكفل إدارة الجمارك بتأمين الاحترام الكامل للقوانين والمبادلات الخارجية، دون أن يشكل ذلك عائقا في وجه تحرك السلع عبر الحدود، ودون التفرقة بين صفة المتعاملين الاقتصاديين سوآءا كانوا من القطاع العام أو الخاص، بل يجب النظر إلى هؤلاء بصفة موضعية وحيادية وبالتالي تسعى إلى تنمية التجارة الخارجية بإدخال ميكانيزمات حديثة في مختلف العمليات.

وقد أسند لها دور إعداد إحصائيات التجارة الخارجية، التي تتعلق بالاتجاه العام للاستيراد أو التصدير، بحيث تؤدي هذه الإحصائيات دور كبير في توجيه سياسة الدولة الاقتصادية واتخاذ القرارات التي يقتضيها الواقع الاقتصادي.

2.2 الدور الجبائي:

حيث تعتبر الجباية من الأدوار الأساسية والتقليدية التي عرفت بها ادارة الجمارك، وذلك منذ نشأتها ولمدة طويلة، ويرجع ذلك كونها تنتمي في أغلب الأحيان إلى الوزارة المكلفة بالمالية.

يرتكز نشاط القطاع الجمركي أساسا على تطبيق قانون التعريفة الجمركية، مع تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية التي تخضع لها البضائع عند الاستيراد أو التصدير، بالإضافة إلى تحصيل الضرائب غير الجمركية لفائدة مصالح أخرى على أساس المساعدات التي تقدمها المصالح بمناسبة عمليات التجارة الخارجية، مما جعلها تمثل مصدرا هاما للمداخيل الجبائية ووسيلة هامة لتمويل ميزانيات الدولة، ففي الجزائر تمثل الإرادات الجبائية 25%من المداخيل الجبائية لميزانية الدولة.

كما يمكن ذكر بعض الضرائب والرسوم التي تتكفل مصالح الجمارك بتحصيلها عند تطبيق التعريفة الجمركية وهي:

- **الضريبة الجمركية.**

- الرسم على القيمة المضافة.
- الرسم على الاستهلاك.
- الاقتطاعات الجزافية على السلع الموجهة لإعادة البيع.
- الرسم الإضافي المؤقت.

بالإضافة إلى تحصيل الإجراءات الجبائية لتمويل الخزينة العامة، فإن إدارة الجمارك تقوم بدور آخر يتمثل في تطوير وتحديث كيفية التحصيل، كيفية مراقبة تطبيق التشريع الجمركي في المجال الجبائي.

المطلب الثاني: تقديم مؤسسات Kaoua Food والماسة الذهبية.

قصد معرفة دور المديرية الجهوية للجمارك " الدار البيضاء" ومعرفة مختلف الاجراءات والتسهيلات التي تقوم بها عند عملية التصدير، نتناول في هذا المطلب دراسة حالة تطبيقية ومزجها لما تم تطرق اليه في الجانب النظري ولهذا تم أخذ مثال لعملية تصدير مادة شكولاتة **Optilla** لمؤسسة **Sarl Kaoua Food** الجزائرية نحو ليبيا الى مؤسسة **ALMASA ADDAHABIA**.

أولا: تقديمالاطراف المتداخلة في العملية التجارية والجمركية:

1. تقديم الشركة المصدرة:

هي شركة جزائرية تخضع للقانون التجاري وهي ذات مسؤولية محدودة (**SARL**)، تقوم بالإضافة الى عملية انتاج وصناعة وتسويق المواد الغذائية من الشوكولاتة، البسكويت والحلويات ... الخ، ويغطي تسويقها المستوى المحلي. والدولي خصوصا بعد النجاح الذي حققته منتوجاتها مؤخرا، وكذلك وفقا لسياسة التي انتهجتها الجزائر في إطار ترقية عملية التصدير خارج المحروقات، حيث اصبحت عملية تصدير منتوجات**Optilla** لمؤسسة **Sarl Kaoua Food** تغطي العديد من البلدان المجاورة، وفتح أسواق خارج الجزائر لتنويع الاقتصاد الوطني ومن بينها ليبيا، وهذا لإدخال العملة الصعبة الى الوطن.

تم انشاء الشركة سنة 2010 وتقع في مزرعة حليمي ملكية رقم 260. قطعة 193 قسم 03. محل ب حمادي. بومرداس الجزائروتهدف الشركة لتلبية حاجيات عملائها بمنتوجات عالية الجودة واسعار معقولة وبمعايير عالمية وجعل الشركة معيارا للتميز وعلامة تجارية موثوقة في الجزائر وخارجها.

SELLER:

SARL KAWA FOOD

MG propriété N° 260 Lot 193 Section 03 Local B–Hammadi

Algeria

NIF : 00113507259036.

2. تقديم الشركة المستوردة:

شركة الماسة الذهبيةهي شركة تجارية ذات مسؤولية محدودة تقوم ب استرادمختلف المواد الغذائية من الخارج واعادة توزيعها في الاسواق المحلية، مقرها شارع الرملة، طريق المطار–ليبيا.

BUYER:

ALMASA ADDAHABIA CO.

Addressee: STREET ALRMLA, AIRPORT ROAD– TRI.

Country : LIBYA

Phone N° : 0 218 91 213 1924.

3. تقديم المنتوج المصدر من الجزائر الى ليبيا:

مادة الشكولاتة **Optilla** هي منتوج محلي جزائري، صنع في مؤسسة **Kaoua FoodSARL** ببومرداس، وتعرف بعديد من المنتوجات ومن بعض هذه المنتوجات التي تنتجها مؤسسة **كاوة فود هي:**

- عجينة للطلي أوبتيلا.
- شوكولاتة بار أوبتيلا شوكوبون–كاويكي–دوبينغو.
- صندوق شوكولاتة أوبتيلا /اوبتيما/حنينا.
- حلوى صلبة أوفالس.
- حلوى طرية أنابوليتانو.
- حلوى جلاتين دوي دوي.

4. بعض منتوجات مؤسسةKaoua Food:

المطلب الثالث: أهم الإجراءات والتسهيلات المقدمة من طرف الجمارك.

من اجل تحقيق العملية تقوم مختلف الشركتيين بمقيام بمجموعة من اجراءات وهذا تحت اشراف مديرية الجهوية الجمارك دار البيضاء وتتمثل هذه اجراءات فيما يلي:

أولا: إجراءات العملية التجارية مرحلة ما قبل التصدير:

1. تقديم الطلبية من طرف الزبون:

تقوم مؤسسة الماسة الذهبية **AlmasaAldahhabiy**بإرسال الطلبية، في مرحلة التفاوض او عرض البضائع من طرف المصدر الى المستورد تتم هذه العملية بفاتورة أولية تتضمن مجموع المواد والبضائع مع تحديد سعر كل مادة بدون توطين بنكي.

كل بضاعة ومواصفاتها في غالب الأحيان تتم بإرسال عينات من اجل التحقق من المنتج والاطلاع عليه وهذا بعد التفاوض والاتفاق حول إتمام العملية هنا يتم تأكيد الطلبية عن طريق الفاتورة النهائية.

2. تأكيد الطلبية من طرف المصدر الجزائري:

قامت المؤسسة **kaoua Food Alger**بتأكيد الطلبية وارسال فاتورة رقم FVE 22_ 00001في 2022/02/02. حيث تضم هذه الأخيرة جميع البيانات ومن ضمنها ما يلي:

- بيانات حول الزبون وهي مؤسسة الماسة الذهبية شارع الرملة طريق المطار–ليبيا.
- بيانات حول المصدر وهي مؤسسة كاوة فود بمزرعة حليمي ملكية رقم 260، قطعة 163، قسم3، محل بحمادي وبومرداس–الجزائر.
- جدول فيه بيانات حول كمية ونوع الشوكولاتة:

الجدول رقم07: بيانات للكمية والسعر ونوع مادة الشوكولاتة (فاتورة).

DESCRIPTION	QTY BOX	P-U	AMOUNT
Optilla hazelnut cream 1000g×6pc plastic	100	13,82$	1382,00$
Optilla hazelnut cream 700g×6pcs plastic	50	9,13$	456,50$
Optilla hazelnut cream 350g×12pcs plastic	150	9,34$	1401,00$
Optilla hazelnut cream 200g×12pcs plastic	100	6,01$	601,00$
Optilla hazelnut cream stick 8g×100pcs plastic	500	13,42$	6710,00$
Optilla double Twist 100pcs 800g 6 sac	350	12,30$	4305,00$
Optilla tab compound 90g× 200pcs	100 1	4,58$	4584,50$
		Total	**19440,00$**

المصدر: فاتورة مقدمة من مديرية الجهوية دار البيضاء **انظر ملحق رقم 01**

يمثل الجدول فاتورة اولية حررتها شركة **kaoua Food** باتجاه الماسة الذهبية تحتوي فاتورة على كمية واسعار مختلف منتوجات المؤسسة وكذلك السعر الاجمالي الصافي بالدولار.

3. تقديم البنك:

بعد تأكيد عملية البيع واصدار الفاتورة قامت الشركة المصدرة بتواصل مع بنكها لتأكيد العملية التجارية عن طريق عملية التوطين لتصدير لدى مصرف السلام الجزائر فرع القبة 24 جنان بن عمر القبة.

حيث يعتبر هذا البنك ضمان لعملية التصدير وتحويل العملة الصعبة الى الجزائر مقابل عملية التصدير.

وفي نفس إطار اقرت السلطات الجزائرية مؤخرا بفتح فروع للبنوك الجزائرية بالخارج وخاصة الدول الإفريقية التي رسمت لها الدولة الجزائرية برنامج لفتح الأسواق وإنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق التصدير.

Références de la domiciliation bancaire

Export16/27/03/2022 1ct 00022/USD.

Le 14/02/2022.

ثانيـا: الإجراءات والتسهيلات الجمركية لعملية التصدير:

1. اكتتاب التصريح لدى الجمارك:

بحيث وفي إطار استكمال عملية التصدير تقدمت المؤسسة الجزائرية كاوة فود بالتقدم لدى إدارة الجمارك بتاريخ 14 مارس2022، بتصريح جمركي رقم 362، ويتمثل ملف الإجراءات الجمركية فيما يلي:

1.1 التصريح الجمركي المفصل:

وهي وثيقة رسمية توضع تحت تصرف المصدر من طرف إدارة الجمارك، للقيام بالإجراءات الجمركية. هذا التصريح يتكون من 69 خانة والتي تتضمن جميع البيانات الخاصة بالبضاعة محل التصدير (القيمة، النوع، الكمية، المنشأ، المصدر، المستورد، العملة، السعر، الوثائق المرفقة البضاعة...الخ) ومن بين التسهيلات التي تمنحها مديرية الجهوية للجمارك دار البيضاء قبولها لتصريح الناقص او المؤقت من طرف مؤسسة كاو فوود على ان تقوم باستكمال باقي وثائق لازمة في وقت سابق.

- **القيمة:** 19440,00 $.
- **نوع المنتوج:**7أنواع من الشكولاتة وهي:
- **الكمية:** 2250 كرتون.
- **بلد المنشأ:** الجزائر.
- **المصدر:** مؤسسة كاوة فودفي مزرعة حليمي ملكية رقم 260. قطعة 193 قسم 03. محل ب حمادي. بومرداس.
- **وجهة التصدير:** مؤسسة الماسة الذهبية الكائنة ب شارع الرملة طريق المطار ليبيا.
- **الوثائق المرفقة:** شهادة المنشأ، الفاتورة شهادة التحليل، NIF، السجل التجاري.

2.1 الفاتورة:

ومن خلالها يتم تعيين المبلغ الذي يتم دفعه والكمية المطلوبة وكذا النوعية والحجم والعدد. وتتضمن معلومات حول المصدر والمستورد. **انظر ملحق رقم 01.**

- **رقم وتاريخ الفاتورة:**

FVE22-00001

بتاريخ 2022/02/02.

PROFORMAT :2022000000002

_ **المصدر:** مؤسسة كاوة فود بمزرعة حليمي ملكية رقم 260 قطعة 193، حمادي، بومرداس، الجزائر.

_ **المستورد:** مؤسسة الماسة الذهبية، شارع الرملة طريق المطار-ليبيا.

-**رقم الهاتف** :021218912131924.

الكمية والنوعية.

المبلغ بالدولار: 19440$.

2.2 السجل التجاري: وهو دفتر الخاص بمؤسسة كاوا فوود تسجل فيه جميع معلومات المؤسسة وجميع العناصر التي يتألف منها نشاطها. **انظر الملحق رقم 08.**

يتكون من:

- شخص معنويKaoua Food.
- رقم التسجيل: 11 ب 0725909 _ 00/35.
- الشكل القانوني: شركة ذات مسؤولية محدودة.
- عنوان مقر الشركة: مجموعة ملكية رقم260، قطعة رقم193، قسم 03 محل ب بلدية حمادي، بومرداس.
- مبلغ رأسمال الشركة: 305.000.000,00 دج.
- تاريخ التسجيل في السجل التجاري:16/02/2021
- الرقم التسلسلي:700171901.
- رموز النشاط:

- 107106 بسكتة حلويات ومنتجات الحمية.
- 107205 صناعة الشكولاتة
- 608001 توضيب وتغليف المنتجات والمواد الغذائية.
- 604105 نقل البضاعة.
- 107204 صناعة مستحضرات السكاكر.

3.2شهادة المنشأ :

هي وثيقة تصادق عليها الغرفة الجزائرية التجارية للصناعة وهي تثبت ان منتوجات كاوا فوود منتوجات جزائرية، **انظر ملحق رقم 06**، وتتمثل مكوناتها فيما يلي:

- رقم الشهادة: 062263.
- معلومات حول المصدر والمستورد والبلد المنشأ هو الجزائر.
- تفاصيل الشحن: عبر الخط البري.

-وصف السلع، العلامة التجارية، عدد ونوع وأرقام الطرود: الوصف: شكولاتة.

-عدد الكرتون: 2251.

-الوزن القائم: 7640.80كغ، 8952,51كغ.

-رقم وتاريخ الفاتورة:22fév-00001 بتاريخ 2022/02/02.

- الختم والتواقيع.

4.2 شهادة تحاليل البضاعة:

هي الشهادة التي تثبت النوعية ومدى صلاحية الشوكولاتة.

5.2 شهادة الصحية:

تصدرها هيئات تابعة للصحة بعد القيام بفحص منتوجات كاوا فود والتأكد من انها مطابقة لشروط التصدير. **انظر الملحق رقم 5.**

6.2 شهادة المراجعة:

هي شهادة تتمثل في اعادة مراجعة الوزن وصنف لمنتوجات كاوا فوود قبل شحن.

7.2 شهادة التأمين:

هي الشهادة التي تضمن وتأمن المنتوج و تحميه من أخطار كتلف و تكسير.... .

2. دراسة الملف لدى الجمارك:

بعد تسجيل التصريح المفصل على مستوى الجمارك دار البيضاء الذي تم في 14 مارس 2022 تحت رقم 632 للبضاعة محل التصدير، (شوكولاتةOptilla) تمت مراقبة الوثائق من طرف الجمارك ومدى مطابقتها مع البضائع محل التصدير في وقت وجيز لا يتعدى 48 ساعة، والذي تمت في هذا الملف يوم 15مارس 2022، وبهذا الصدد يتم معاينة كل الوثائق المقدمة من طرف المصدر ودراسة مدى مطابقتها بالكمية والنوعية والسعر(القيمة).

في إطار تسهيل عمليات التصدير تقوم مصالح الجمارك بالانتقال إلى مخزن المصدر لمعاينة البضاعة على مستوى المستودع وهذا في إطار التسهيلات الممنوحة وكذلك امكانية زيارة والتخليص الجمركي عن بعد.

بعد ذلك قام مفتش الفحص (الجمركي) الحاوية محل التصدير بالتشميع رقم 0379529 0379538 0379526، ومرافقة هذا الإجراء بتدوين فوق التصريح الجمركي بالموافقة على عملية التصدير، وذلك بتعيين الشاحنة التي تحمل البضاعة للتصدير، رقم التشميع، ومكتب الجمارك الحدودي الذي يسلكه المصدر أو الناقل للخروج من التراب الوطني متجها نحو ليبيا.

3. الإجراءات الفعلية لعملية التصدير:

في هذا الإطار تتم العملية الفعلية والميدانية لعملية تصدير شوكولاتة Optilla من طرف شركة kaoua Food نحو ليبيا، ويتم ذلك حسب الخطوات التالية:

1.3نسخ ملف التصدير: قامت المؤسسة المصدرة بنسخة من ملف التصدير والذي وضعته تحت تصرف الناقل الذي رافق السلعة إلى غاية مكتب الجمارك الحدودي.

2.3 إصدار رسالة الطريق: من طرف الشركة والتي تتضمن المعلومات اللازمة حول المصدر، المرسل إليه، الناقل، وسيلة النقل والطريق المسلك او المعين في الملف الجمركي. **انظر ملحق رقم 07.**

- **المرسل إليه (المستورد، الزبون)**:ALMASSA Aldahhabiya
- **العنوان**:.Street Armilla, Airport Road _Tri
- **سيارة رقم**:01.
- **اسم السائق:** خضراوي حمزة
- **رقم الشاحنة:** 000803.806.16.
- **الطريق:** الجزائر بوشبكة.
- **المنتوج والكمية**:chocolat ، 2251.

3.3 رفع السلعة: على الشاحنة وتوجه السائق نحو الحدود حسب الوثائق، والتوجه لمكتب جمارك بوشبكة لإخبارهم بعملية التصدير والخروج من التراب الوطني نحو ليبيا عن طريق المكتب الجمركي

وكذلك في إطار التسهيلات التي منحتها مديرية الجمارك دار البيضاء لشركة كاوا فوود استفادة منتوجاتها من الرواق الاخضر مع الاعفاء من المراقبة الفورية اي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينته للسلع.

4.3 **وضع السلع فوق الشاحنة:** ونقلها عبر الطريق البري المعين من طرف الجمارك حتى الحدود لنقلها نحو ليبيا (يرفق ملف كامل مع السلعة).

ومن هنا تكون الاجراءات الجمركية لمديرية الجهوية دار بيضاء الخاصة بمؤسسة كاوا فوود قد اكتملت من خلال اتمام جميع الوثائق خاصة بعملية التصدير وقيام بجميع الاجراءات وتقديم مختلف الاعفاءات وتسهيلات الجمركية.

الشكـل رقـــــم 08: مباشرة عمليـــــة التصدير:

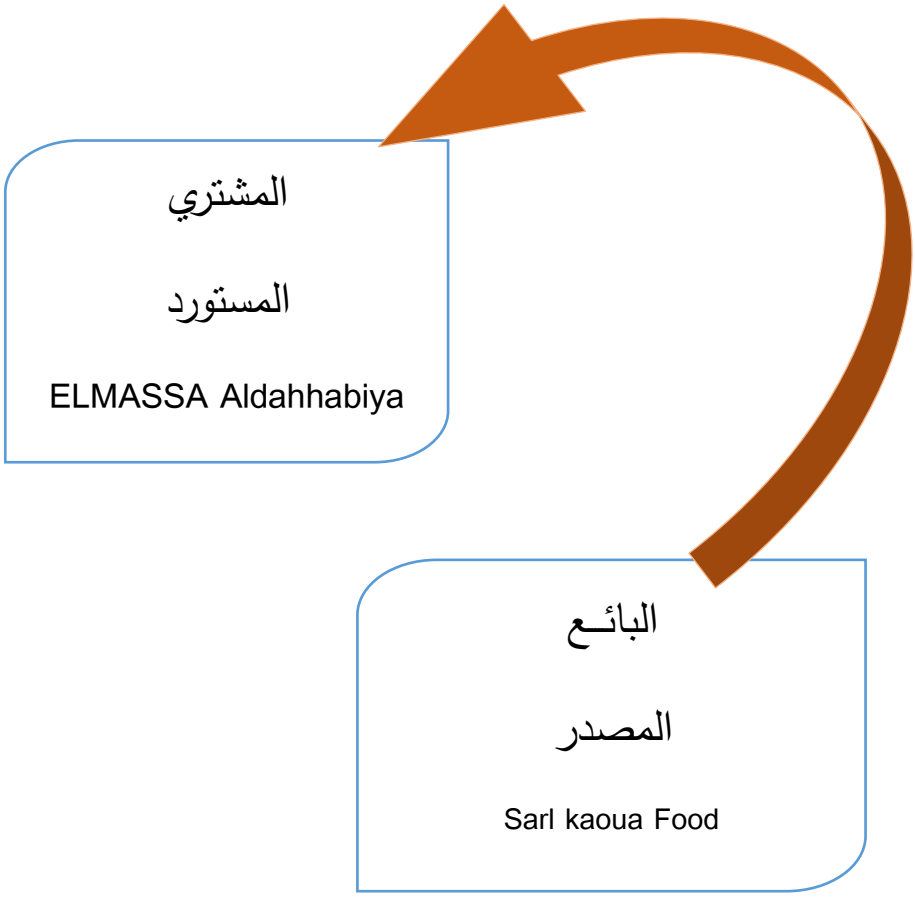

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مديرية الجمارك الجهوية.

وفي الاخير من خلال الدراسة التطبيقية على مستوى المديرية الجهوية للجمارك دار البيضاء يمكننا القول أن المديرية الجهوية للجمارك دار البيضاء لها دور كبير في ترقية وتسهيل عملية التصدير خاصة بمؤسسة كاوو فود ، فهي تتيح كل التسهيلات والتحفيزات التي ترافق المؤسسات الاقتصادية وتساعدها في عملية تصدير منتوجاتها، فمثلا الانظمة الجمركية التي تساعد على تقليص التكاليف وكذا الاجال الجمركية التي تمنحها ادارة الجمارك والتي تسمح للمؤسسات الاقتصادية بربح الوقت، و كذلك بالتسهيلات المتعلقة بالالغاء الجزئي أو الكلي للرسوم الجمركية وتخفيض او الغاء تكاليف النقل، وكذلك تحفيزات متعلقة بتسهيل الرقابة الجمركية وعديد من اجراءات اخرى...، وكل هذه اجراءات انتهجتها المديرية الجهوية للجمارك دار البيضاء في اطار ترقية وتسهيل عملية التصدير.

خلاصة الفصل.

تلعب الصادرات دورا هاما في اقتصاديات الدول، وخصوصا الصادرات خارج المحروقات التي تمثل جهود الدولة عكس صادرات المحروقات التي تمثل ثروات الدولة. من خلال الدراسة التحليلية لواقع الصادرات خارج المحروقات من فترة 2010الى 2020 كانت صادرات الجزائر خارج المحروقات مزالت هشة وضعيفة مقارنة بالصادرات النفطية التي بدورها هذه الأخيرة عرضة للأزمات المختلفة وتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، ما دفع بالقائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع إستراتيجية لتنمية الصادرات خارج المحروقات مما دفع الجزائر للبحث عن وسائل وآليات لترقية الصادرات خارج المحروقات ومنها أليات الانضمام إلى التكتلات والهيئات، وإنشاء مؤسسات داعمة للتصدير وتقديم مختلف التسهيلات.

وكذا من خلال التطرق للدراسة الميدانية للمديرية الجهوية للجمارك دار البيضاء (الجزائر الخارجية) وأيضا مؤسسة كاوا فود ومعرفة مختلف الإجراءات والتسهيلات بين الطرفين من أجل تسهيل عملية الجمركية، لنتوصل في الأخير إلى الدور الكبير الذي تلعبه الجمارك في عملية التصدير من خلال الحماية من مختلف العراقيل ومراقبة وتسهيل هذه العملية.

الخاتمـــــــــــة

الخاتمة.

تعتبر عملية ترقية التجارة الخارجية في الجزائر من الأمور الهامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها بأقصى مجهوداتها لهذا اتخذت الجزائر مجموعة من إجراءات لترقية تجارتها خارجية بصفة عامة وترقية صادراتها خارج المحروقات بصفة خاصة باعتبار هذه الأخيرة هي الخيار الوحيد للنهوض بالاقتصاد الوطني والتخفيف من التبعية لقطاع المحروقات.

ومن بين أهم الأجهزة أو القطاعات التي ساعدت على تحرير و ترقية التجارة الخارجية و خصوصا الصادرات هو قطاع الجمارك الذي أصبح يعتبر هذا قطاع مساهم في تمويل الخزينة و تحقيق التنمية بعدما كان سابقا مجرد قطاع يسعى إلى تحقيق الحماية الإقليمية، و مع التطور التكنولوجي عملت الجزائر على عصرنة قطاع الجمارك ليصبح أكثر فعالية فيتخلى أو قام بتخفيض مهام متعلقة المراقبة الجمركية و يركز على مهام الإدارية متمثلة في تحصيل الرسوم و حقوق الجمركية في عملية الاستيراد أما بخصوص عملية التصدير فقام قطاع الجمارك بمجموعة من إجراءات وتسهيلات التي ساهمت في تحسين عملية التصدير و من هذه الإجراءات تخفيض عدد الوثائق اللازمة المطلوبة في هذه العملية إلغاء الحقوق الجمركية و تقليص أجال عملية الجمركة و تساهل في عملية المراقبة الجمركية كلها إجراءات ساعات من خلالها الجمارك لترقية الصادرات.

ومن خلال دراستنا هذه حاولنا إبراز دور الجمارك الجزائرية في تسهيل عملية التصدير، فقد عالجنا في الفصل الأول والثاني التحليل النظري للموضوع من خلال تطرقنا لمختلف مفاهيم متعلقة بتجارة الخارجية والتصدير والإدارة الجمركية وأنظمتها وسياستها..

أما بالنسبة للفصل الثالث قمنا بإسقاط ما تم معالجته نظريا وتطبيقه بدراسة تحليلية من خلال دراسة واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات الفترة 2010 2020 وقيام كذلك بدراسة ميدانية تطبيقية في مديرية الجهوية للجمارك دار البيضاء ومعرفة مختلف الإجراءات من أجل تسهيل عملية التصدير.

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** تم التأكد من صحتها من خلال المبحث الأول فالتجارة الدولية تعتبر همزة الوصل التي تربط الدول بين بعضها البعض وذلك من خلال التبادل التجاري، وتمثل الندرة النسبية اهم مبررات قيام التجارة الخارجية.
- **الفرضية الثانية:** تم التأكد من صحتها لان التجارة الخارجية مجال واسع حيث اختلف العلماء في دراستها، لهذا ظهرت العديد من الفرضيات المفسرة للتجارة الخارجية وتتمثل في النظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية والحديثة.
- **الفرضية الثالثة:** قد تم التحقق من صحتها لان إدارة الجمارك تسهر على عملية التصدير والاستيراد وتطبيق التشريع الجمركي، وحماية تنمية الاقتصاد الوطني.

- **الفرضية الرابعة:** صحيحة وتم التأكد منها، وفي إطار ترقية الصادرات والخروج من التبعية النفطية قامت السلطة الجزائرية باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتسهيلات (مالية، ضريبية، تخفيض المراقبة الجمركية...) كلها هادفة لذلك.

النتائج:

من خلال معالجة هذا الموضوع وهو دور الجمارك الجزائرية في تسهيل عملية التصدير توصلنا في نهاية دراستنا لمجموعة من النتائج المتمثلة في:

_من الأهداف المسطرة من طرف السلطة الجزائرية هي تحرير التجارة الخارجية بهدف

_ تساهم إدارة الجمارك بقدر كبير في تحقيق برنامج أو أهداف الحكومة من خلال تحرير التجارة الخارجية وإلغاء كافة المعوقات وتمويل الخزينة العمومية من خلال إيرادات التحصيل الجمركي ... وكذلك حماية الاقتصاد الوطني وخلق مناخ ملائم لتصدير وتقديم خدمات عمومية على أعلى مستوى وأخير وقاية من مختلف المخاطر التي تواجه سواء الدولة أو تجارة الخارجية كمحاربة التهريب والغش من الجريمة الجمركية والجبائية ....

_ من خلال الدراسة التحليلية الصادرات خارج المحروقات 2010 2020 تبيين المجهودات التي تقوم بها السلطات الجزائرية في ترقية الصادرات خارج المحروقات من أجل تنمية الاقتصاد الوطني وخروج من الأزمات وتتمثل هذه مجهودات في إنشاء عديد من الهيئات على رأسها وزارة التجارة ولجوء لمختلف إجراءات سواء كانت مالية أو جمركية أو جبائية وكذلك انضمام لمختلف التكتلات كل هذه الإجراءات في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات.

_ يعتبر اقتصاد الوطني هش لاعتماده بدرجة الأولى على الصادرات النفطية فقط، وعدم تحرر من تبعية المحروقات.

_ تتميز الصادرات غير نفطية بتركيبة قليلة وهي لا تتعدى 6 منتوجات كأقصى حد في مقدمتها المنتجات غير مصنعة.

_ اعتمدنا في دراستنا إلى دراسة حالة المديرية الجهوية للجمارك دار البيضاء من خلال إشراف على تصدير منتوجات كاوا فوود ومعرفة جميع الإجراءات والوثائق اللازمة.

التوصيات:

-يجب على السلطة الجزائرية إعادة عصرنة قطاع الجمارك بقوانين جديدة مواكبة لمختلف التطورات وهذا من خلال تحريره من القيود وتبسيط الإجراءات الجمركية.

_ يجب على الدولة مضاعفة مجهوداتها وانتهاج سياسة أو إستراتيجية فعالة في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات لخروج من تبعية المحروقات.

أفاق الدراسة:

إن موضوع دراستنا دور الجمارك الجزائرية في تسهيل عملية التصدير من المواضيع الهامة يبقى مفتوحا للدراسات الأخرى من أجل مساهمة في إثرائه فيمكن أن نقترح بعض الدراسات:

_ حلول واستراتيجية المنتهجة في إطار ترقية صادرات غير نفطية.

_ التسهيلات الجمركية لترقية التجارة الخارجية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

الكتب:

1) احمد بسباس مختار رنان، **اهمية المراجعة الجبائية في تحديد الوعاء الضريبي الحقيقي**، للمكلف الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الازمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة الاغواط، الجزائر، 2013.
2) أشرف احمد العدلي، **التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.
3) بن يوسف حسينة، **ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر**، 2000 .2001
4) ثامر البكري، **التسويق أسس ومفاهيم معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة العربية، 2006.
5) جاسم محمد منصور، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2013.
6) جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، القاهرة: مصر، 2005.
7) حسام علي داود، **اقتصادية التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
8) خالد عليان سليمان علي أحمد المشاقبة، **إدارة التخليص الجمركي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
9) خلاف عبد الجابر خلاف، **القيود الجمركية وتطور التجار الخارجية للدول الاخذة في طريق النمو**، دار الفكر العربي، القاهرة.
10) خلاف عبد الجبار خلاف، **القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية لدولة الاخذة في النمو**، دار الفكر العربي للنشر، د.ط.
11) د. زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، ابن نديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية–ناشرون، من دون سنة.
12) د. عبد الباسط وفا، **النظم الجمركية دراسة في فكر التعريفة الجمركية ومستقبلها في ظل الجات**، قسم العلوم المالية كلية الحقوق جامعة حلوان، دار النهضة العربية، 2000.
13) دياب محمد، **التجارة الدولية في عصر العولمة الأولى**، دار المنهل اللبناني_ بيروت،2010.

14) رضوان المحمود العمر، **التسويق الدولي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

15) رعد حسن الصون، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا،2000.

16) سامي حتم عفيفي، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مطبعة الاسراء، الطبعة الثالثة، مصر، 2003.

17) سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005.

18) سعيد عبد عزيز **عثمان**، **النظم الضريبية**، الاسكندرية الدار الجامعية 2000.

19) السيد محمد احمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية كلية التجارة –جامعة الإسكندرية، مؤسسة** رؤية لطباعة والنشر وتوزيع، مدرسة النفيس، 2009.

20) السيد محمد احمد سريتي، **التجارة الخارجية**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

21) شادلز هل باردیث جونز، **الإدارة الاستراتيجية (مدخل متكامل)**، دار المريخ للنشر الرياض، المملكة العربية، السعودية، 2008–2010.

22) صديقي محمد عفيفي، **التسويق الدولي**، نظم الاستيراد والتصدير، وكالة المطبوعات الكويت، 2002.

23) صلاح الدين نامق، **مقدمة في التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة.

24) طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2010.

25) عادل أحمد حشيش، نجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية.**

26) عبد الحميد عبد المطلب، "**السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع: تحليل جزئي**"، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، 2003.

27)عجة الجيلالي، التجربة **الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

28) العصار رشاد وآخرون، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان–الأردن،2000.

29) علي بشير محمد، **القاموس الاقتصادية**، المؤسسةالعربية للدراسات النشر، بيروت،2000.

30) فريد النجار، **التصدير والمعاصر والتحالفات الإستراتيجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

31) فؤاد مصطفى محمود، **التصدير والاستيراد**، دار النهضة العربية، بدون سنة،

32) قانون الجمارك 1998 مادة 3 منه.

33) محمد خالد الحريري، محمد خالد المهيني، خالد شحادة الخطيب، **اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي**، منشورات جامعة دمشق، 2006.

34) محمد صفوة قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، مطبعة العشرة، بدون تاريخ نشر.

35) محمود جاسم محمد الصميدعي، **استراتيجية التسويق، مدخل كمي وتحليلي**، الطبعة الثانية، دار حامد للنشر والتوزيع، 2004.

36) موسى بودهان، **النظام القانوني لمكافحة التهريب في الجزائر**، دار الحديث للكتاب للطباعة والنشر الجزائر، 2007.

37) نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2008.

38) نظام موسى سويدان شفيق إبراهيم حداد، **التسويق المعاصر بمفاهيم جديدة طرأت بعد عام 2004-2007**، دار حامد لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

39) هشام محمود الاقداحي، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الإسكندرية، 2009.

40) يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الخارجية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

المذكرات– أطروحات ورسائل جامعية:

1) اسيا طويل، **دور الجمارك في حماية الاقتصاد وطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة**، تخصصتخطيط، رسالة ماجستير، اشراف احمد باشي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000-2001، ت م.

2) ايزام خالد، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.

3) بلقلة إبراهيم، **أليات تنويع وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، 2009.

4) بن عربية مونية، **التسويق الدولي ودوره في تفعيل عملية التصدير خارج قطاع المحروقات (دراسة حالة وحدة مصبرات عمر بن عمر قالمة)**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

5) بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970 2005**، رسالة ماجستير، غ.م، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2010 2011.

6) بوخاري هشام، **النظام الجمركي الجزائري ومستقبله في ظل انفتاح الاقتصادي**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسييروالتجارية، جامعة البويرة، 2014 2015.

7) بوروس عبد العالي، **دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية في البلدان النامية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية ،1997.

8) بوشايب حسينة، **واقع وافاق التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات المعاصرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

9) بوكزاطة سليم، **المنظمة العالمية للتجارة والامكانية المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000.

10) جباري شوقي، **متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر** مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية.

11) الجبارية كحلي، **دور استراتيجية التصدير لتحسين الأداء المؤسسات**، دراسة حالة مؤسسة حدود سليم التوصيل وتصدير التمور، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2014.

12) حجارة ربيحة، **حرية المبادلة في التجارة الخارجية**، مذكرة ماجستير في القانون فرع قانون اعمال كلية حقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزوا، 2007.

13) حمزة العوادي، 2018، **الجودة الشاملة كمحدد اساسي لترقية صادرات، المؤسسات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات**، دراسة استكشافية اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في علوم الاقتصادية، تخصص تحليل قطاعي قسم العلوم الاقتصادية، بسكرة الجزائر.

14) حمشة عبد الحميد، **دور التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل تطورات الدولية الراهنة**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة محمد خيضر، 2013.

15) خالد بولفراد، **الانظمة الجمركية الاقتصادية ودورها في ترقية التجارة الخارجية**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف 1 مذكرة ماستر 2012.

16) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012-2011.

17) زايد مراد، **الحماية الجمركية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، 1994.

18) سالمي عبد القادر، **نظام القبول المؤقت**، مذكرة نهاية التربص، المدرسة العليا للجمارك، وهران 2011-2012.

19) سلمى سلطاني، **دور الجمارك في السياسة التجارية حالة الجزائر**، تخصص قسم التخطيط والتنمية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر،2002-2003.

20) شنيني سمير، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة**، مذكرة ماجيستير،2006.

21) عبد السلام قيدوم، **نظام القبول المؤقت كرافعة اقتصادية**، مذكرة تخرج اقتصاد ومالية المدرسة الوطنية للإدارة 2002 -2003.

22) عبد العالي بوريوس، **دور النظام الجمركي في التجارة الخارجية**، رسالة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية 1996-1997.

23) عتيق شيخ، **الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر دراسة حالة النفايات**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران.

24) عمار جمعي إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة حاج لخضر باتنة 2011.

25) عماري جمعي، **استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2010-2011.

26) العوادي حمزة ،13 ديسمبر 2015، **حوايات واقع الصادرات الصناعية خارج المحروقات وسبل ترقيتها خلال الفترة 2008 2012**، جامعة قالمة، للعلوم الاجتماعية والانسانية.

27) مخلفي امينة، **أثر الانظمة الاقتصادية الجمركية على الشركات البترولية**، حالة مجمع بركين، مذكرة ماجستير في الدراسات الاقتصادية، كلية الحقوق والاقتصاد، جامعة ورقلة، 2004-2005.

28) مدني جميلة، **دور الجمارك في ترقية وتطوير التجارة الخارجية**، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة دالي براهيم، الجزائر، 2009-2010.

29) مراد زايد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر**، تخصص التسيير، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية، اشراف قاسم قادة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائرت م،2005-2006.

30) مراد عبدات، **التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وامام التحديات التبادل الحر**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، غير منشورة، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014.

31) مسعودي محفوظ، **نظام القبول المؤقت كنظام اقتصادي جمركي**، مذكرة نهاية التربص، المدرسة العليا للجمارك، وهران 2009-2010.

32) مصرم إيمان، **القبول المؤقت كنظام اقتصادي جمركي**، تقرير نهاية التربص، المدرسة الوطنية للإدارة 2005-2006.

33) مليك محمودي، **دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة: الجزائر، 2012.

34) مهيدي شارف كردوده سليمان، **دور الانظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل ماستر أكاديمي، قسم العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 2019-2020.

35) نسيمة ناصر، **دراسة تحليلية لميزان التجاري في الجزائر للفترة 2005-2006**، مذكرة ماستر تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013-2014.

36) هشام دغدوغ، **الانظمة الجمركية الاقتصادية وأثرها على تجارة الخارجية**، مذكرةتخرج، المدرسة الوطنية للجمارك بوهران، 2014-2015.

37) الياس قوجيل، **تأثير بعض العوامل الاقتصادية على الواردات 2 الغذائية في الجزائر**، دراسة قياسية، 1970- 2015، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة أم البواقي، 2016-2017.

النصوص القانونية:

1) **المادة 115 مكرر من قانون الجمارك، قانون رقم 719 107**، المؤرخ في 26 العمال عام 13:03 الموالي: 21 يوليو سنة 1979، العدل والمتهم بالقانون وفي 98 – 10 المؤرخ في 21 ربيعالثاني عام 1419 221 وداء سنة 1998 والتحسين أنواع الأنظمة الاقتصادية الجمركية.

2) المادة 123 من قانون الجمارك،2000.

3) المادة 125 من قانون الجمارك.

4) المادة 127 من قانون الجمارك.

5) المادة 129 من قانون الجمارك.

6) المادة 139 من قانون الجمارك.

7) المادة 154 من قانون الجمارك.

8) المادة 160 من قانون الجمارك.

9) المادة 193 من قانون الجمارك.

10) **المادة 29 من قانون الجمارك، 98.**

11) المادة 3 من قانون الجمارك الجزائرية لسنة 1998.

12) **الجريدة الرسمية للجهويةالجزائرية**، العدد61، الصادر في أوت 1998.

13) **جريدة العرب الاقتصادية الدولية**، 18 اغسطس 2020، الجزائر تطمح لتقليص التبعية للنفط، من 80 الى 90 حاليا.

14) المادة 15 من ق رقم 98-10 المتضمن لقانون الجمارك.

15) المقرر رقم 19 المؤرخ في 3 /1999/2 **المتعلق بكيفية وشروط عملية الجمركة بواسطة SIGAD.**

16) المرسوم التنفيذي رقم 11-421 المؤرخ في 2011/12/08، **الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للجمارك وسيرها**، الجريدة الرسمية عدد68، مؤرخة في 14 ديسمبر 2011.

17) **الجريدة الرسمية عدد 61 المتضمنة لقانون الجمارك**، الصادر 1جمادى اولى 1419 الموافق ل 29 اوت 1998، المادة 28.

18) المادة 175 مكرر 1، **الجريدة الرسمية العدد 16**، بتاريخ 22 جمادى الأول لعام 1438هـ، الموافق ل 19 فبراير 2017م.

19) **المرسوم التنفيذي رقم 90 -17**، المؤرخ في 23 جمادى الأولى 1438، الموافق ل 20 فبراير سنة 2017.

ملتقيات:

1) نوري منير، لجلط براهيم، **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية, 8 _9 نوفمبر 2010 ,جامعة شلف.

2) محمد بن دليم القحطاني، **كيف يمكن التعرف على جاهزية المؤسسات العربية لتصدير منتجاتها في الأسواق العالمية**، ملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، المنعقد في تونس، 2007، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

مواقع إلكترونية:

1) www.algex.dz
2) www.daouane.dz
3) www.mincommerce.dz2022/05/15
4) https://www.commerce.gov.dz**وزارة التجارة**
5) **https://www.aps.dz/ar/economie/2019وكالة الأنباء الجزائرية،**
6) **https://www.radoialgerie.dzالإذاعة الجزائرية**
7) http://www.cagex.dz.
8) http://www.untca.dz/partner/association-nationale-des-exportateurs-alg%c3A9riens-anexal.
9) **https://www.aps.dz/ar/economie**

مراجع باللغة الأجنبية:

1) Akadarakacemcomptabilités.Édition, Alger 2006.

2) Amrouchemissoum, les fiabilités douaniers l'exportation symposium national sur les rassures de promotion des exportation, Alger 29 30 décembre,1996

3) Bruno Bernard Laetitia, VIGNAUD l'export facile pour les pme et pmi du Maghreb ITCIS Édition, 2009, imprime chez Arak Alge.

4) Denis Brume, le commerce international, 2éme édition, édition Bréal, mentenil.

5) G le grande _ h_ martini mocidunod, paris.

6) Ghislain, le grand heurt martini management des opérations de commerce international Dunod, 6éme édition paris 2003.

7) Guide général, de commerce international, echtion.

8) Humbert MAR TINI exportateurs techniques de sécurisation financière des exportations, ITCIS ,édition, 2010, imprime par Algerprint.

9) Idirksouri, le control du commerce extérieur et des changes, édition grand Alger 2006.

10) Jean calaudeberr et henritremeau, le droit douanier édition économique, paris.

11) Jean calaudeberr et henritremeau, le droit douanier édition économique, paris.

12) Jean Claude Berret Henri Termeau, (le droit douanier) édition Economica, paris.

13) Manuel des régimes douaniers économiques direction douanes, nid 2004 p91

14) Moussaoui Hanane, étude de l'impact de facilitations douanières à l'importation sur la performance del'entreprise. Cas de cevital, Université de Bejaia, 2016/2017,

الملاحق

SARL KAOUA FOOD

Siége sosial : Mg propriété N°260, section 03, locale (B) Hammadi,W.BOUMERDES
Tél : 0655 54 54 51/52/53 E-mail :www.kaouafood.dz / contact@kaouafood.dz

DAY : 02 February 2022
Proformat N° : 2022000000002

Buyer: ALMASA ALDAHHBIA CO
Adress: STREET ALRMLA, AIRPORT ROAD - TRI
Country: LIBYA
Phone N°: 0 218 91 213 1924

Seller: SARL KAOUA FOOD
Adress : MG Propriete N° 260 Lot 193
Section 03 Local B -Hammadi
Country : ALGERIA
NIF: 001135072590936

INVOICE N° FVE22-00001

DESCRIPTION	Qty box	P-U	AMOUNT
OPTILLA HAZELNUT CREAM 1000g×6pcs PLASTIC	100	$ 13,82	$ 1 382,00
OPTILLA HAZELNUT CREAM 700g×6pcs PLASTIC	50	$ 9,13	$ 456,50
OPTILLA HAZELNUT CREAM 350g×12pcs PLASTIC	150	$ 9,34	$ 1 401,00
OPTILLA HAZELNUT CREAM 200g×12pcs PLASTIC	100	$ 6,01	$ 601,00
OPTILLA HAZELNUT CREAM STICK 8g×100pcs PLASTIC	500	$ 13,42	$ 6 710,00
OPTILLA DOUBLE TWIST 100PCS 800g 6 SAC	350	$ 12,30	$ 4 305,00
OPTILLA TAB COMPOUND 90g× 20 PCS	1001	$ 4,58	$ 4 584,50
		TOTAL	$ 19 440,00

Approved this invoice for the sum of: Nineteen thousand four hundred and forty Dollar américain

DAP BOUCHEBKA
Free-money-Transfer
USD
The goods are From ALGERIA origin

AL SALAM BANK ALGERIA
KOUBA
1603, DJENANE BEN OMAR, KOUBA-Alger
03801603001440000183
SALGDZAL

N°R/ C : 35 000725909B11 Identifiant fiscal :001135072590936 Identifiant statistique :001135360009162

SARL KAOUA FOOD Mg Propriété N°260 Lot 193 Tranche 03 Local B Commune Hammadi RC N° 35/00-0725909B 11 03 Direction Générale

AL SALAM BANK ALGERIA DOMICILIATION - IMPORT / EXPORT 2022 / CT 00022 / USD 14/02/2022

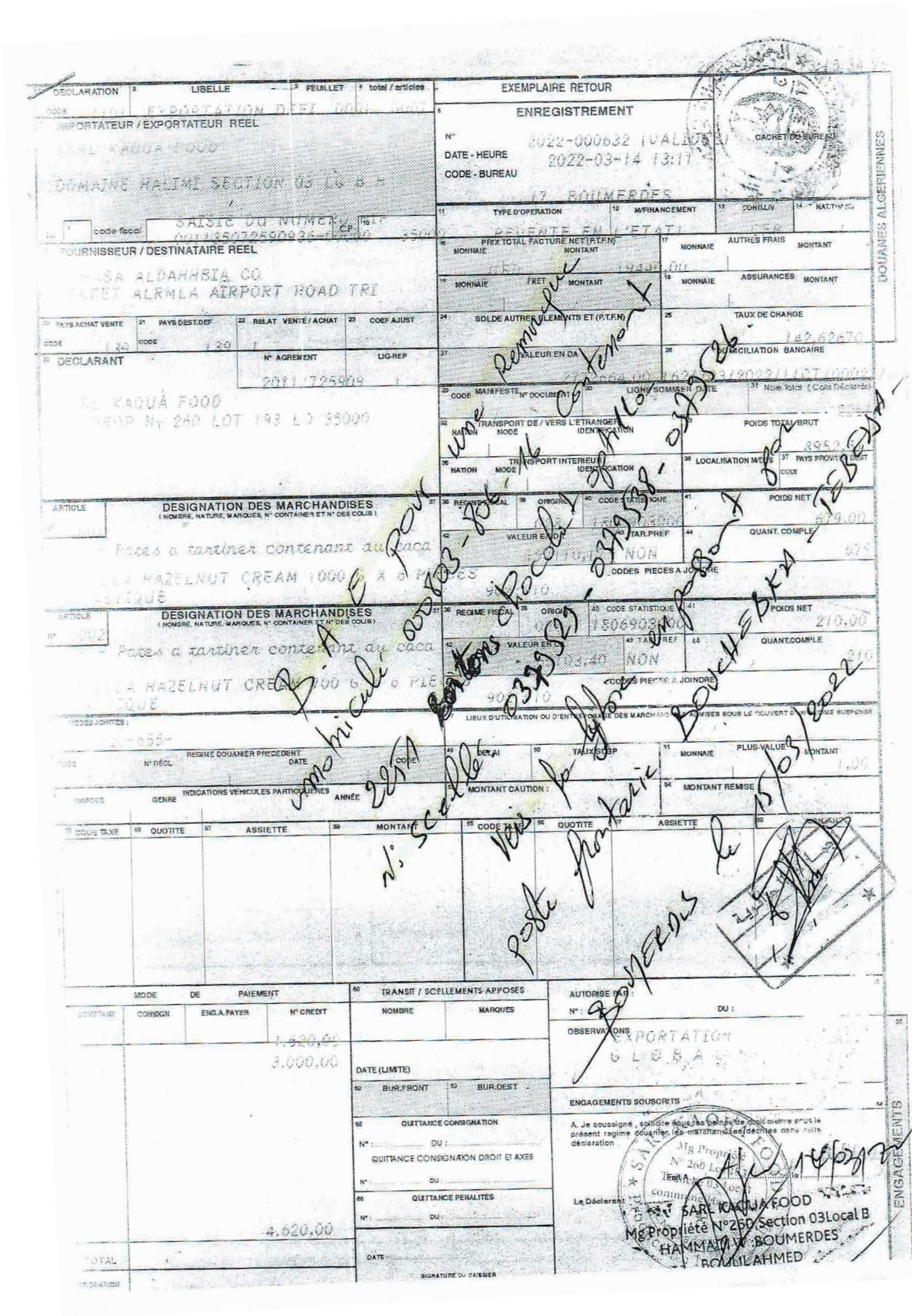
DECLARATION
LIBELLE
FEUILLET
total / articles
EXEMPLAIRE RETOUR
ENREGISTREMENT
N° 2022-000632 (VALIDE)
DATE - HEURE 2022-03-14 13:17
CODE - BUREAU 17 BOUMERDES
CACHET DU BUREAU
DOUANES ALGERIENNES
IMPORTATEUR / EXPORTATEUR REEL
SARL KAOUA FOOD
DOMAINE HALIMI SECTION 03 LOT B
code fiscal
SAISIE DU NUMERO
FOURNISSEUR / DESTINATAIRE REEL
NASA ALDAHHBIA CO
ALRMLA AIRPORT ROAD TRI
DECLARANT
N° AGREMENT
2021/725909
SARL KAOUA FOOD
GROUP N° 260 LOT 193 LO 35000
DESIGNATION DES MARCHANDISES
(NOMBRE, NATURE, MARQUES, N° CONTAINER ET N° DES COLIS)
Poches a tartiner contenant au cacao
LA HAZELNUT CREAM 1000 G A 6 PIECES
DESIGNATION DES MARCHANDISES
(NOMBRE, NATURE, MARQUES, N° CONTAINER ET N° DES COLIS)
Poches a tartiner contenant au cacao
LA HAZELNUT CREAM 1000 G A 6 PIECES
MODE DE PAIEMENT
COMPTANT
CONSIGN
ENG.A PAYER
N° CREDIT
1.620,00
3.000,00
4.620,00
TOTAL
TRANSIT / SCELLEMENTS APPOSES
NOMBRE
MARQUES
DATE (LIMITE)
BUR.FRONT
BUR.DEST
QUITTANCE CONSIGNATION
QUITTANCE CONSIGNATION DROIT ET AXES
QUITTANCE PENALITES
SIGNATURE DU CAISSIER
AUTORISE PAR
OBSERVATIONS
ENGAGEMENTS SOUSCRITS
A. Je soussigné, sollicite sous les peines de droit mettre sous le présent régime douanier les marchandises/denrées dans cette déclaration
Le Déclarant
SARL KAOUA FOOD
Mg Propriété N°260 Section 03Local B
HAMMAM T. BOUMERDES
BOUILAHMED
ENGAGEMENTS

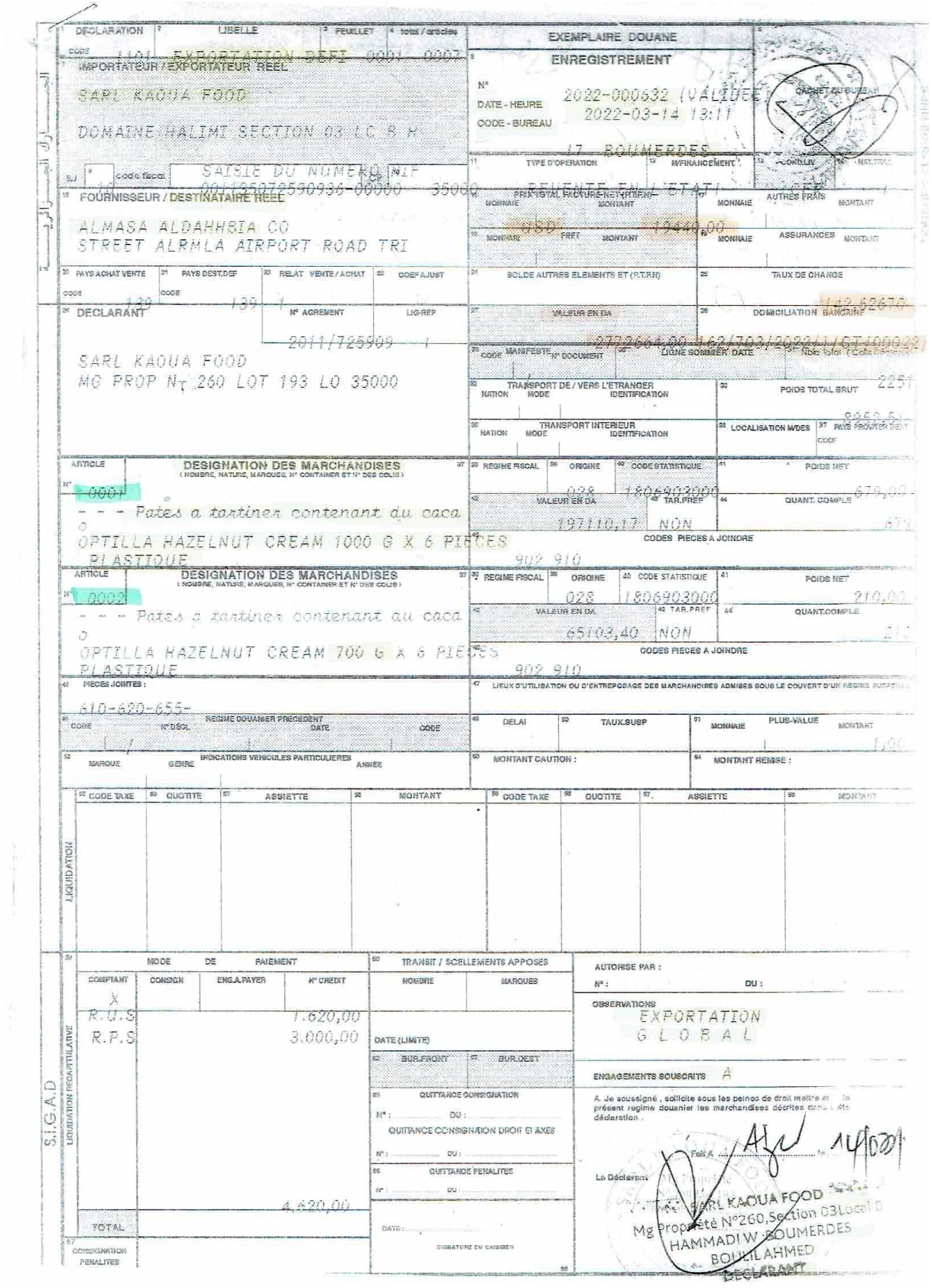

EXEMPLAIRE DOUANE

ENREGISTREMENT

N° 2022-000632 (VALIDEE)

DATE - HEURE 2022-03-14 13:11

CODE - BUREAU 17 BOUMERDES

DECLARATION — LIBELLE: EXPORTATION DEFI — FEUILLET: 0001 — total / articles: 0007

IMPORTATEUR / EXPORTATEUR REEL

SARL KAOUA FOOD

DOMAINE HALIMI SECTION 03 LC B H

SJ — code fiscal: SAISIE DU NUMERO — NIF: 001135072590936-00000 35000

FOURNISSEUR / DESTINATAIRE REEL

ALMASA ALDAHHBIA CO

STREET ALRMLA AIRPORT ROAD TRI

TYPE D'OPERATION: REXPORTE EN L'ETAT — MODE DE FINANCEMENT — CONTRAT — N° NATIONAL

PRIX TOTAL FACTURE-NET/BRUT: MONNAIE USD — MONTANT 12440,00

AUTRES FRAIS: MONNAIE — MONTANT

FRET: MONNAIE — MONTANT

ASSURANCES: MONNAIE — MONTANT

PAYS ACHAT VENTE: CODE 130 — PAYS DEST.DEF: CODE 130 — RELAT VENTE / ACHAT: 1 — COEF AJUST

SOLDE AUTRES ELEMENTS ET (P.T.F.H)

TAUX DE CHANGE: 142,62670

DECLARANT

SARL KAOUA FOOD

MG PROP N° 260 LOT 193 LO 35000

N° AGREMENT: 2011/725909 — LIG-REP: 1

VALEUR EN DA: 1772604,00 — DOMICILIATION BANCAIRE: 162/703/2020/NCT/100042

CODE MANIFESTE — N° DOCUMENT — LIGNE SOMMIER — DATE — Nbre Islor (Colis)

TRANSPORT DE / VERS L'ETRANGER: NATION — MODE — IDENTIFICATION

POIDS TOTAL BRUT: 2251

TRANSPORT INTERIEUR: NATION — MODE — IDENTIFICATION

LOCALISATION MARCHANDISES — PAYS PROVENANCE/DEST — CODE

ARTICLE N° 0001

DESIGNATION DES MARCHANDISES (NOMBRE, NATURE, MARQUES, N° CONTAINER ET N° DES COLIS)

- - - Pates a tartiner contenant du caca

OPTILLA HAZELNUT CREAM 1000 G X 6 PIECES

PLASTIQUE

REGIME FISCAL: 028 — ORIGINE — CODE STATISTIQUE: 18069032000 — POIDS NET: 679,00

VALEUR EN DA: 197110,17 — TAR.PREF: NON — QUANT. COMPLE: 679

CODES PIECES A JOINDRE: 902 910

ARTICLE N° 0002

DESIGNATION DES MARCHANDISES (NOMBRE, NATURE, MARQUES, N° CONTAINER ET N° DES COLIS)

- - - Pates a tartiner contenant du caca

OPTILLA HAZELNUT CREAM 700 G X 6 PIECES

PLASTIQUE

REGIME FISCAL — ORIGINE: 028 — CODE STATISTIQUE: 18069032000 — POIDS NET: 210,00

VALEUR EN DA: 65103,40 — TAR.PREF: NON — QUANT.COMPLE: 210

CODES PIECES A JOINDRE: 902 910

PIECES JOINTES: 610-620-655-

LIEUX D'UTILISATION OU D'ENTREPOSAGE DES MARCHANDISES ADMISES SOUS LE COUVERT D'UN REGIME SUSPENSIF

REGIME DOUANIER PRECEDENT: CODE — N° DSCL — DATE — CODE

DELAI — TAUX.SUSP — MONNAIE — PLUS-VALUE — MONTANT: 1,00

MARQUE — GENRE — INDICATIONS VEHICULES PARTICULIERES — ANNEE

MONTANT CAUTION :

MONTANT REMISE :

LIQUIDATION

CODE TAXE	QUOTITE	ASSIETTE	MONTANT	CODE TAXE	QUOTITE	ASSIETTE	MONTANT

MODE DE PAIEMENT

COMPTANT	CONSIGN	ENG.A.PAYER	N° CREDIT
X			
R.U.S			1.620,00
R.P.S			3.000,00
TOTAL			4.620,00

CONSIGNATION PENALITES

TRANSIT / SCELLEMENTS APPOSES — NOMBRE — MARQUES

DATE (LIMITE)

BUR.FRONT — BUR.DEST

QUITTANCE CONSIGNATION — N° : — DU :

QUITTANCE CONSIGNATION DROIT ET AXES — N° : — DU :

QUITTANCE PENALITES — N° : — DU :

DATE :

SIGNATURE EN CAISSIER

AUTORISE PAR : N° : DU :

OBSERVATIONS: EXPORTATION GLOBAL

ENGAGEMENTS SOUSCRITS A

A. Je soussigné, sollicite sous les peines de droit mettre et le présent regime douanier les marchandises décrites dans cette déclaration.

Fait A ... le 14/03/...

Le Déclarant

SARL KAOUA FOOD
Mg Propriété N°260,Section 03Local D
HAMMADI W.BOUMERDES
BOUKLILAHMED
DECLARANT

S.I.G.A.D — LIQUIDATION RECAPITULATIVE

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE
DES DOUANES
DIRECTION REGIONALE D'ALGER EXTERIEUR
SOUS DIRECTION DE L'ADMINISTRATION DES MOYENS

وزارة المالية
المديرية العامة للجمارك
المديرية الجهوية للجمارك الجزائر خارجية
المديرية الفرعية لإدارة الوسائل

N° : 35357/ DGD/DRAE/SDAM/BGP/B1/22 Alger le : 05 MAI 2022

05 MAI 2022
1713

NOTE D'INTERIM

Durant l'absence de l'Administrateur Principal **FEGAS NAWEL**, Sous Directeur de l'administration des moyens par intérim, pour la journée du **05/05/2022**, l'intérim sera assuré par **C/G YAHI RABAH**, Chef de Bureau Régional du Budget et de la Comptabilité.

P/ le Directeur Régional des Douanes

إمضاء : ع. سلاسي

Destinataires :

- Messieurs les Sous-directeurs Régionaux.
- Messieurs les CID de la circonscription.
- Monsieur le Chef de Service Régional des Contrôles à Postériori.
- Monsieur le Chef de Service Régional des Transmissions.
- Monsieur le Chef de Section des Investigations et du Renseignement Douanier.
- Chrono.

CUSTOMER RELATIONSHIP AND SUPPLY	Code : F-RC-APR-006
HEALTH CERTIFICATE	Version : 00
	Date : 01/2018
	Page : 1

Laboratoire de contrôle de la qualité et de conformité ESAFAA
Azouza,Chabet El Ameur-Boumerdes
Agrément N° 005 du 04/04/2013- R.C. N° 3654276 A 11
A.I. N° 35140687080-M.F. N° 284350501166181
contact@laboratoiresafaa.com

Azouza , March 09TH, 2022

HEALTH CERTIFICATE N ° 034 of 09 / 03 / 2022

EXPORTER:

SARL KAOUA FOOD
MG PRORIETE N°260 LOT 193SECTION
03 LOCAL B COMUNE HAMMADI
WILAYA BOUMERDES-ALGERIE
Contact : +213 655545452/53.
Pays : **ALGERIE.**

Importer:

ALMASA ALDAHHBIA CO
STREET ALRMLA, AIRPORT ROAD - TRI

Contact : 0218912131924.
Pays : **Libye.**

Product: Sweets.
Quantity: 2251 Box.
Reference: export invoice N° FVE22-00001 of 02/02/2022.
Destination: Libye.

The director of the laboratory of quality control and conformity "ESSAFA.Lab" certifies and declares conformity and set for human consumption according to the Algerian official journal **N ° 39 of July 02/2017**, the products referred to above in relation to the qualitative criteria after their Analyzes in our laboratory.

Supervision: Ms. Hamel,
Technical Director and Manager

Visa

Ce document est la propriété du laboratoire ESAFAA. Il ne peut être reproduit sans son autorisation.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة

رقم الشهادة : N° 062263
تاريخ الشهادة :

شهادة منشأ

بموجب أحكام اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

1– المصدر و عنوانه كاملا :	2– المنتج و عنوانه كاملا :
ش.ذ.م.م كاوة فود مزرعة حليمي ملكية رقم 260. قطعة 193. قسم 03. محل ب. حمادي.و بومرداس- الجزائر	ش.ذ.م.م كاوة فود مزرعة حليمي ملكية رقم 260. قطعة 193. قسم 03. محل ب. حمادي.و بومرداس-الجزائر

3–المستورد و عنوانه كاملا :	4– بلد المنشأ :	5– تم تطبيق التراكم مع دول أخرى؟
شركة الماسة الدهبية شارع الرملة.طريق المطار- ليبيا 0218912131924	الجزائر	☐ نعم اسم الدولة : ☐ لا

6– تفاصيل الشحن :	7–ملاحظات :
عبر الخط البري	

8–وصف السلع، العلامة التجارية (إن وجدت)، عدد و نوع و أرقام الطرود :

الوصف	عدد الكرتون	9– الوزن القائم (كجم) أو مقاييس أخرى (لتر، متر مكعب... ألخ) :	10– رقم و تاريخ الفاتورة (الفواتير) :
شوكولاطة	2251	7640.80 كغ 8 952,51 كغ	FVE22-00001 02/02/2022

11– إقرار و تعهد المصدر :
أقر بأن جميع البيانات الثاكورة أعلاه صحيحة و أن السلع الواردة وصفها مستوفاة للشروط و المقاييس اللازمة لإكساب صفة المنشأ.

المكان : حمادي
التاريخ : 03 MAR 2022

12– توقيع و خاتم الجهة المصدرة للشهادة :
التوقيع :
الخاتم :
التاريخ :

13– تصديق الجهة الحكومية المختصة :
التوقيع :
الخاتم :
التاريخ :

CMR

LETTRE DE VOITURE رسالة الطريق

01/2022

date: 09/03/2022

Client	ALMASA ALDAHHBIA CO		الزبون:
Adresse	STREET ALRMILA,AIROPORT ROAD-TRI		العنوان:
Pays	LIBYA		البلد:
contact	0		الاتصال:

Camion Num: 01 سيارة رقم:

Nom du chauffeur:	خضراوي حمزة	اسم السائق:
Numero de Passport:		رقم جواز السفر:
Numero d'immatriculation:	000803.806.16	رقم الشاحنة:
Numero de remorque:		رقم العربة:
Type de camion:	VHR532006	نوع الشاحنة:
L'itinéraire:	الجزائر بوشبكة	الطريق:

Marchandise:

السلع:

Qté/Crt الكمية/ كرتون	Poids/Unit/Gr وزن الوحدة/غ	produit المنتوج
2251		chocolat

Quantité:	2251	الكمية:
poids net:	7640,80	الوزن الصافي:
Poids Brute:	8952,51	الوزن القائم:

في: 09/03/2022

SARL KAOUA FOOD
Mg Propriété N°260
Lot 193 Tranche
03 Local B
Commune Hammadi
RC N°
35/00-0725909B 11
03
Direction Générale

SARL KAOUA FOOD
Siège social : Mg propriété N°260, section 03, lot 03 (B) HammadiEW, BOUMERDES
Tél : 0650 54 93 51/52/53 E-mail : www.kaouafood.dz / contact@kaouafood.dz

الشكل القانوني : شركة ذات المسؤولية المحدودة

عنوان مقر الشركة : مج. ملكية رقم 260 قطعة رقم 193 قسم 03 محل ب بلدية حمادي

ولاية التواجد : بومرداس

مبلغ رأسمال الشركة : 305.000.000,00 دج

تاريخ بداية النشاط : 2011/05/15

ملكية القاعدة التجارية : إنشاء

ملكية المحل التجاري : لعاصمي سعيد و مجالدي سماتي

عدد المؤسسات الثانوية :

الممثل أو الممثلون الشرعيون

الإسم واللقب	تاريخ ومكان الميلاد	العنوان	الصفة	الجنسية
مجالدي سماتي	1972/09/15 سيدي أمحمد	الجزائر	مسير شريك	جزائرية
بوكرمة أمال	1982/06/08 حسين داي	الجزائر	مساعد مسير شريك	جزائرية

رمز أو رموز النشـاط	النشاط أو الأنشطة الممارسة
107106	بسكتة ، حلويات و منتجات الحمية
107205	صناعة الشكولاطة
608001	توضيب وتغليف المنتجات والمواد الغذائية
604105	نقل البضائع
107204	صناعة مستحضرات السكاكر
**********	**********
**********	**********